



شرح

سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز اسناد آستان قدس رضوی

اداره مخطوطات

۱۹/۱/۱۹

نام کتاب الغرر فی شرح الحفرفه

مؤلف متن محشی

شارح شرف الدین علی استرآبادی مترجم

تاریخ تحریر نوع خط ۲۶ تعداد سطر

نام کاتب موضوع فقه زبان عربی عدد اوراق ۱۴۶

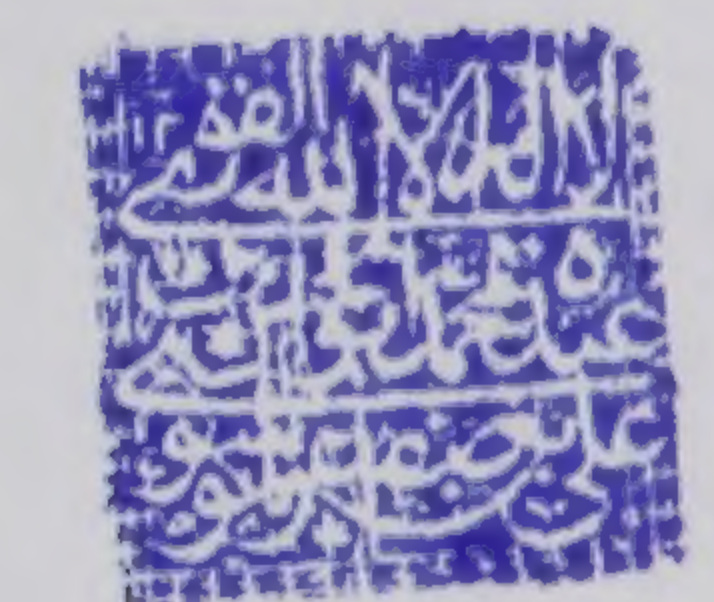
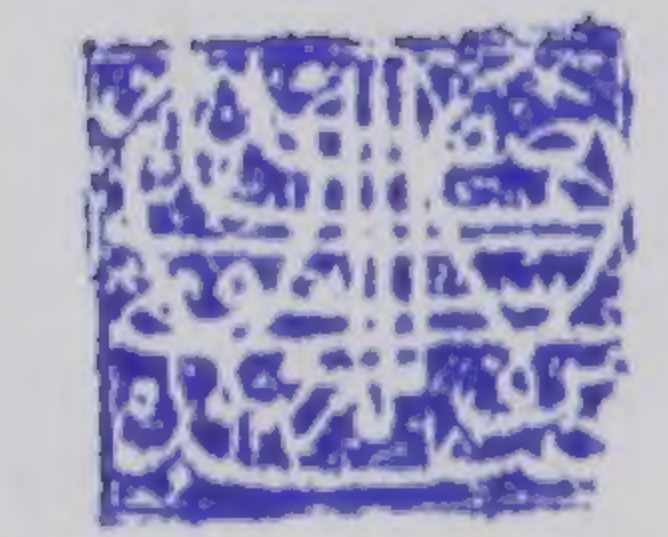
طول ۲۱،۵ عرض ۱۸،۵ شماره عمومی ۳۲۲۱۹

وقفی / خریداری تمام منظم عربی تاریخ وقف ۱۳۸۳

ملاحظات

شعله
 بو حوله
 ابریشم خام خم
 دو توله
 مغز لغوزه
 دو توله
 مغز خیار
 دو توله
 مغز فنداق
 دو توله
 مغز تلقل
 دو توله
 مغز زرد شود
 دو توله
 مغز دري
 دو توله
 مغز افیون
 دو توله
 مغز بنفشه
 دو توله

کا



والطواف من ثم يندرج فيه المراد بها ما عداها والمراد باليوم
والليل من الظهر والعصر والمغرب والمساء والصبح وجوبها
في الظهور وفي الاصطلاح بطلان وبراديه اللفظ الدال على الشيء
مقابلته وقد يرد به الدليل في الكتاب والسنة وإن كان مضمون الدلالة من السنة أو الروايات
أولاً ونحوه والثاني هو المراد منها والأجاء وسورة اللغة الاتفاق يقال جمع
وسنة قوله لا سيما لم يجمع الصيام من الليل وفي الاصطلاح وسورة عارة عارية
أهل البيت والعقد من أنه محمد صلى الله عليه وآله على أمره ربنا يقول وجوبها
من ضروريات الدين ما ثبت من الذين بالضرورة بحيث لا يوقف على دليل ولا سنة فمن كان
الشخص فيها عالماً بالعلم بالاحتيا من أسرار صلوة منها حكم بغير العلم بغيره
حيث لا بد من أن يربط بين جماعة في غير وجوب الصلوة ثم لو ادعى بشره بحتم
كالبدوي الذي مسمع وجوبه لصلوة لم يحكم بغيره بمجرد الاستحلال وإنما خفف التوبة
بأنه وجوبها بالنص والاجاء لأن غيرهما من الأدلة ان المفروضات ليس وجوبها بحتمها
بالنص والاجاء قوله سلم الله ولا يربطها أفضل الأعمال البدنية والأخبار مملوكة بذلك
والاذان والإقامة صريحان في ذلك ولا استبعاد بعد ذلك من النص فضلاً عن ذلك
نص فيها وبين مثاليه أن الحج فيه مثاليه والركعة مالهية مخصوصة ومن قبل التولية
حالة الحيق مع الضرورة والركعة اختيار والصوم ليس فلاحاً مخصوصاً وما يوجد في بعض
الأخبار من تفضيل غير الصلوة مقابل المشورة بالحديث وكلام الفقهاء في استلوة
أفضل الأعمال البدنية وإنما قد البدنية حتى يخرج الأعمال القبيحة ثم انه قد لا يثبت
أفضل من غيرها لأنه ورد في الأخبار على أن خير العمل الصلوة وما قرب بعد الملة
بشيء بعد لم يرد أفضل من الصلوة وروى عن أبي عبد الله ع أنه قال ما أعلم شيئاً بعد الصلوة
أفضل من صلوة والاذان والإقامة صريحان في ذلك والدلالة فانه ما قبل
على خير العمل ومعناه الدعاء إلى خير العمل وهو الصلوة بسبب الدعاء إلى الله
ومما أنا بشره أن في اليوميه خاصة فيكون ذلك نصراً ما فضله اليومية
رحم الله وجهه فضيلة الصلوة ولا تصرفات العباد وأبعد حق الله تعالى
وأنه قد ما كان من أسرار الله تعالى وحسنه والعبد والمقبل فيه



والله رسول الله والعلامة كالمصطفى لها مشتملة على ذلك فمن الله
أكثر من الكلام والمناقبات وخوالت وأكبر وهو الصلوة عليه السلام
التي ماله ولهم بالإمامة وحق المكلفين وسورة عارة لنفسه ولهم الهداية
سورة في القنوت وغيره يجوز للعالم ولهم ما أشار لا استبعاد في الحقيقة
التي قد وردت في حق فقول المص والاسبعاد به جواب سؤال من هو أن يقال بعد
نص في الصبح والمكلف في منزله على حج مبرور مع أن أفضل الأعمال اجتهاداً في استبعادها
تفضيلها من الجهاد المتضمن بذل النفس في سبيل الله تعالى وجوابه لا استبعاد
وعلم علمنا بالحكم والنسب المستحق لفضيلة الصلوة لا يدل على نفي لفضيلة غيره من الأعمال
في السنة مثاليه ماله ومن قبل النهاية في الحقيقة مع الضرورة كما في المعصوم
والركعة ماله محضه ومن قبل النهاية في الحقيقة اختيار والصوم ليس محضاً
بما هو أكثر من المنطوق مع اليقين فيكون تركه كافلاً لا يقال كما ورد في الأخبار ما يدل على
أفضلية الصلوة كذلك ورد في الأخبار ما يدل على أفضلية غير الصلوة منها كما ورد عنه
سبيل إلى الأعمال الفضل في الإيمان بالله قيل ثم ما قال جهاد في سبيل الله قل ثم ماذا قال
حج مبرور لا ينفصل عن الأختار من تفصيل غير الصلوة تناول بالحل على بعض أئمة
في القرآن المأله باختصاص التفصيل بذلك الشخص لا اشتغالاً منه بذلك الفرض الذي
ورق تحصيل جوابه ونحو ذلك جمعا بين الأخبار وصيانة لها عن التناقض وإجاب عن
منه الاعتراض بعض علماء العامة بأن الاختلاف في الإجمالية لا اختلاف في الأحوال ولا في
كما يقال سبيل إلى الأعمال الفضل فعال بر الوالد وسبيل إلى الأعمال الفضل فقال
حج مبرور قال وهذا جواب لسؤال السائل من الأعمال الأهم ما كانوا كمن عن أفضل الأعمال
التي هي في الجاهل والبر والذل محتاجان إلى بره والجاهل بالصلوة عاجز عن الحج والجهاد
هكذا قال لنزيل لئلا يتناقض الأخبار وهذا وفيه نظراً لأنه على هذا لا يثبت إلا
الصلوة وهو ما هو قوله سلم الله بشرط وجوبها بالبلوغ والعقل والطهارة من
حائض عن تفصيل الإسلام فيجب على الكافر وإن لم يصح منه ملاذك وجوب الصلوة
التي وجوبها بشرط الصلوة تقسم إلى ما هو بشرط وجوبها كالبلوغ
لعقل والطهارة من الحيض والنفس أو للصحة في كل حال لا سيما في البلوغ

فيحصل في كل واحد من هذه الاشياء ثمانية عشر اية بايات الشعر الحسن على العالم
 الا انني كمال شح والمني والحسن لا يجب الصلوة على الصبي والرجل
 والله ان قوله على تفصيل متعلق بكل واحد من الامور الاربعه يمكن
 باعتبار اخر الوقت فقط والتفصيل هو ان الجنون والحيض والنفسان لا يجب
 اذا استبرأ من وقت الصلوة من اوله الى اخره فلو خلا اول الوقت عنه بغير
 ثامه الا في الاصل والشرط واخره بمقتضى كونه ثامه كذلك استقر الادب
 انفسار اما بالبرهان فلا يتصور فيه التفصيل الا باعتبار اخر الوقت فان ادركه بغيره
 من ثامه ثامه الا في الاصل والشرط واستقر الادب وان لم يفعل وجب القضاء وقوله لا اسلام
 يعني لا بشرط في وجوب الصلوة الاسلام بالاسلام شرط في صحتها فيجب الصلوة
 ولا يصح الاربعه بحصول الشرط كما ان الله يوجب على الحديث ولا يصح منه حتى ينظر
 خالف في الوجوب الاول ابو حنيفة والفائدة زياده عقابه لومات قبل الاسلام ونسب عليه
 قوله تع ما سلكتكم في سقر والوالم يكن المصلين لا يقال تكلف الكافر بالصلوة اما حال الكفر
 او بعد الاسلام وكلامنا باطل اما حال الكفر فليكن تكلف الشخص شي لا يتقبل منه اذ بعد الاسلام
 فتسقط الصلوة لان الاسلام يحث بقبله لا ما قبله تكلف الكافر بالصلوة حال الكفر تكلف
 بحصول شرطها كالحديث فكما ان تكلف الحديث يكلف برفع الحديث انك تكلف الكافر
 بالصلوة حال الكفر تكلف برفع الكفر قوله سلم الله تع وبحث ما ما مع فرد الله تع وصفاته
 النبوتيه والسليم وعنده وحكيه وبنو نبينا محمد صلى الله عليه وآله اية عليهم
 السلام والاقرى بكل ما جاز به النبي صلى الله عليه وآله من احوال معاد بالان لا بالتقليد
 بحسب المكلف قبل الصلوة ان يعرف بان الله تع موجود ومنصف بالصفات النبوتيه
 مثل كونه عالما قادرا جبارا بالصفات السلبيه مثل كونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض والله
 عادل وحكيم وان يعرف ان محمدا بن عبد الله صلى الله عليه وآله نبي الله وسيد المرسلين وان يعرف
 ان امير المؤمنين علي بن ابي طالب امام حق وعبد الله الحسني من وعده
 ومحمد بن علي وجعفر بن محمد ومسي بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن
 محمد وحسن بن علي ومحمد بن الحسن عليهم السلام وان تقر بكل ما جاز به
 الله تعالى بالبرهان لا بالاعتقاد ان الله تعالى العادل الحكيم مع كونهما من الصلوة



في الدنيا والدين من العلم به العلم بشي اخر ثمانية عشر اية بايات الشعر الحسن على العالم
 الله اعلم بان العالم حادث بمولده ثم تغير وكل متغير حادث دليل
 في متغيره ومطلوب والتقليد هو قبول قول الغير من غير دليل عليه
 سمي ما يعتقد من قول الغير من حق او باطل فلابد في عتق من قلده
 في طريق معرفة احكامها من كان يعتمد على الامام عليه السلام والاشهاد بالادلة
 في جميع اعيان المسائل ان كان مجتهدا والرجوع الى المجتهد ولو بواسطه وان
 كان مقلدا والشرط الاكثر كونه حيا ومع التقلد يرجع الى العلم في الاوابع
 ثم يخرج في احوال المسائل بل المسئلة الواحد في واقع من غير بشرط على الدليل في
 احوالها ما رسته المظهر على الحال الله الباطنية وبارتاع العلم مطلقا واعلم
 بالعاشر الباطنة وشهادة عذلين والسابع ما ذكر وجوب الصلوة وشرط وجوبه
 يجب معرفته قبل الصلوة اذ ان يذكر طريق معرفة احكام الصلوة فيقول بعبية زمان
 عبية الامام اما مجتهدا ومواسم فاعلم من الاجتهاد وموسم اللغز استفرغ الوسع فيما
 فيه مشقة مأخوذ من الجهد بالفتح وهو المشقة وفي الاصطلاح هو استفرغ الوسع فيما
 الظن حكم شرعي المجتهد هو العالم بجميع الاحكام الشرعية عن ادلتها التفصيليه بالثبوت
 القريب من الله انسانا على عدم عجزه عن الاجتهاد اما على القول بالتحيز فهو العالم بشي من الاحكام
 الشرعية المعتبرة عن ادلتها التفصيليه وهي مسئلة خلاف بين الاصوليين فيجب عليه
 ان يعرف احكام الصلوة بالادلة التفصيليه في اعيان المسائل لا مقلدا وقلد سبق مقناه
 فيكون له ان يرجع الى المجتهد ولو بواسطه وان كانت متعده لكن اكثر الفقهاء اشترطوا
 جواز التقليد من المجتهد ان يكون حيا وهو المعتمد عليه وتحقيق هذا المسئلة في علم الا
 صول فليطلب من معندها ولو كان المجتهد متعدها يرجع الى العلم في الاوابع
 ولو كانا يشاء في التقليد يخرج من ان يرجع في جميع المسائل الى اولهم او
 في الواحد من بعض الى اخر بل يرجع الى من يرجع في مسئلة الحديث
 في المجتهد ويعلم به في وقت الحق المجتهد لا يعل به ولا يباس به نعم لا بد
 من التدوير والواسطه في جواز التقليد وثبت كون الشخص مجتهدا اما
 بعالم بطريق الاجتهاد مع ذلك الشخص من احده مظهر حاله وثبت

5

فيقلدهم الم قولوا بانه كان العلماء في اذ ان عن العوالي بان زيدا اشهدوا
ان يعقل عليهم ويعمل بقولهم في كان ذلك المقلد على المقلد
اللقا انارة الى هذا التعميم والعدالة ملكه نفسانية ثبتت على
حقيق القوة بحاجته الكبار وعدم الاصرار على الصغار والمروءة
بجته انفس من يبعث كالاكل في الاسواق حيث يمتلئ فاعله والصغار
التطيف بجته واختلاف في الكبار فقال بعضهم سوكل انوع الله به عليه
كفيل انفس والاداء قال خوف الكبار مع الحركة بالله وقيل النفس وقيل الحسنة
والزنا والقران من رجع في كل ما لم يثبت وعقود في الدين الملمين والاحكام
في بيت الله الام اي الظلم فيه روى ذلك عن ابنه عن النبي ص وزاد عليه
عن علي ع ذلك شرب الخمر والسرقه من الاول است العدالة بالمعاشرة الباطنة ونها
عليه وبالشياخ والسباع وروى في الاخبار من جماعة تعلى على الظن صدد في قوله سلم
ولما الاول فادعة الاول في الطهارة وفيه فصول الاول في اقسامها واسبابها الطهارة
في الوضوء والغسل والتميم على وجهه تاثير في استباحة الصلوة وكل منها واجب
فالواجب من الوضوء ما كان الواجب للصلاة والتميم في ركنين في المندوبين
والواجب من الغسل ما كان لاحد الاول والثالثة او لدخول المساجد مع لبث في غير المسجد
او قرأه العرايم ان وجبا الا غسل المس ولصوم الحجب مع نصيق الليل لا الفعل ولا
الحايض والنفساء اذا انقطع دمها قبل الحيض بقدر فغسله والمستحاضة الكثير الدم على الغسل
والمندوبين عليه والواجب من التيمم ما كان لاحد الامور المذكورة في الحج يجب للحائض
والنفساء من المسجد والمندوبين عليه الطهارة في اللغة النظافة والنزاهة قال الله
ويطهركم تطهيرا قال المفسرون معناها ينعم ويرقع درجاتكم وعند اهل الشرع هي
او الغسل التيمم على وجهه تاثير في استباحة الصلوة والظاهر ان التيمم يفي
للمطهرين بيان في فصل الانا بما فلا يعبر فيه ما يعبر في المقارنة المعبر
عن الطهارة على غيرها من عدل ان الصلوة لكثرة احكامها ولا يشترط مطهر
الصلوة بدنها غير خلاف الا في مسئلة فاقد الظهورين فان المقلد في
الوقوف ومن قول لك افع بخلاف باقي الشرع في صحة الصلوة من قارب



الصلوة بغيره ووضوء الحائض للذكر ونحوه من الله
بجنازه يخرج لقوله على وجهه في استباحة الصلوة في استباحة
منه الاشياء في استباحة الصلوة لان المراد بالاستباحة الصلوة في
من يمتنع والوضوء المجدد لا يتصور فيه الاباح لان وضوءه على ما يكون بعد
من ذلك وظاهر الاول خلل بل يكون في اقسام لا قولان ولا يسهل في كونه رانعا
في استباحة بالقرينة في اليه وكذا على اعتبار فيه الوجه معهما في الخلاف بناء على اعتبار اهل الامر
اعني ارفع والاستباحة ويظهر من الدرر من الميل الى انه رافع حيث قال في قوله ادق في
في رافع وباعا لافق لعدم والنكته في حصر الطهارة في الاستباحة ان الطهارة اما ان
تأبى اول والاو التيمم والثاني اما ان يكون في رعية للبذل الاول والغسل والثاني
الوضوء واما قبل الاستباحة بالصلوة لان غير الطهارة والمس من العبادات في الطهارة
من الاخر واما الطواف فليست الطهارة شرطا في ما هي لصحة الطواف المندوبين المحدثين
على الاصح ومن كتابه القرآن مختلف في تحريمه للمحدث بخلاف الصلوة فان الطهارة بانها
شرط في واجب الصلوة ومندوبها اجماعا لوقيد الاستباحة بالعبادة الشاملة لا لافق
كلها لا يتقص بخوض الحايض للذكر في بيع عباد ما اذا عرفت هذا فاعلم ان كل واحد
من الوضوء والتيمم او واجب وندب فالوضوء الواجب للواجب من الصلوة الطهارة
ومن كتابه القرآن لكن وجوب الصلوة والطواف ثابت باصل الشرع غير متوقف على
احداث المكلف سيما بقضيه واما من كتابه القرآن بناء على تحريم منها للمحدث فلا
يجب لها الا يبيح من قبل المكلف كتمه وشبهه ولا شبهة في افتقار ذلك لونه لان
الامر بعبادة كما صرح به جمع المفسرين وكذا حمل المصنف والنظر في الكتابة فن تيقنا
ان المصنف افضل واما وجوب المس لاصلاح المصنف لا يمكن بدونه او يصح
ما تناثر من في ذلك ونحوه الوضوء المستحب طاعة المندوبين وايضا في الوضوء
في طهارة ريمه ولا في مواضع اخرى في دخول المساجد قراءة
في المصنف واليوم وصلوة لغيره في السعي في الحج وزيارته بالمقاييس
منع المحمل وذكر الحايض والكون على طهارة والتخفيف وغير ذلك الى
في موضعها فائدة يافع النبي لها وسواء هل في الوضوء لواحده

المذنب في الزمان ولا ينسحق بشرط الطهارة ليس يمسح به الماء
 ان يقال ابتداء ذلك على ان ينسحق به ماء مكيلا وليس من شرط
 الحرام لان فان قلنا بالاول امكن الغاية والا فلا بد من احرازه من غير
 حتى كما يفهم كلامهم في نية الوضوء بناء على اشتراط نية الوضوء او سببه
 الاكتمال بنية نية تسكيا بعموم قوله اما لكل امرئ ما نوى في هذه
 المحبة في جماع الخدم والتخفيف في كل ما كره غسل الميت وهو جسد لا متاع الوضوء هذا
 الموضع واما الغسل فيجب لما يجب له الوضوء اعني وجب لصلاة والطهارة وحسن كفاية
 القرآن ولما دل على ما جازى الميت في غير المحل من وقراء الغزائم ان وجب له
 او القراء بتدوير وشبهه الا غسله في ان حدثت المسح لا يحرم معه قراءه الغزائم ولا
 دخول احد مطلقا والمراد بالقرآن سورة السجدة الواجبة ولو اجب صوم لم يجب
 مع تضيق الليل لكل شئ الا لفعل الغسل وكذا الحائض والنفساء اذا انقطع دمها
 الجرح بقدر فعل الغسل والمستحاضة الكثرة الدم على الغسل ويؤان المستحاضة ان
 يغتسل فيهما القطعة ولا يسيل ويسيل مع ذلك وعلى المتدبرين فاذا ان يكون قبل الجرح
 او بعد قبل الصلوة او بعد ما في الارض في وجوب تعليم الغسل على الفجر بقراءة الصوم ووجوب
 مستامنا من التفتت الى شرط الصوم بالغسل من مخالفة حكم المستحاضة بغيرها من غير
 الاحداث الكبرى حيث ان غسل النهار شرط صحة الصوم بالنسبة اليها وان كان بعد الفجر قبل الصلوة
 فلا بد في انه شرط لصحة الصوم وان كان بعد الصلوة فان غسقت القطعة ولم يساغ الا يغتسلوا
 بالصوم اذا غسلت وان كان سائلا او جيبا لغسل المظهرين وهو شرط لصحة الصوم قبل
 ويستحب لغسل الماعل لما كور في الجوع من طوع الفجر الى الزوال وبعضه نواف الى آخر البيت
 وكلما قرب من الزوال كان افضل وخاف الاعواز قد مر يوم الخميس فلو وجب له عادة
 اول ليلة من رمضان ونصفه وهو يوم الاثنين والحسن والبراء عليها السلام ليلة سبع
 نكبت وثلث الحاج ليلة احد وعشرين اصاب فيها ويا ايها النبي في يوم
 يومه في قصص رسول عليها السلام ليلة ثلث وعشرين يرحى فيه ليلة القدر وفي
 اول الليل اخره ويستحب الغسل في جميع اوقات رمضان وليلة القدر ويوم
 نصف رجب ونصف شعبان ويوم المبعث والادب والعشرون من رجب



والثامن ثم نية في الحج ويوم اهل مكة والمدينة وسرهم
 هو اليوم في يوم يوم يروى الفريسيون ان الفريسيين في قسرة والاشهر في يوم
 انذروا بابل يوم سحر في يوم من القديم الفارسي وغسل الاحرام والطواف وفي اداة النبي
 والائمة عليهم السلام وقادك الكسوف والخسوف مع استبعاد الاقربا وقيل في يوم
 في يوم من الغسل في وقت حين ولادته وقيل بوجوب الغسل ولا في يومه الله وب
 في يوم ثلث ايام من صلبه وقيل بوجوبه ح ولا في وقت من من صلبه نحو ان لا وبين
 من صلبه على الهيئة المعينة شرعا وغيره والتوبة عن فسق او كفر ولا في وقت في النفس
 كره عن صغيره او كبيره واعترض به كيد مقدم الغسل على التوبة عن فسق او كفر مع ان وجوب
 التوبة عن فسق وجوب فوري مضيق والكافي لا يجمع العبادة منه اجب بان الثامن
 عزم على الندم وتصوير فقد حصل منه احد من التوبة فصح منه الغسل اولا فيخرج
 تسار في اتيانه بعد العبادة لجلالة النض هكذا قيل واعتقد ان الغسل متاخر عن التوبة
 عن فسق او كفر وعن تارك الكسوف والخسوف بالغسل من غير التسعي الى رتبة المصلوب
 وعن قبل الوضوء وصلاح الحاجة والاستسقاء من غير التسعي الى رتبة المصلوب
 الامر من بالمرء بنك ما قلته في صحيحه في الامية عليه السلام وله مظان فليطلب منها
 الحرم ومكة والمسجد الحرام والمكة والمدينة والمسجد النبوي صلى الله عليه وآله ولا تدخل
 في الاغتسال وان انضم اليها واجب يعني لا يكتفي بغسل واحد لاسباب متعدده من غيرها
 في النية ام لا وسواء كان معها غسل واجبا ام لا وليست كالاغتسال الواجبة ولم يذكروا في
 في الوضوء اذا ابتغى من اصاب من كل حال او دون واحد ام لا بد من التعذر لكن ملوح في كلام
 ان الوضوء الرفع المحدث كاف في مثل التلذذ ودخول المساجد والكون على طهارة ومنه
 المقابور والسعي في حاجه وجبت تسع الرفع كانه يوم الحنيفة في جماع الخدم وامثالها ما خرج
 الوضوء فيه مع وجود المانع من الرفع ينبغي التعذر والتميم بحسب ما يجب له الطهارة فان
 في يخرج جيب الحائض الذي ابد المسجد والظاهر من قوله ان اجبت
 احد المسجدين وهو قريب من مورد الحرف فان مورد في احد ما وفاق من عرض له
 اليه من سبب ومنه اجبت خارجا ودخل الى احد المسجدين عامدا او رايا واجه
 لعمري على الفرق من من ذكره وبين الخدم رجوع لاشن لا يفند الفريسيين في كفاية

ان يكون له ان يتم الخوض
في مقام محقق كذا لا يخرج من مقام
ظاهر التمسك بالابتناء والتمسك بالتمسك من وضع
للمعان والوجود الماء ولا اشكال استجابة تلك المواضع كمن ينجس من موضع
في شئ والغسل لا اشكال في استجابته اذا كان البندل افعالا ومبجها انما لا يخرج
واذا كان افعالا به او ذكر من يوق به كالتيمم بالارض وضوء الحايض للذكر والتمسك
ومع ذلك فاعلم ان ثبت بدليل قوله صلى الله عليه وآله وانما نجس وضوءه يخرج
والغسل منفصلا والريح من الطيب وغيره اذا صار مقدارا واشد بطبيعته واليوم المبط
للمس واليتميم وكل من الغسل والاستحاضه وجب الغسل بالجنبه واليتميم والاستحاضه
بالبسطة والمقاس ومساكنه من موق المسلم ومن حكمه واليتميم بوجاهته اذا كان
بطلان التمسك بالتمسك وبشبهه اه يقال عند موجبات وقواقص واسباب الاطلاق
فلو جوب الطهارة مع وجوب التمسك والتمسك فبا اعتبار طهر وشي منها على الطهارة غالبا
واما الثالث فلان السبب هو الوصف الوجودي المعروف بحكم شرعي ولا سلكه في سببها
فعل الطهارة في الجملة ان من ان يكون واجبه او مندوبه ومن الاولين عموم من وجه ليقاد
في الحديث الواقع عصية طهارة في وقت الصلوة وما تارة خاصة فيه اذا لم يصعب طهر
وصدق الثاني خاصة في الحديث الواقع عقبة طهارة مع براه الدافع من مشروط بالطهارة
وهنا اخذ مطلقا من الاسباب لصحتها معهما وبذلك الحالت الواقعة في غير الوقت
غير المتشبه مع البوة من مشروط بالطهارة والمراد بالانفصال الخروج المتعارف وهو خروج
الخارج بنفسه منفصلا عن حالها من سواء غارة العضو او لم يغادره فلو خرجت اليد
لمونه ثم عادت فلا نفق على الاصح والمراد بالطبيعي هو المخرج الطبيعي الذي اعتد خلقه
مصرفا للفضلة العلوية والمراد بالاعتقاد تكرر في وجع الفصل مرة بعد اخرى لانح يصير
مخرجها فاعلم ان بعضها في صيرورة مقدار خروج الخارج منه مرتين متواليتين عادة
ثبتت النقص في التمسك وفي صيرورة بذلك من جاعلة نظر واطلاق الشئ المخرج
ما لم يكن له اي سر دون غير فلو خرج احد الثلثة من غير الطيب قبل اعتد
فلا نفق منه كل من قبل المخرج المشكل وهذا انما هو موافق لما يستدل به في الاستحاضه
بنقص الخارج من غير ما ذكره وخروج الريح من البطن غير ناقص الا مع الاعتقاد بالنفق



بن قنبر في نسخة من من حضره المشرك
من قنبر في نسخة من من حضره المشرك
فقد روي عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر
الاسم من حبه للوضوء فقط سواء كانت قليلة او متوسطة في غير الجنب فانها من جنب
خاصة وهذا العبارة احسن من قوله بالاستحاضه القليلة لا يخرج وان قوله
حل بالجنبه واليتميم يحتاج الى فصل تكلف لان الحيض والدم والمراد بالجنبه غسل به
جنبه جرحه اذا لامع للجنبه به نفسه لما عرفت من ان السبب هو الوصف والتمسك به
للماله التي يحصل بالانزال او بالجماع في غيبته عن نفسه في قوله لا خلاف في معاملة خروج
الذي لا بد من تقديم مع الحيض فسد المعنى يجب ان يكون العبارة هكذا والغسل الذي
يجزى لرجل الحيض الذي وجب الغسل بالجنبه ويجزى لرجل الحيض والاستحاضه من
الكثرة النفاس وليس الميتة الانسان بعد برده قبل انفسه او ان عظم منه وان استبرأ
من حي ولا فائدة بكونه من الناس لان ميتة غير آدمي لا يجب سبها غسل ويؤمن المسلم ومن
يحكم وان كان له اربعة اشهر يجب التيمم بموجبات الوضوء والغسل وايضا يجب التيمم بالتمسك من فعل
سلكه اعني الوضوء والغسل ولا بد من ذلك مثلا اذا كان الشخص متمم او وجب الماء او
في استعانة الطهارة انتقص تيمم فاذا فقد الماء ولا يظهر وجب التيمم ثانيا فالواجب هو
التيمم الثاني هو التمكن من فعل الوضوء والغسل وفيه نظر لانه لو كان يكون الواجب للتيمم الثاني
في الحالت المستمرة بعد المبدل لا التمكن ولو اصاب احد ويسمى في بعض من المعدلات والواجب
والشرط سبب في التيمم في ان لو كانت التيمم انتقص تيمم ويجب عليه تيمم آخر فلا يستقي
انما في التيمم الاول سبب التيمم الثاني مع انهم لا يؤمنه سببا لسبب التيمم الثاني كما قل وقد
يجب الثلثة في التيمم وشبهه المراد لما كان الاكثر وجوب طهارة ما حصل الشرع صدق بعد الدلالة
على القليل اذا دخلت على المضارع في الوجوب باحد الاسباب لصادق من الملة ولا ريب ان
ما يجب من ثلثة الثلثة شرعها فلا ينفق اليه ولو جاز في قوله لا بد من
فقد وعاد لا ينفق اليه على الوضوء مع غسل الجنبه ثم شرعية الوضوء والبدن الغسل
في الغسل الذي لا ينفق اليه على مجرد الغسل الذي لم ينفق شرعية الغسل في قوله لا بد من
من التيمم في ثلثة لوقوع اتيح متساوي الطرفين فاسد لان العبارة لا تصور فيها

افضل لاستباحة الصلوة لو لم يصب منه ولو ضم الرفع او اكتفى به صحيح ما سبق تفصيل
وعلى الرأس والرقبة والاذنين وما من الصلح في الميا من غير الميا سر وتخليل ما يقع فيه
الماء وان كان كذا ان يتحقق غسل البشر عليه يخرج في غسل اذنين وترا
مع اي جانب شرا وان ييب كذا لا المولاه ويسقط بالارتماس فيقارن بالسبيل حمامه الماء
لجز من البدن ويتبع ان ييب تحتها لو يبعون لمعة ثم غسل اعدان حال الرمان
تسقى رجليه عرفا وانه ترتيب يغسلها رجليها ويغسل الاستبر بالبول للرجل ويجعل
بعد ولا يشترط للرجل المشبه ويدور ان ييب مع امكانه بين الغسل وبين
الثاني من الوضوء ولا يشترط ان ييب ناه ان ييب في مقامه كان بجوهر الجهر
ثم ان ييب الماء للغسل اي ييب غسل فانه لا بد له من استبراء كغسل غير الكف
كما في الوضوء او وجوبه مضيقا وسوعدا ابتدا تخرجون من وضوء الاول اعني الرأس و
الرقبة وربما اطراف الرأس على المجموع تعليقا لانها بمنى عص واحد ولا ترتب في نفس الاعضاء
فلا يخرج اذا نوى منها اي جاز ان ييب الغسل الاول وذكر العلامة والشهد ما حصل ان استبراء
غسل اليدين من غير ترتيب في الوضوء وصورته ان ييب غسل لاستباحة الصلوة لو وجبه قربة
الله ولو ضم الرفع الى الاستباحة او اكتفى الرفع صحيح ما سبق تفصيله وسوقه صحيح
ان ييب الحد ولا اقصر عليه الا به تاحدا ومع الضمير بان يجعل الضيقة لغوا الا ان
يتصل الرفع ما سبق ان ييب في يديه ويجب غسل الرأس والرقبة والاذنين والظهر
من الصلح وسوعدا ان ييب ثم الجانبين ان ييب في يديه وما كان من الاعضاء ومتوسط بين
الجانبين وسوعدا ان ييب والامر فلا ترجح لغوا مع ان ييب في يديه من غير الكف
في غسل مع اي جانب شرا وغسله مع الجانبين اولى وليس من ذلك عظام الصدر كما قيل
بوجه ان ييب في اعضا عرفا ويجب في الغسل الترتيب كذا كذا المولاه يفيضها الترتيب
في الوضوء المتابعه ومراعاة الجفاني وسوعدا جميع الاصحاب ومراعاة الكافي
الترتيب عن ان ييب وهذا باطل الى نفس الغسل اذا حصل فيصير وجوبه فانما يجب
كما اذا نذرهما فان نذر ان ييب لا ييبها وكذا الوضوء الوقت ان ييب في يديه
الا ان غسل واحدا حال الازمة بمشروط به عند او مطلقا عند اخرين هل يجب
خاف خفاة الوجه كافي ان ييب من المبطون ييب على وجوبه لا عاده ان ييب الاضغاف والاصابع

انما اذا خاف خفاة الاكبر فيجب غسله من لالة العمل من الابطال مع عدم العلم
بالغير مستند اليه نعم يجب الاستبراء ولو كان الحدث الاكبر مستمر استبرأه للصلاة
الاستبراء عدم العقوبة ان ييب في يديه ان ييب في يديه ان ييب في يديه
بالارتماس والمراد به التقطع بالماء اذا من الرمي من الذي هو التقطع والكتمان ومنه
سوطه منه الارتماس من الاختيار ان ييب في يديه ان ييب في يديه ان ييب في يديه
استوطر بالارتماس منه ان ييب في يديه ان ييب في يديه ان ييب في يديه
في الارتماس من اجتناب ان ييب في يديه ان ييب في يديه ان ييب في يديه
لا يصادق مع المعنى ان ييب في يديه ان ييب في يديه ان ييب في يديه
ان ييب فيه بالارتماس وقيل ترتيبه ان ييب في يديه ان ييب في يديه ان ييب في يديه
بان افضل ترتيب وان لم يمتد به ان ييب في يديه ان ييب في يديه ان ييب في يديه
الاول ويغسلها على الثاني وفي ان ييب في يديه ان ييب في يديه ان ييب في يديه
كذا قال في الذكرى ويما تقوم بعض الظن ان الارتماس عباد ان ييب في يديه ان ييب في يديه
فان واحد بحيث يحيط بالاسافل والاعلى جملة كاتومه عباد ان ييب في يديه ان ييب في يديه
المعتبر في الارتماس ما دل عليه الحديث وموارثه واحدة عرفا اذا لا يرد بالوجه والتمتع
في اشارة ذلك لا المعنى العربي ولان الارتماس شرع فقيما كما سوت الانقياد ومنها
ما بين التحقير مع تقدرة ان ييب في يديه ان ييب في يديه ان ييب في يديه
ولا يشترط في اصول المذهب عليه وانما ان ييب في يديه ان ييب في يديه ان ييب في يديه
بالاية ان ييب في يديه ان ييب في يديه ان ييب في يديه
فلا يخفى ان يكون الغسل بالارتماس او بالترتيب فان كان الاول فيحصل الغسل ان طل الى
حيث تقع الوحد العرفية والا فيكفي غسل الموضع وان كان الثاني فيغسل الموضع
والاحفظ وجوب الاستبراء للرجل المنزل بالبول ويجتهد بعد بان يفصد به من الغسل
الى طرفه ثلثا وثلاثة ثلثا وبعد البول والاجتهاد لا اله للكل استبراء ببله في الموضع
الارتماس مع ان ييب في يديه ان ييب في يديه ان ييب في يديه
من وجوب الاستبراء للرجل لان المراه ان ييب في يديه ان ييب في يديه ان ييب في يديه
الغسل فلتا حوا ان ييب في يديه ان ييب في يديه ان ييب في يديه

13

بذلك لا يمان للبالى معتبر في الاياه كونه اذا دخل في مساهل او نديا وقد صرح بذلك
في حق الاخبار من طرف العامة وقومهم بعض الاصحاب وادعى العلامة الاجماع على ذلك
في المتن لكن اختلفوا في ذلك مما استرطان يكون من اليلام كوني كونهما في حية عشرة وان كانت
متفرقة فالأكثر في الأول في شح في الآية على الثاني وموافقة اكثر اصحاب الفقه ترجيح الاول
فعلى هذا المارد بالتوالي في المبادى الى الازمان كون الدم ثلثة ايام حصة له على الاشكال بحيث
منه وصول كسوف يكون به وقد وجد في بعض فواشي الاكتفاجه وله فيها في الجملة والجميع
الى ما لا ينفك من انما انقطع الدم على السنة الكلى حيض وان علمه النكاح بعد ذلك
ان تحلله النكاح بعد ثلثة ايام وان
اذا رافقها عا ترجع الى عادتها في شح
ولكن بعد ايام العادة ان يستظهر يوم او يومين والعشرة في النكاح ويقتضيه ما ذكرته
الاستظهار من صوم وصلاة وصوم العادة حصة جمل هذا بالحض بروية الدم
والمنظر به في حق الزوايا ان نسبت احد ما علمت بما فعل فتحرر في حصة بعض
العدان ذكرية وان كوت الرقت خاصة في في المتيقن والحاطب بالجمع بين كلتي
للايض والمستحاضة في المحفل ترجع ردها الى الروايات فيضم الى ما علمت به احد ما علمت
الاول بعد التبرير ترجع الى عادته تسامها ثم اقراها من بلادها ثم الروايات وهي
سنة او حصة من شهر او ثلثة من شهر عشر من آخر حيرة في التخصيص اذا رافق الدم
ثلثة ايام متواليه ثم انما في العشرة في الكاحض وان لم يرد يا بعد ثلثة بعض الايام وان
سقط على العشرة وغيره اختلفوا ما ان يكون عدله او يصططها او مبتدأة فان كانت
والعادة انما ثبتت من ستاوتين عددا وقتا او عددا لا وقتا وعدلا لان العادة
بالمدة والعمر لا يصدق بالمرء الواحدة في ثلثة اقسام مستمرة عددا وقتا
ويسمى عدده كاملة ومستقرة عددا لا وقتا ومستقرة وقتا لا عددا او يسمى معتادة
ناقة ترجع الى عادتها فتقوى ولو اتفق احد ما علمت الى القسرين الاخيرين
وقيل يجب اعتداده بافهام بعد ايام العادة ان يستظهر اي بطول لثا يوم او
اكثر العشرة فان تجاوز العشرة علم ان الدم بدار ام المدة ما كان يمتد في حصة
ما ذكرته من استظهار من صوم وصلاة ونحوه في خاصة لا الصلوة والاحتياط

على العشرة علم ان العادة تغيرت فالكل حيض بعض الايام حاصه لا الصلوة ويحكم المعتادة
بما يحض بروية الدم المطلقة في فطران ما عادتها وان كانت مضطربة يرجع الى الكيفية في حق
والمنظر به في حق الزوايا ان نسبت احد ما علمت بما فعل فتحرر في حصة بعض
العدان ذكرية وان كوت الرقت خاصة في في المتيقن والحاطب بالجمع بين كلتي
للايض والمستحاضة في المحفل ترجع ردها الى الروايات فيضم الى ما علمت به احد ما علمت
الاول بعد التبرير ترجع الى عادته تسامها ثم اقراها من بلادها ثم الروايات وهي
سنة او حصة من شهر او ثلثة من شهر عشر من آخر حيرة في التخصيص اذا رافق الدم
ثلثة ايام متواليه ثم انما في العشرة في الكاحض وان لم يرد يا بعد ثلثة بعض الايام وان
سقط على العشرة وغيره اختلفوا ما ان يكون عدله او يصططها او مبتدأة فان كانت
والعادة انما ثبتت من ستاوتين عددا وقتا او عددا لا وقتا وعدلا لان العادة
بالمدة والعمر لا يصدق بالمرء الواحدة في ثلثة اقسام مستمرة عددا وقتا
ويسمى عدده كاملة ومستقرة عددا لا وقتا ومستقرة وقتا لا عددا او يسمى معتادة
ناقة ترجع الى عادتها فتقوى ولو اتفق احد ما علمت الى القسرين الاخيرين
وقيل يجب اعتداده بافهام بعد ايام العادة ان يستظهر اي بطول لثا يوم او
اكثر العشرة فان تجاوز العشرة علم ان الدم بدار ام المدة ما كان يمتد في حصة
ما ذكرته من استظهار من صوم وصلاة ونحوه في خاصة لا الصلوة والاحتياط

بالتحسين لها
وبه

١٥

جسها

١١

أما حكمنا استرنا بالجميع أنه لا بد له من المتبادر من جهة الحق وبذلك
يقول لا اختيار في المهرج بجزء واحد ويعلم اللغات ثم القيص ولو كان
وذلك أن لا يشترط في كل شيء بل في بعضه في حد ذاته في المهرج وهو
في كل واحد من طرق العام ويحتمل أن يكون الكفن مما يجوز الصلاة فيه للرجل ولا يجوز التكفين
في الجرح للرجل ولا للمرأة بالاتفاق حكاه في الذكرى في ثبوت النهي عنه في جرسية القيص في حق
السبع والحيه ويخرج عنه المعضن والنخس وحلله في بياض كل لحم فلا بد في
من ذلك قطعا في ج فيه نحو وبياض كل لحم فيجوز التكفين فيه كما صرح به في الذكرى
والنقد بالماء لأن التمران من وعن ابن الجبيل المنع منه وسنده غير معلوم
أن يستثنى منه سببنا في كل لحم فإنه لا يجوز الكفين فيه لوجوب نزع عن الشريك فيها ولو
أما إلى استر عومته حال صلوة ولم يوجد غير المنوع منه أمكن استرا باجدا لاشياء المنوع
منها من غير ترتيب لعدم الدليل عليه مع احتمال وضعه في القبر على وجه لا يقر عودته في صلوة
عليه ويخرج الكفن من أصل تركه الميت متدا على اليمين واليمين مع فقد هاتين صلت المال أو
الزكاة ولو لم يكن من عاينها ولا يحب على المسلمين في الكفن لصاله البراء بل يستحبها
مؤكدا لرواه سعيد بن ظريف عن أبي جعفر من كفن مؤمنا كان من كونه إلى يوم القيمة
وكان القول في ما في مؤن محمدين من نحو السدر والكافور والماء وحسب على الزوج كفن الزوجة
اللازمة غير الناشئة وإن كانت ذات مال ولو أعسر عن الكفين بأن لا ينفصل شيء عن قبره
له وعباله وباستثنى في الذين كفنوا من تكفاه ولو ما تأمعالم بحسب كنفها بخروجها عن التكليف
صرح به في الذكرى بخلاف ما لو مات بعد هار ولو لم يكن الكفن واحدنا ظاهر اختصاصه به
لأنه لم يتعين لها ولا وجوب يستقط بطر عجزه بموته المقضي لبقائه فكفنه على جميع الدين
وظاهر أنها لو وصت بالكفن في موضع وجوبه عليه كان ذلك مالا ولا فرق في الزوجه
الحرة والمملوكة والمطلقة جميعا في وجه بخلاف البيان وحسب أيضا مؤن الجعفر في نوط
من الواجب صرح بذلك في بسوط وجاعه من الأصحاب وهذا جاحدا في الملوكة كما
لأن كفن مؤن محض وكذا مؤن مجتمعه ولا فرق من الكفن وغيره في المكاتب لأن المكاتب
الربيط الموت ولو كان مملوكا أدى شتا وجب من الكفن على المولى بقدر ما بقي منه وقامت
لا يثنى وبما نفعه من وجهه حيا وجوب الاتفاق حال الفوة بالموت ولو كان مال الزوج

من على نفها مع صرحه الرمن إلا أن سوي بدال في ثبوت قبحه
في الكفن بحسب المكن صرح في ثبوت الفوة لا يوجد كفن ويدين ضا كونه مملوكا
لثبوت اختصاصه وبما يتخصص الزوج بعدم النسخ من جهة عن صرحه وحسب حيا
السبعة من الكافر عاين صرح قال لا يندوب ابن أبي عمير في طلاقه وزاد لصلوة الصلاة
والسبع والرجل الملقان وبما لا باط وأصول الأخاذ والأخبار حكاه في ذلك في
نحو لا والمشهور فصل الزوجين على السبعة وإضافة الصدر أسما أو في الذكرى
إلى الذكر في المشرك المشهور بحسب طيب بغير الكافور والذرية وفي الكافر بسط
ما صدق عليه الاسم لصدق الامتنال وعدم قانع يدل على خلاف ذلك وقد استبان قبله
شقال ذلك والأخبار مختلفة في بعضها مثقال وفيه ثقال وصف وفي رواية أنه
أربعة مثاقيل ويوزن على النضلة وسحب أن يكون كافور الخوط بلثة عشر درهمين
وهذا غير كاف في الغسل مسند إلى جبرئيل بن زكريا باربعين درهما كافر الجثة نفسه
البنية ٢ بدينه وبين علي وفاطمة عليها السلام ثلاثا وسحب أن تكتب بتره الحسين ع
التي هي والأزهر والعمامة والجريد من اسمه وأنه يشهد الشهادتين ونقرأ الأسماء عليهم السلام
والأصل في استسما الكتاب ما روى أن الصادق ع كتب على حاشية كفن ولله اسمعيل مشهد
الله في ذلك الأصحاب وأن محمد رسول الله وأسماء الأئمة عليهم السلام ولم يذكر
استسما بكتبه شيء غير ذلك ولم ينفصل شيء بعده يدل على الزيادة وأعرض للأصحاب
عن التفرغ للزيادة يشعر بعدم جواز مع أن هذا الباب لأجل الذي فيه فيمنع المنع وفي
الذكرى أحق الأمرين واستسما الكتاب بالتره الشريف ذكره الأصحاب لأنها بعد البركة
طوبى ح ويمنع أن يتره كما صرح به الغيد وغيره يكون الكتاب مؤثر حلا على المهرج
مد ما وطعن وما د مع عدمه في الأصل صيغ مجرد لا يخرأ ويكره بالسواد وغيره من الأصحاب
ويستحب جريدتان قدم عظم الذراع من النخل في السدر ثم خلل في رطب ولا خلاف
في استسما الجريدتين والأصل فيه أن آدم لما عطي طين الجنة خلق الله من فضل الجنة
التي هي في الحياة فأوصى ببنه أن يشقوا منها جريدا يصفون ويصفوه معه
في الدنيا بعد عليهم الله لأن من في الجاهلية فاحياه فينا ص وفي فضلها
في الأصحاب والعمامة أيضا وقد تضمنه كثير من الآثار في أنها دامة استسما في

٢٢

٢٢

قد علم الله عز وجل في جزئيه من سلام بغيره
قد بشره اربع اربع ما في اوقافه في الاخبار شوق الجريد وتعليقه بسلام
رفع العذاب باستخاره في ايام الخضر معسرة قطا ومن قالوا وعصير الجريد
وطن ولا رب الا افضل كونها النخل فان فقد السدر فان تبدل الخلاف وهذا
الترتيب موجود في جزئيه من زياد وعكس ذلك لمفيد والا لاجد فان فقد
ربنا ذكره الاصحاب والتعليل بالخضر بوى اليه وفي خبر عن بن ابراهيم عود الرما
فيتم على الشجر الى جبل الخلاف **قوله** ويجب كتابه ان يصل على المساء وموكله
بلغ ست سنين ووقته خمس بها اولاهم بالاربع والاب والى ثم الولد ثم الجد ثم الاخ
للأبوين ثم للاب ثم للام ثم لغيرهم ثم ابن العم ثم ابن الخالة مع صغرها ولو فاما
لغيرهم فقد فالحام وامام الاصل الى مطلقا ولا غيره باذن الولى ومع تساوى
الاولياء وانتاج عدم الاقوال فالفقه فالاسن ويستحب الولى مع اشقاء الاعلى
ويجوز معها ولا يعقد جماعة بدون اذنه في صحه وادى ويعبر فيها الاستقبال وشراؤه
دون الطهارة وجعل اسمايت عن بين المصل مستلقا وعدم التباعد كثيرا والقيام
والنيه وتكرات خمس والشهد عقيب لاولى والصلوة على النبى وآله عقيب الثانية
ثالثه والدعاء للمؤمنين عقيب اثنائه لبيت عقيب لاربعه والاربعه بالخاصة
وعلى المناق بالاربعه ويدعو للمستضعف والطفل بحرقا نقل الميت لا يذبح
الاباض فلا يصل عليها الا الصلوة وكذا القلب وابعاضا لكونها كالميت فيصل عليها
لغيره عن الكاظم ع في اكل السبع وما الذى يراى بعظام الميت جميعها حتى لو بعصت عظامها
لم تصل عليها ام العظم كل منها محتمل في الثاني قرب نظر الى الصلوة فلا اثر لفقد عظم
اليد والرجل وعن العلامة ان مجموع ما على الصلوة كالميت محكى في حواشي الشريعة
يصل على العضو الواحد وان كان تاما سوى اذ كونه اشهر الا مبار وقالة التذكرة ان لا يمس
لا يصل عليه لايه في غير خلا فالاصحاب ولو تعدد تعميل الصلوة ويحرم
ان يتم مشروط بوجود محل التيمم وحيث حكم بالصلوة على الاباض فلا بد من
ساجدها اجماعا وهذا هو الصلوة عليه خاصة على الجسد ظاهر المذهب الاول
على الغالب عندنا في الصلوة على الباقي بوجوده والمراو المسلم من لم يعلم

منه **باب** الاصل **قوله** كان امره بذا وولد به الاملا مسلم ومنه **باب** الاصل
والاصح الجسد وغيرهم بمن خرج من الاسلام يقول وفعل او فعل او لم
الصلوة على الميت الا ليقبه فلهن ح وظاهر كلام المصنف في تخصيصه بغيره
وجوزها الاصل بالبيعة الرابعة من غيرهن ولم يصرح بحكم الصلوة على الخالف وكيفية
وان كان ظاهره انهم الوجوب وينبغي ان يصل عليه بذهب كل الخلاف ككتاب الرأى الذي
تستضعف فانه من في الدعا ويكفي في ظواهر الشهادات اشارة الاحسن الى
ولو وجد ميتا لا يعلم اسلامه الحق بالدار الا ان يغلب الظن بان منه في دار السلام
بمن رضى مقبرته في الحكم وان كان فيه عا ما المسلم ويدخل في حكم المسلم اطفال المسلمين ونحو
دار الاسلام ويقتط دار الكفر اذا كان فيها مسلم يدفن عنده والمجنون وتبقى جمع من
الاصحاب للصلوة على المجنون اما ان يبلغ او الى ان يستنطقه وامر به
لكثرة الاخبار الدالة عليه والمراد من بلغ ست سنين من استكملها من طعن فيها وسحب
الصلوة على من نقص سنه عن ذلك ان ولد حيا ووجبا بن الجنيد للصلوة على المستعمل وهو
الذي ولد حيا قال استعمل الصبي اذا صاح عند الولادة والمشهور الاستعمال لقول الصادق
اذ استعمل فضل عليه واولى الناس بالصلوة اولاهم بالاربع وبديل على ذلك اولى الارحام
وقول الصادق يصل على الجنان واولى الناس بها واخلاف في ان الزوج اولى بها
وقد على الزوجه جزاى بصير عن ابى بصير عن ابى عبد الله ع الزوج لى بالصلوة
على الزوجه مطلقا والاب والاخ والولد وانظر ان الزوجه ليست كذلك وهذا فرق
بين المستنبح بها وبغيرها والحرم والمملوك اطلاق النص يقتضى عدم الفرق وان قصد الزوج
فالاب ثم الولد ثم ولد الولد ثم الجد للاب ثم الاخ للابوين ثم للاب ثم للام ثم لغيرهم ثم الخال ثم
ابن العم ثم ابن الخال ثم المعتق ثم الصام ثم الحاكم ثم عاوى المسلمين وهذا الترتيب لا يتم
تعليله باوية الاربع للحكمة في الاب والولد والجد رافعه والعم والخال فان الابوين
والارواح **باب** الباقي ذكر واريد بالاولوية كثره النصيب **باب** ان لا يمس
بغير ولد وهذا عدله **باب** في باب البقرة اضعف والجد مسير للاخ في الاب ويمن
بعليل بالاربع وعائنه بشرف الاولاده على الولد مع المساواة في مرتبة الاربع
وفي الجد اضعف من الولد ومن ابن الجنيد يقدم الجد من الاب والولده المسنون وان كان

جمع من الاصحاب

23

انما الى

[illegible]

فان قلنا انما اُخذ من تركه من ان لا يجلس ، ولو ابلغ اليه نفسه ، حتى يلبس وانقضا الشك جاز
البش مطلقا كما صرح به في التذكرة . البش للشيء في الأمور المادية .
اعتدازت منه . فشهد تركه وحلوله بونه التوكل . وبناه كيند . فلهذا كان من انما العلم
بغير صورة بحيث لا يعرف . لا في بصره بل في القلب . ينبغي وقفا التسمية وبغير
من التذكرة القول بلبس . وفي بعض البش . وفي بعضه كفن لحصول التوكل بالدفن . واول منه
لو دلت . فصلة لا مكانا . فلهذا كان تركه في حرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
سجدة او سجدة الحق الادنى ولو دلت . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
الاطلاقية تحريم البش قال في التذكرة .
بجواز . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
الان من غير ان يجلس . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
من البش . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
لان الظاهر انه ذكره مقرر له . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
مطلوب . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
المقدس . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
من نقله . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
في المشقة بالضم والمراء . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
الصلوة عليه . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
عليه . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
في القول . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
جوابه . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
يكون . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
على . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
انما . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
الصلوة . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله
ما . فلهذا كان تركه في الحرير وخوفه بخلاف المصوب لان قوله

والثبات والشوب بغير مع سلب الامم وبوشر ان يستجارا ربا او شاة حال بقبول
وسبب الا ان الشوب مع سلب الامم وبوشر ان يستجارا ربا او شاة حال بقبول
الممكن الفصل بجملة التيمم ويجوز على ما لا يمان ان يرفع عن رجليه وغلب
في السهولة ولو بوجوه كثيرة ان لا يرفع عن رجليه وعدم الضرر وخوف
استعماله ولو في بعض الاعضاء كالفخذ ومنه ان من وكذا الخوف على نفس او مال او غيره ولا
اعادة عامر على تيمم وان كان متعذرا بالجملة او بالجزء او بغيره وقيل للخبير ان
المتعذر بالجملة المذول للاجتماع وكذا على ما عده من وجوه الاجتهاد في الجمع او الفصل
لخاصة من دون اظهار التيمم وبوجه الفقه في استعمال الصعيد في حكمه شرعا
بأنه لا باحة الصلوات في تركه الذي ذكره المراء باليسر وجه الارض قربا كان او
صرا وكونه في الارض من البناء وهذا احسن شرعا فيتناول الحجر باو اعاد من بولم يور
بغيره ما وكذا في وعلى هذا فيجوز التيمم به اختيارا خلافا للشيخ وجماعه حيث شرطوا
استعماله فقد التراب والدمر حركة قطع الطين اليابس او السلك الذي لا يملأ به قاله في الفقه
والمبادر من عبادة الصلوات والارض النيرة واليصلح ان الصعيد لا يشترط ان يكون من الارض
لكن المناسب ان يقول ارض النور والجص ما اشترط كون ما تيمم به صعيدا ملقوله تعالى
نستوي اصعبا وقول الصادق ع اما هو اما والصعيد واما الحجر ويشترط كونه
اجزاء لقوله تعالى فيتميم اصعبا طيبا قال المفسرون معناه الطاهر ولقوله ع وقربا بها فهو
لا ان الحصى لا يعقل كون مطرا او ناعا قال ارض النور والجص قبل الاحراق لان بعد الاحراق
لا يوجد التيمم بها خلافا لمرقطة ما قبل الاحراق فقد منع ابن ادريس عن التيمم بها كونه ناعا
وشروط الشيخ في ارضه في حواشي التيمم بها فصل التراب ومما ضعيفان والاصح الجواز لوقوع اسم
الارض عليها وعدم تناول اسمها والجواز رواه عن ابن ابي عمير في حواشي التيمم بها
بالمعادن كالكل والنور في حواشي التيمم بها فصل التراب ومما ضعيفان والاصح الجواز لوقوع اسم
بجواز التيمم بالطين استحقاقه لعدم تناوله ما ولا بالتراب انما هو بغيره مع
ويجب تحصيل التراب للتيمم ولو بشار وان زاد عن من المثل اضعافا كثيرا ولو بشار
شرط الجواز المطلق حسب الامكان واستجارا ربا او شاة او شاة الى اي شاة حال
الامم او التيمم به ولو لم يكن عند رجليه الماء اخذ فيجب عليه القبول لا يستأثر

عرقا على السطح وهو من شوائبه في عاده بخلاف ما يوجب له من الماء او التراب فانه لا يجب القبول
على الاصح لان حية التيمم به في عاده لا يحصل به للنفث فانه وانهما قد اشد
الوجوه الصريح على من لا يمان ولا ان القبول في ذلك يعلم ان اخوان من شيوخنا
بعضهم القليل كثير المنطق في ذلك ما يمان في عاده ان بين قدمه الماء وكثرة في وجوه
الاجتهاد انما يمان وقال الشيخ عبد الله بن زهير التيمي لو جاز تحصيل الشرط فلا يمنع لو
سالا وجه من الضرر وهذا كله اذا كان البدن والوجه على وجه التبرغ فلو لم يمان ذلك لم يمان
في وجوب القبول في شجرة وفي قلنا بوجوبه فامنع لم يصح ما دام التراب او الماء او
في ذلك انما لم يمان على البذل وفيه فاصح ما في حكمه تيمم بغير التراب او اليد او
الوجه يفسد حتى يعلوه الغبار يمان في النقص فيصير عليه فالاغيار عليه لا يمان
تيمم عليه وليجوز اكثرها اخبار ان لم يكن يجز ما فيها وذكر الثلث من التراب واليد وعرف
الدابة لكونها من طين التراب لا الحصى فلو كان معد ساط عليه غبار يمان في الصادقة به
فان كان في ذلك ملين لم يمان سرجه فليتم به غبار او شئ غيره والشيخ قدّم غير ذلك
والسراج على التراب وابن ادريس عكس ومما ضعيفان اذا تيمم انما هو بالغبار ولا غير محله
ولو لم يجد الا الوجه يمان به لكن ان امكن تحفيف الوجه لوجوده ولو بان ضرب عليه ثم يلع بل
من تحفيفا عليه ما وح فيقلده على الغبار لانه تراب يمسك على شئ ثم يضرب عليه وان تعذر
ذلك لم يجز التيمم به الا بعد فقد الغبار لقول الباقر عليه السلام بعد ذلك التيمم بالغبار اذا
لم يجد الا الطين انه يمشي منه قاله الصحاح الوجه بالتحريك الطين الرقيق وبالسكون لغة
رقيه ولا يجوز التيمم بالثلج لكن ان تمكن من وضع يديه عليه باعتدال حتى يسقط منه
به فاسلا ويجب وقدمه على التيمم لان المتكبر من الطهارة انما يشبه لا يجزى التيمم بقول الصادق
في حواشي التيمم بها فصل التراب ومما ضعيفان والاصح الجواز لوقوع اسم
الارض عليها وعدم تناول اسمها والجواز رواه عن ابن ابي عمير في حواشي التيمم بها
بالمعادن كالكل والنور في حواشي التيمم بها فصل التراب ومما ضعيفان والاصح الجواز لوقوع اسم
بجواز التيمم بالطين استحقاقه لعدم تناوله ما ولا بالتراب انما هو بغيره مع
ويجب تحصيل التراب للتيمم ولو بشار وان زاد عن من المثل اضعافا كثيرا ولو بشار
شرط الجواز المطلق حسب الامكان واستجارا ربا او شاة او شاة الى اي شاة حال
الامم او التيمم به ولو لم يكن عند رجليه الماء اخذ فيجب عليه القبول لا يستأثر

قال وبمعرفة السورة يتم الحديث والشيخ لم يكن متقولا الشيخ في الوضوء وانما يبحث بمقتضى
 في العمل المشتمل على الجرباء ولم يذكر في آخره يتم به نوافذ الطهرين وهو مختار بالشيخ
 ويجب في الجرباء علوه سورة في آخره وعلوه سورة في سورة ولو كونه لما
 رفق عن امير المؤمنين ع لا يطلب الا في الآية كانت في سورة فعلوه وان كانت في سورة
 فعلوه ولا جماع الاصحاب والواجب طلبه جله واحياه وفي مقدار علوه سورة في الجرباء
 من الزمان المعتدل والآن المعتدل من الجرباء الاربع بحيث يستوعبها ان كانت الاخرى حرة
 اي غير مله لاشتمالها على نحو الاشجار والعلو الحبوط وفي مقدار علوه سورة كذلك ان كانت
 سورة ولو اختلفت في ذلك نذاع حكم بحسبها " المدة مادام في الوقت حاشية من على اي
 لا يلزم طلبا لما في جميع اجزاء الوقت بل اذا طلب في الوقت وعلم بحسب العادة ان
 لا يحصل الماء الى اخر الوقت يجوز له التيمم في اول الوقت بعد الطلب لافا لصاحب المعترفة ان
 حاشية الطلب في اجزاء الوقت الى ان ينصق ولا يجوز التيمم في اول الوقت وان علم استمرار
 العجز ومنه يجب مراعاة النصيق مطلقا سواء علم استمرار العجز او لا في اخر حاشية
 خلافا لصاحب المعترفة بقوله لا على حاشية زمان عن احكامها عليها السلام والظاهر ان المراد بها
 تحديد زمان الطلب لا مقدار لان الطلب قبل الوقت لا يجري لعدم توقيه الخطاب الا اذا
 بوقته مكانه ولم يحد له شك مع معارضته باغترها ولو علم عدم الماء في بعض الجهات سقط
 العزيمة او مطلتا فلا طلب لاساء القائل وتحقيق الشرط وهو عدم الماء ولو علم او
 في ايديها النصاب كخضرة وحب قصده قطعا ولو باجره لوجب تحصيل شرط الوجوب
المدة اجمع المشقة الشديدة ويجوز الاستبراء في الطلب ويقتضي اشتراط عدالة السبب
 ويجب ان يثبت لهما الى النيات والمؤوب لان اخبار العدل بتم النظر ومتى فات بالطلب
 عرض مطلوب كما في الخطاب والآن لم يعد القول بسقوط الطلب للزوم وفيه
 طلب التزاد لو فقد حيث يجب ان يتم لانه شرط انطواء قال العلامة في القواعد ولو فرض
 بالطلب حتى صار الوقت واسى ولا اعاده المدة لا يخلو الا ان يجد
 ان مع اصحابه سيد انهم حاشية الشيخ في ذلك بان من اخل بالطلب في يوم وصلح
 بالطلب الى ان لا يجد العلامة ويغيره يحرم اليه عند غسق الوقت وامثال الامور
 يقتضي الاجزاء ان يتم به السعة فلكل الشيخ في رواية ثلثي الاول وهو وجه

في حله اجمع اصابه البازلين فانه يجب لاعاده نوبته في الخبز بذلك عن الزاد في وقت
شده يدفع باليه في عليه الذكر وظاهر كلامه انتهى دعوى الاجتماع على ذلك
والحق بذلك ما وجدنا في النوات لانه وانما طالاعه . بل انه في حال خطبه
قال شيخنا سلم الله والذي يقتضيه النظر في الوقت . موجودا شقال في طهها
الزهره يحوى مطلق ولا يجب الاعاده . الا فلا الا انه لا سبيل للرد الحزبه الحديث
الشرع ومخالفة اكثر الاصحاب فغير من لو كان الماء وجودا عند فاعلم باستواله
حتى صانق الوقت . من يتيم ويؤدي ام يصير . وبعض طاهر الحلاق الشيخ بطلان التيمم
الصلوة قبل الطلب للفاور الشيخ الثاني في اولى وكلام العلامة يقتضيه الاول وقد
في المتن قال شيخنا سلم الله . والذي يقتضيه النظر استعمال الماء لاسف شرط التيمم
في عدم الرجوع ولم يثبت ان فواته اذا سبب منع استعمال الماء . ويظهر ذلك فيما لو
صاق وقت عن الماء الجاهة وستر العورة وفعل شي من الواجبات كذا الصورة في
الرجوع والسجود والتشهد ونحو ذلك . وان كاد بعض هذا الامر قد خالف به في ذلك
ويقرب ما لو سب الماء او اوفاه في الوقت او دخل الوقت . ومو شطر فاحذر باختبار كنه
لو كان الماء بعيدا عند بحيث توسع اليه مخرج الوقت . فتم وصل مع الضيق فاما
اليه لعدم صدق الوجوه . ولو وجد الماء من وجب العمل أشراه وان زاد عو شمر
المثل اصفا فاكثره مع القدر وعدم الضرر ليجوب بحصيل شرط الوجوب المطلق يجب
الامكان والاراي الحسن . مع شرا . ما . الوضوء بان درهم من سحاجا من غير نقصان
من المثل وقال ان لم يند لا يجب مع الزيادة للضرر والجواز التيمم مع الماء .
وجوابه ان الزمن عدم الضرر بالشر . والفرق بين الحوذة . مع وضع الماء
بالضرر . ويكون بذلك العوض في الشراه مقدمه الواجب بخلاف الخوف لان ذلك
مجرد مقارن ولا يلزم من الاهانة شرا . لان خلاف ما به الماء المكلف باختبار . ولو لم
الشر . الاحاف بالماء لا تلف مقوله . منه لم يجب . كاد . فوالضرر من
عنه الزاد . وان كان لا اجزم بحصيل الماء . فقله
عنه في الذكر . وغيره والماء .
لانه معلوم منقسم . ولو بدل من غير محبة . الى اجل تقدر عليه عند الماء .
ان لا سبيل الى بحصيل الماء . وبشكل ان شرا . بالذرة الموجب .

[illegible]

بيت الله حرمه ما قليل قدر ما يكفي احدهم ثم يدبره قال فصل الجنب ميتا
 يعيد هاتمة من يدب على جوفه وجود الماء والماء يخرج عن التكليف بالوقت ولا
 الطهاره من الخي مسح الجنب من الوضوء لا كل بخلا وكذا تقدم الجنب على
 الحائض وغيره من المحذورات في المسح والماء والماء ولو لميت اقرب لشدة
 حاجته والعطشان اولى من الجوع وكذا في الجنازة لعدم علم الجميع والطاهر اذا البت
 اناسد مع يمكن الباقي من اليتيم قال شيخنا سلم الله واما جد نصريحاً لكن تعليمهم بتركه
 سلم الله ويجزيه الله مثاره ضرب على الارض مستدله الحكم انهم بدله في
 والفصل الاستباحة الصلوة لوجوبه الى الله لا مدخل للرفع منها وموجب الضرب بكفاية
 طوعها اختياراً وطهارة من عورة المصروب عليه واليتيم ولو تعدد ازاله الجنازة
 عن الاعضاء صح ان لم يكن حاله ولا منع من مسحه الجنب بطن الكبر والقصاص والوطف
 الا في الاعمال باعلاها والاولى مسح الجنبين والمجايبين وبلوغ عرقه الا في الماء
 ثم مسحه طهر كنهه يعني يسري في الزبد الى طرف الاصابع ثم مسحه اليسر كما ذكر في المولاه
 ولو لم يكن الفم لا يفتح الفصل باليد في رعايا المبستر بنسبه الامع التعذر والتعجب
 كاذوك لا شرط علق العذر بل يستحب النقص ويجب للوضوء ضربه وللغسل شاوره
 للبناء به يمان لو جوباً لظهارتين ويقتصر بالتمكن من بدله قبل التحريم لا بعد ولو كان
 قدر دمع ويجوز مع السعة ان لم يكن العذر وجواز الزوال والسباح به كل باليسر
 حتى الطواف وجوبه في اليتيم باجماع علماء الاسلام الا في شذوذ بل عليه بعد ذلك
 الابه والحديث ولا ريب في اعتبار قصد الاستباحة لا متناع حصولها بدنه اليه
 الرفع فلو اقتصر عليه لم يصح لاستناع حصوله باليتيم والامام بل اليه والاجماع غير ان
 اذا يمكن من استعمال الماء في الحدث السابق ويحتمل الاستئذان من الاستباحة فيلزم
 تحالينه وهو ضيق ولو ضيقه ١٧١١ تباعده لغاير محالينه وفي الذكرى لو بوي رفع
 لان الصلوة صح وكان في محله تباعده وهو محال فان المانع من الحدث
 اعني نجاسة المحل التي انما هي في او القدر التي في المانع من الصلوة لمصلحة
 الامام به والله اراد بالمانع اذع وانه قوله في البيان لا يسهل في منظر الامام
 يقصده رفع ما مضى فان اراد بغيره لم يضر ما مضى من الحدث

لم يكن يتم من افعالنا الماضية ولا غرض في فعله عاد كون التيمم افعالاً
في ذاته واما ما بين به ضعفه فيكون الموضع باعتبار فيه التيمم في ذاته
كأنه الموضع والفضل فيه ذلك لانه ليس من افعالنا الاصل لان وقوعه
بدلالة الموضع او الفضل انما يبرهن اليه لنقطة انما الذي ويسقط اعتبار البدلية
في مواضع التيمم للبناء به التيمم للنوم له رغبته مع وجود الماء فلا يقبل بينهما
مع البدلية في التيمم لمخرج الخبز من السجدة لعدم شرعية المايه لو كان منها
سبق ومناشئ وموانع حيث لم يصير البدلية في تيمم هذه المواضع فلا دليل على وجوب
ضربه او غير ذلك لان مناط ذلك البدلية الا ان في مناط الحكم من باب الحديث فلا كان
نقضه وانما الاخر احد ويجب ان يكون اليه مقاربه لضربه بين على الارض جمع الاصحاب
التي هي في التيمم الروايات صرحه من سلق النبي ص لعمار لما تمكك القرب وقد اجنب افلا
في كذا ان سلبه على الارض في صغرهما على السعيد وفي رواية زماره على الماقي
بضرب يده على الارض وفي رواية يث المرادى عن الصادق ع بضرب مكفك على الارض
غير ذلك من الاخبار واختلاف الاخبار وعبارات الاصحاب في السعي والضرب والموضع
عالم المراد بها واحد فلا يشرط في حصول اسمي الضرب كونه بدفع واعتماد كما هو المتعارف
لكن يشرط مقاربه اليه لانه اول افعال التيمم فلو وضع يده او لاه في موضع لا يلتزم
من مقاربه اليه للموضع مقارنتها لمحدث الموضع لا للدوام والعلامة خير من مقارنتها
للضرب وابتداء السعي وسلك بان الضرب والافعال الواجبه فتاخير اليه عنه فاجزأ
ان جازى فيجب استدلاله الحكم حتى يفرغ وقد تقدم تقسرا لاستلزامه حكماً وديلاً
وذلك من منا وصورة التيمم بل لا من الموضع او الفضل لاستباحه الصلوة لو لم
قوله الى الله ويجب ان يكون الضرب باليدين معا فلو وضع واحد ثم وضع الاخرى
لان الموضع من اموري على الارض والضرب بكفيه كما في هذا فوجهه ويجب ان يكون
الموضع بطن اليدين لانه لا يبرهن غير ذلك من غير محيى الله به
طراقت اليدين وطهارة الموضع اعني الصلوة في التيمم وهو الوجه في التقصير
الطرفين لانه لا يبرهن ان الكف الايمن من اليد الى طرف الاصابع واليسار كذلك
مما لا يبرهن انهما لم يكن جائزاً ولا تعدياً فان استحالته ولم يكن التيمم

منه في قطع الصلوة يجب مسح يديه بطن الكفين في التقصير في مقدم
الراس الى الالف وروايت اخرى الجبهة فالجبهة في التقصير في مقدم
وجهه تلك لفظة واحدة على وجوب مسح هذا المقدار عليه بوجوب الاصابع والاعضاء
الكبرى والى عليه مثل قولنا في موضع ذكرنا مسح يديه بوجوبه وكيفية واحدة لا
استيعاب الوجه على المشهور لانه اخبار على مسح الجبهة وقتل المرتبة في الناصية
الاصحاب عليه وقال علي بن بابويه بسبب الوجه وبه روايات اكثرها ضعيفة الاسناد
وقد عرفت انها الاصحاب قال شيخنا سبب الله نعم في شرح القواعد مسح الجنتين وهما
الحية والى بالجو يصلان بالصل غير ذلك في وجوده في بعض الاخبار المنصحة تم اليها
من الحاجين وقالوا للصالحات في قوله في رساله الا وفي مسح الجنتين لم اذا حملنا
على الوجوب محتمل قوله وبلغ طرف الالف الاسفل لان قد تيسر واجباً و
لو قلنا مسح بطن الكفين من نجاسة او غيرها بمسح يدها ويسر كونه تمامه
الاخبار ويجب ان يبدل في المسح بالاعلى فليكن فالاقرب عدم الاجزاء صرح به جمع
المساحين ويجب استيعاب محل الفرض فلو اخل بمحل لم بان بالما موده على وجهه
تدركه وابعده لم بطل الفضل في فوق الموالاة ثم يجب مسح ظاهر كفة الايمن من فوقه
اطراف الاصابع مستويها بطن الايسر كذلك ولو قلنا مسح بطن الكفين ببارطير
ولا يجب استيعاب اليد من المرفقين لانه النص عليه وقتوى اكر الاصحاب بخلاف
لعلي بن بابويه ويجب لبداه بالذي يد في المسح الى رؤوس الاصابع في مسح اليد جميعاً
ولا خال من غير محل الفرض من باب المقدمة ويجب تقديم اليمنى على اليسرى با
الشيعة كما يجب تقديم مسح الجبهة على مسح اليمنى كما استند من مسح ولا مسح
الاعضاء المسح بجميع بطن الكف للاصل ويجب المداومة في التيمم ولو كان بدلالة الفضل
الفضل للاجتماع والمراد بالموالاة المتابعة عن فانه قد تم معنى آخر ثم لا يصح
لما هو الذي لا يحل بصدقه في هذا ويجب ان يشار بنفسه الامع التقدير للتر
كذلك ولا يشرط علوق العقب في مسح يدين بطن الكف قبل المسح للاخبار
لانه قد نص عليه في رواية وكذا الاية عليهم السلام وانه ان الجنتين
علوق اسر باليدين مسح به وجهاً النفس حبه عليه

3

في الآية لان الصلوة وجه الارض به شامل للجموع يستلزم ان يكون في الآية
 يتم لان الوضوء محضه من غير ان يكون له اثر في غيره وان كان كذلك
 المشهور بين اصحابنا من جهة المتأخرين ان اداء الصلوة في جماعة بوضوء كل
 فليصلي واوجب على بن بابويه ضربين فيهما وجهان فمنه في بعضها ضربه
 وفي البعض الآخر ضربان فجمع الاصحاب بينها من جهة الضرب بدل الوضوء والضرب
 بدل الغسل لان العكس بعيد ومرجوح في الاكثر يناسب الطهارة الكبرى وبما يرد
 ما رواه زرارة في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال في وضوء واحد الوضوء والغسل
 من الجنابة ضربين يدرك مرتين ثم تنقضها بغسل واحد ومرو للبدن بانه نزل على تمام
 الكلام عند قوله من وضوء واحد الوضوء فيكون سواء وحده الضرب للوضوء
 بقوله والغسل الجنابة الى ان الضربين في الغسل وفيه بعد فكيف وليس المراد بقوله
 من يدرك مرتين نزل الى الضرب كما يشعر به قوله ثم تنقضها الخ وكيف كان فالجواب
 هو المشهور لان جميع اصحابنا في الاخبار واداء الاقوال استلزم اطلاق بعضها اذا تردد
 هذا فعل المشهور لا يكفي ضربه واحد في بدل الغسل وما لا في بدل الوضوء فلهذا جرى
 ترتيب ظاهر كلامهم في الجمع بين الاخبار ان الواجب ضربه فلا يشترع الثاني نعم بطلان التيمم
 في غيرهما هو بان يترك الوضوء والغسل وذلك في غير الجنابة بترك التيمم لا في الجنابة
 من القوة اذا كان تعددا فالبديل الضعيف والبالغ قد فسر هذا بحجبه على الخارجين يتم
 للغة الآخر للوضوء وكذا امثالها ولو وجدت ما لاحد الطهاتين استعماله في
 عن خريف لو كفي الغسل لم يخرج صرفة الى الوضوء ولو اجتمع حدث الجنابة مع غيره
 من الاحداث الكبرى فنوى التيمم استباحة الصلوة من حدث الجنابة والبدن لم ينعها
 فالظاهر انه يجري عن تيمم آخر وسبق له الدخول في الصلوة كما في الغسل وينتقص التيمم
 بالتمكن من استعمال الماء او الطهر ان التيمم عنها ونزاه التمكن ان لا يكون ما فيه حسي ولا
 شرعي فلو وجد الماء وله مانع استعماله كمنع اعيانهم من استعماله ورواه
 في سرقه لا وصله اليه او كان من سرقه عليه من غيره حتى جردت الممنوع او كان الماء
 يلح في ذلك او ملاه من غير مقلد من غيره وجوز الماء ثم طهر الخطأ او كان من
 استعماله الوضوء لا الجنابة فان تيمم في جميع هذه المواضع لا ينقص بعد التمكن

وعدمه من كونها لا يمكن شيئا عدا التيمم فلو كان كذلك لم يكن له اثر في غيره وان كان كذلك
 الآخر فلو لم يكن له اثر في غيره لم يكن له اثر في غيره وان كان كذلك لم يكن له اثر في غيره
 على سبيل انتقاص التيمم من مقدار زمان الطهارة الثانية فكناس ففلا يلزم مجرد
 وجود الماء والتمكن من استعماله في كل وقت وان لم يكن في غير زمان الطهارة فيتم
 للثاني اطلاق الاخبار مثل قد ارجعوه ثم وقد سئل الصلوة الرجل يتيمم واحد صلوات
 الليل والنهار كلها قال نعم ما لم يجد ماء او يصيبها وغيره ويشهد للأول ان التمكن
 بالطهارة المائية في وقت لا يسعها تيمم بالايطاق والمنقصة للنقص هو التمكن من
 لا مطلق التمكن للقطع بانه لو علم من او امره لا يتمكن من فعلها لا ينقص تيمم فان قيل
 في الخطاب بالطهارة المائية في وقت التيمم ولعل من غم بالنية على هذا التقدير قلنا توجه
 الخطاب بما هو محسوس الظاهر فاذا ثبت في وقت شرطه ان في ظاهره وباطنه والحزم بالنية انما يجب
 بحسب الممكن ولو لا انه لم يتحقق الحزم في شيء من ثبات العبادات لكان علم المكلف
 الى آخر العبادات على صفات التكليف والتحقيق ان الخطاب ظاهر بفعل الطهارة الماء
 بل في بعضه ان يسعها فان مضى ذلك المقدارين استقر الوجوب ظاهر او باطنا
 والاثنتين المعدم فيكون كاشفا وهذا هو المختار في هذا لوقف الماء قبل تمام الطهارة
 في التيمم بحاله وانفاص التيمم بالفصل المذكور انما يكون قبل يكسر الاحرام لا بعده
 ولولم يركع سدا كان في وقت وضوءه ولا يصح لعموم قوله نعم ولا ينطبق العمل
 ولما رواه محمد بن حمران عن ابي عبد الله ع في تيمم نوى بالاربعين يدخل في الصلوة
 قال يمضي في الصلوة وقال الشيخ في رفعه ما لم يركع القول ابي عبد الله ع ان كان
 انصرف ويتوضا وان كان قد ركع فليحضر في صلاته قال ابن ابي عمير رفعه ما لم يركع
 الركعة الثانية لو اياه وزاده الدلالة على الابطال ان كان صلي ركعة وعلى عدمه في صلوة
 ركعتين وقال سائر برجع ما لم يقرأ وشهره القول الاول مخرج العمل بروايته وظاهر الآية
 في العمارة وعلى نوى التيمم مع التيمم من خلاف الاصح عند اصحابنا الجواز في العلم باستمرار
 التيمم عند عدم الماء او الطهر في الصلاة في العبادات المستمرة والمستفاد بقرائن الحال
 او المستفاد من قول عارف وغيره في ذلك واما اختياره المصنف في قوله هو فاعلم ان
 المتأخرين وقبله وجوب إعادة التيمم مطلقا في كل وقت لا يركع في كل وقت

31

استأخذ ذلك فان في البطن خمس وخمسة مئة من ذوات النفس السائلة خمس
 اولها في شمل الادمي الكلى من ذوات النفس السائلة من ذوات النفس السائلة
 او ليس عنده او يكون في كونه خمس الموت لكونه شديدا وهو ما وجد في البطن
 من ذوات النفس من ذوات النفس من ذوات النفس من ذوات النفس من ذوات النفس
 وقار النفس كوش الحبل والجدي قبل ان يستقرش وفيه حاح الا نفع بكسر الحزم وفيه
 الفاء تحفه كوش الحبل والجدي مالم ياكافاد الكلى كوش وعيان ابن ادمي في
 السراير هذه يعنها وقاله القاموس في نفع بكسر الحزم وفيه حاح وقد تكسر الفاء
 والنسبة والنسبة في استخراج البطن الجدي الواضع اصفر فيعصره صوفه فيغسله كاليون
 فاذا اكل الجدي فهو كوش ولا ينحس من السبعة ما تحله الحيوة وقد حصره في عشرة
 اشياء وفي هذا العظم والسن والظفر والظلم والقرن والحافر والشعر والوبر والصوف
 والافنخ والكلب والحزنجين وكذا اجزاء مما وان لم تحلها الحيوة وخالفه في بعض ذوات
 في بطهاره ما لا تحل لحيق منها استناد الى عموم عدم تحس ما لا تحل لحيقها بالموت
 وفيه ضعف لان ذلك ما لم يما كان طاهر لحيقها لحيقها وبما نجسها عينا فيقول
 الصادق ع في الكلب من جنس النجس من نجس ان يكون عينه نجاسة فدخل فيه جميع اجزائه
 وكذا في غيرها الى الموت بينهما اذا اشبه احد ما بحيث يعد من نجاسة ويطلق عليه نجاسة
 ولو انتفى عنه الشبهان والاسمان في الحكم بطهارته او نجاسته ردد ولو قيل بالنجاسة
 لم يكن بعيدا والكافي بانواعه نجس ومن الكافي في النجاسات والفلاء والنواصب الخمسة
 من ذوات النجاسات اصل النجاسات من ذوات النجاسات من ذوات النجاسات من ذوات النجاسات
 في لا يمد عليهم السلام فاعتدوا فيهم وفي احد منكم ان الذوات والنجاسات
 جمع ناصب ومم الذين ينصبون العداوة لاهل البيت عليهم السلام ولو انفسوا
 ليقوم انهم بلا يوقن عنهم فذلك واما المجسم فقسمان اما المجسم بالحقيقة وهم
 الذين بعثت فيهم ان الله خلق كالأجسام والمجسم بالسمية المجردة وهم العادلة والنجاسة
 جسم كالأجسام ودماء بعضهم في نجاسة الشاة والاصح في
 المانع نجس وفي حكمه ما يكر المانع الفقاع والنجاسة العينية اذا لم يماست
 المحل من ماء الشاة كما ذكره المصنف في الامتناع من الكون في سورة

حاشية اذا لم يماست اصله باطلاق النجاسة والمراد بيان العيص واشتداده في العيص
 اسفله به انما هو من ذوات النجاسات من ذوات النجاسات من ذوات النجاسات من ذوات النجاسات
 عيص بالنجاسة واللحم الذي خلق في العيص في ذوات النجاسات من ذوات النجاسات من ذوات النجاسات
 به ولا اشتراط الاكثر لا في الشاة والجلود فيكون النجاسة في ذوات النجاسات من ذوات النجاسات
 طعام كثير اصبت عليه من ارضه وفيها النجاسة من ذوات النجاسات من ذوات النجاسات من ذوات النجاسات
 في الماء ونوع الكلى ثلثة اولهن ذوات طاهر وان لم يخرج الماء لانه في اعصابه
 وفي الاكثر في الماء بعد التراب وفي نارة النجاسة سبع غير ذوات وكذا نجاسة الفارة
 والخمر وان كان اما في عا وعق من عذراء ثلثة اي ويعبر في ازاله النجاسة هي
 الحث زوال العين بالماء الطهور ولا بد من زوال النجاسة واللحم اذا كانت فيها مشقة
 عادة فلو كان بحيث يزول بمالعة بشره لم يجب غسله بل يغسله في الماء والنجاسة
 ام يتحقق المشقة بغير غسل الماء اذا لم يزل به كل محتمل والاصل في غسل الشاة والنجاسة
 الاول في العيص اذا كان الغسل في غير الكثرة والنجاسة لان النجاسة من ذوات النجاسات
 يتقبل بنجس مما فلو بقي في المحل لم يحكم بنجسه في هذا الوجه الماء على المحل ولم يغسل
 لم يظهر وهذا انما هو في العيص عيص ويمكن اخراج الماء المغسول به اما اذا لم يمكن اخراج
 الماء المغسول به بالعصر كالأجسام التي لها فح ولا يمكن عصرها فغسلها في غسلها بالان
 الا في نجاسة ما لا يجلو فيكون فيها الدق والتغير للرواية ويستثنى من ذلك بول الرضيع الذي
 لم يغسل بالطعام كثر بحيث ينزل على اللبن او يساويه ولم يتجاوز سن الرضا ولا
 يغسله في ذلك لا يدرى حقيقا فانه في غسله ماء على محله ولا يشترط جريانه على المحل الا
 انفضله بطريق اوفى وليس بول الرضيع كذا في الامم يغسله في باق النجاسات
 الدم لا بد من غسله من الثوب والبدن مرتين ويغسله في نجاسة من ذوات النجاسات من ذوات النجاسات
 مرة اولهن بالتراب والاصل في ذلك النص الواردة عن النبي والائمة عليهم السلام
 كبر الفضل الى العباس عن من غسله بالتراب اول مرة وبالماء مرتين والاولى هو
 ما في الاثنا بطريق لسانه في عليه صاحب الصباح وغيره ودل على بلوغ
 ما لو قطع الاثنا بلهسانه القاهر في مذهب الموافقة وفيه نجاسة في سائر اعضائه
 في نجاسة في الاثنا براحي في النجاسات وكذا الحكم في نجاسة في مذهب

سبح الحكيم في عسالة ولوع الحزن وغيره فيحق بالاناء ينزل من ثياب وغيره ما لم يصل منه كسائر
النجاسات والنقل لوجوب العمل بالناسوسه وبين الاصحاب وقالوا نجاسة يسفل بها
ويجب كونه القرب او لا خلافا للمحققين حيث يعتبر الغسل به باناء من بين الغسل فيه عليه
ولا بعد بتحقيق الاناء بعد غسل خلافا له فان رطوبة لو كانت نجسة لم يطهر الاناء بشرط
في التلب الطهارة على ظاهر الوجهين ولا يلحق به رطوبة الحزن بخلاف الشيخ نظر الصادق
الكلي في فيه منع فانه قد غلب على هذا الناحية ولا يشترط في الزمان من جهة الماء الا ان
يتوقف ذلك الاناء الضيق الراس ومع ذلك لا يتراب يحكي ما استشهد من اناءه وديق و
ديق ونحوهما اذا كان ماء كثيرا في كل واحد ما عد السكينة المرم بعد التراب ويجب الغسل
من ولوع الحزن سبع مرات بغير تراب على الاصح وتلبيح في التلب وهو ضعيف ما نجاسة
بله فكل ما ينجس ساق ولذا يجب الغسل من نجاسة النار والنجس سبع مرات على الاصح في كل مرة
انما في عم الاين على وجوب سبع فيها وضعف عما يجزى بالشرع ولا يصح المعارضه بغير
ساق على الثلث لان الشبهة مرجحة وليس الحكم مقصورا على النجس بالمسك المايح كله كذا لا يجوز
لحاق انقطاع بها والماء نجاسة مونة ولانها وت بين كون الاناء قريبا وغيره ويجوز غسله
من نجاسة غيره هذه النجاسة تدبر اب على الاصح لرواية عمار عن الصادق ويظهر الارض
وبولدي والحصر وما لا ينقل عادة بتخفيف الشمس مع زوال العين واسفل النعم و
الغسل ولومن خشية من زوال عين النجاسة بالارض او الجواهر من مع الحقائق وليس الشيخ
شرطا او ما حاله النار اذا اودخانا وفي الارض او الجواهر والطفة والطفة بالاستبراء الجوانا
د نحو الحزن وبها العذرة ترابا والكافي باسلامه والجلال باشرائه والعصير بنفسه وانفلا
كذ الحزن الاناء والدم بالنسالة الى العوض ونحوه والبواطن وغيره الادنى بزوال العين
وان لم يغيب وعنى ما انفرد عنه سبعة درهم بعلى من الدم او النجس به غير الثلثة ونحوه
بجتمعا وشرفا لا الدم وقد ينقص الكفن ومن دم القروح والجروح الى ان تبراها
بجبا لعصب وبها وعن نجاسة ما لا يتم فيه الصلوة وحده وان كانت مغلفة واشترط به
كونها في محال اخرين كونها لا يابس ولا يابس من جوفه وان كان في يوم الحزن
نجاسة نوب المزيل حيث لا يغتسله كل يوم وليعلمه والحق به الصلوة والاول
المتولد بها المربي في حق الذي تواتر بوله وليس بجديد وفيه اية الله

الاناء ولو انما خص به الشوب لم يجب زواله من الصلوة فيه افضل وعلى التقديرين فلما
نصا واذا امكن تحييدها وجب ح الفايده كما اذا اختلف النوع او اختلف بالتحذير
الى حد العفو اي تظهر الشمس خاصة بنصفها الارض والارض والحصر والنبات و
الانبية ولا يسل عادة من نجاسة البول وشبهه الماء النجس وقيل ان الحكم مقصور على الحيوان
والبول والارض وانما لا تطهر بل يجوز ان يلق عليها ونحوه النص المصريح بطلانها
لدفنها لعم لا يدر المنقول عادة سوى ما ذكره لا ينقل عادة كالاخشاب والابواب المشية
في الماء والاشجار والنبات الباقية على اصولها والزع القام لا الخصيد اذا جف بالشمس طمها
ولا بد من التحقير من كونه باسراق فلا يملك التحقير بالحرارة او الروح خلافا للشيخ في الخلا
ولا يربان ما نقص عن النجاسة فيه ويظهر كصغر البول المتغير متى اشرقت الشمس مع
رطوبة والحل طهر الظاهر بالباطن اذا جف الجميع بها ويظهر الارض اسفل القدم والتعل
ولو كان النجس خشب واسفل الخف ما سفل عادة كالقبعات للنص والاجماع ولا بد
من زوال عين النجاسة بالارض واجزأها التي لم يخرج عنها بالاستحالة وبشرط طهارتها
وجفافها ولا يشترط المشي بل يكفي المسح المزيل للعين وكذا لا يشترط جفاف النجاسة ولا كونها
ذات جرم للعموم ويظهر النار ما حالته اي صيرته ماد او دخانا للاجماع او فحشا على الظاهر
ولا تطهر ما صيرته حرقا او اجرا للاصل وعدم النص والاجماع وتظهر النقطة والدمعة
اذا صار نجاوانا والحزن ونحوه اذا صار على العذرة اذا صار ترابا والكافي ما لو
اذا صار مسليا والجلال باستبراء ويرجع في كونه جللا الى العرف وقدره بعض المحققين
يوم دليله وسوقه كانه الوضوء المحرم لانه اقل من الاستبراء والاستبراء في حقا
والشهور استبراء الناقه باربعين يوما والبق بعشرين والاشياء بعشرة والبطه وشبهها
بخمسة والاجابة وشبهها بثلاثة وليس في غيرها موقوف فيستبراء بما يزيل الحكم الجلل ويظهر النص
بجمل غلبانه النجس له بنفسه حتى يذهب تنشاه او يصير سببا لانتقاله خلافا وكذا الحزم مع الاناء
لنجس ما لا ياتي السوء من رطوبة ونظر البواطن كما طوى العين والناف والنم
وصماخ الاذن والاحليل وفرج المرأة مع زوال العين ويظهر الحيوان غير الانسان من زوال
ن ودمه ونحوه في الصلوة من الدم عما نقص عنه سبعة درهم بعلى او المتجسس الذي
والدم في حقه اشرفا الدم البيض والاستبراء دناس او نجس العين وهو الكلب

34

والجزء والكافي والميتة والنفقة باسكان من جيب اللام منسوب الى من يغفل عنه البيا في خلا
ككسوفه ونزبه ثمانية واثني عشر من الكسوف وهذا الاسم حدث في الاسلام والوزن
كاكان وجرت في المعاملة مع الطير وفي غيره واثني عشر من الملك جمع بينهما واعتدلتهم
منها واستمر امر الاسلام على ذلك نقل ذلك التفسير في الذكرى عن ابن دريد وقيل في العين
وسا بل اللام منسوب الى يغفل عنه بالجاء من كان يوحدها درهم قال ابن ادريس شاعرتا
عرب سمعا من النقص الرامة وسوما النقص من باطن الكف قال في القاموس والاخص
باطن القدم ما لم يصب الارض ولا نزاع في التسمية وان كان الرجوع الى المنقول اولى وانه اذ
ابن ادريس في قدره سمع بعد وانما قلنا مجتمع وسفره لان فيه خلافا قال بعضهم في المنزل
بوجوب الازالة ان بلغ درهما والجمع وقال بعضهم سدم وجوب الازالة وان كثر والاولة
اقوى ولا فرق من الثوب الواحد الثياب لتعدد في الحكم لوجوب الازالة ولو اصابا للذ
الشيب فان اتصل بجانب الى آخر قدم واحد والاقدار وعلى ايضا عدم القروح الا انما في
الجزء الداهية وان كثر الى ان تزل وقيل العزلة في القواعد ما اذا شق ازالة والرواية عن
الصادق ع يدل على خلافه ولا يجب تحننه وان امكن ولا عصب لظاهرة عدم يصلح واذ كان
التيار يسيل وفوقه لست غفلت تولى حتى يبرأ وعلى ايضا عن نجاسة ما لا يتم الصلوة فيه
منه وان كانت النجاسة مغلقة مثل دم الحيض والاستحاضة والنفاس فيجب الغسل في كل
تواتر ما لا يتم الصلوة فيه سفر ادا البنا على الغالب وان لا يتم الصلوة فيه باعتبار وضعه
انعين وليس ذلك العام التي يمكن التستر بها خلافا لابن بابويه واشترط بعض الفقهاء كون
من الاثاما من الملابس فلا يقع عن نجاسة نحو اللباس واشترط بعض آخر كونها محالها
من عن نجاسة الا اذا كان المذموم اذا كانت محمولة في غير محالها قصر الرخصة على الاشياء
التي يغفل كونهما مع المصطلح على الحالة الغالبة ويشكل ما من الحديث في الدال على ان
مطلقا عن غيرنا فانه في آخره فانه ورد بهذا اللفظ كل ما كان على الانسان او معه مما لا يتم
الصلوة فيه الحديث الا ان اشترط ذلك احوط وعلى ايضا عن نجاسة في المبركة
للصبي اذا كان الثوب محلا ولا يكون عندها غيره اذا غسله كل يوم ولبسته مرة واحدة
لان مودة الرواية عن احمد بن محمد بن مولى والمبادر في الصبي وهكذا في الاصحاب
يعمل ان يفتي في الحكم الصبي في المودة عليها واحترن ما يفرق اذا كان الثوب

فلا يراها هذه الرخصة وقوامها ظاهر الرواية وهذا على كل
حيث لا يحتاج الى لبس الثوبين دفعه فان احتاجت برد وبشبهه فكما ان الثوبين المحلوم
الرواية بحسب الثوب بالبول فيمكن قصه كالمغفر عليه قد صار على المتصور وربما كفى بالبر
على النجاسة الاخرى كما هو قاعده لسان القرب في ارتكاب كذا في فيما يستبحن التمسح به والظاهر
اعتبار كون الغسل في الصلوة لان الامر بالغسل ينقض الوجوب الا وجوب في غير وقت
الصلوة ولو جازته اذ انما كان اولى بالنظر اربع احوال فيه ولا يحل يفاع الصلوة عقيب
الغسل الرواية طاعة والوجوب بعيد في الموضع او في الموضع المبركة الربوي والغسل الذي سواتر
بوله وبالمولود المتحل ما تعدد نظرا الى الاشتراك في المنفعة وعدم تعقل الفرق وليس بعيد
وعلى ايضا عن النجاسة مطاوعا في سواها كانت اقل من الدرع وان يد مع تعذر الازالة ولولم
يكن معه الا ثوب بحسب لم يجب نزعه على الاصح بل الصلوة فيه افضل لرواية علي بن جعفر عن
خيه موسى ع وقال الشيخ وجميع من الاصحاب بل يجب نزعه ويصل عاريا بالامر بالصلوة
عاريا في هذه الاخبار وعلى التقديرين اى الصلوة في الثوب بحسب الصلوة عاريا في
لا اعاد وايضا لو تمكن في وقت من الثوب الطاهر واذا امكن بحسب النجاسة وجب مع
الغالبية كما اذا اختلف النوع اى نوع النجاسة مثل البول والمني والدم او ان ثوب النجاسة
بالنجاسة الى قبل الغسل مثل ان يكون الدم اكثر من الدرع فينتهي بالتحذير الى قبل الدرع
سنة الله يحرم ان ادا لانه من التقدير ولو لم يكن يقينه على الاقوى سوار من
والمرء ويكره والمنصف ويحب عزه في الموضع المنصف ويجوز نحو الحلقه للقصه
والقصه للانا والقصة والنقل السيف والتجليه المرء بالنصف والميل من الا الحكة
تحلله المنصف بها وبالذنب ولا يحرم الا اذا من غيرهما وان كان يفسد في شتر طهارة
واصله والذنب في الدرة غير المأكول الدرع على قول ابيه جمع انا وقد جرت العادة
بالبحث عنها في آخر كلام النجاسات لان معظم احكامها يتعلق بنوال النجاسة لان
المص ساء الله ما ذكره الا قليلا منها ويجوز استعمالها في كل ثوب وغيره بقول النبي
بذلك ساء في آية انهم غابوا في جنة خوفه نار جهنم فلا يجرى شراب اى صوت والمراة
بغيره كاستحقاق العقاب على المنع وجوبه فالجرح في خوفه ليس الا ان جهنم والوعيد
بأنه غايه كونه على فعل الجرم واذا حرم الله به غيره لانه ابلغ ولعدم انقاي الغسل

35

35

الزوال الى ان يندى الى قديم وانه
 هو قديم ويعلم بالبريد
 وساعده قدامها ورده عن
 " نيس وخرج وقت النافله وقد ليس بركه انما الايام من وقت نافلة
 اسب عند غروبها الى ذهاب الغزبه وانما حها وقت الوتر بعد العشاء وعند
 كوقها وصلوة الليل وانما ولو رجع انصافه وقت من انما اصلها
 نفلها بعد كانه استا ووقتها افضل واصلح الجهر وقت ليسوا
 انما تحفه بالحد وقد نافلة الصبح بعد الفجر من الليله وتاخرها الى طلوع الفجر
 الاول افضل وقتها الى الا نوافله الوقت باليقين ومع تقدمه
 يلقى الظن استفادته الاما ان كالا واد والاضراب فان طابق او دخل الوقت عليه
 تلبس اجازت والا عاد والمكثوف بقلد العبد العارف بالوقت وكذا الجوس
 والعلمى اى ولد وقت نافلة الظهر من حين الزوال الى ان يندى الى قديم
 العصر الى ان يندى اقسام اختلف الاصحاب في آخر وقت نافلة الظهر والعصر
 آخر وقتها زيادة الفى عن الظل الاول قديم ونافله العصر اربعة اقسام وقيل
 آخر زيادة الفى مثل الشخص في نافلة الظهر ومثله في نافلة العصر والاضراب
 بكل من الارمين وجمع في المختلف بينهما بالحمل على تطويل النافله بكثرة الدعاء و
 من تنقصها بقله ذلك وسورة الحقيقه ترجع للمثله بالمثل والثنيتين و
 ان كان ظاهر كلامه لا فسد لك لانه قال وكلا القولين حسنة ولا ريب
 ان الثاني اظهر وقيل استداد وقت النافله باستداد وقت الفريضة وسوقى
 قوله ويوم الجمعة من يد اربع الى المشهوره نوافله يوم الجمعة من الاصحاب
 استحباب عشرين ركعه وان افضل نفلها على الجهر وفيها
 الى بعد العصر والسيد المرتضى وجماعه على ان سبى ناسرته منها
 باقى بها بين الفريضة وخيار بين يا بويه استحباب تاخيرها ست عشر
 ركعه قدامه او اخره وقيل انما ثمان عشر والمسموع ايضا انما
 الاولى بساط الشبه والملايه نفلها على وجه الارض وكلا بها اخذنا

الفريضة

الجيد عند انما الجهر يا بويه عند طلوعها والمشتور
 انما الزوال بعد ما بين من قبل قبله والذي في
 صحيحه ينفذ من عن ابي الصالح الطوع ويوم الجمعة في غير سعة
 صلوة ست نوافله وقتها الزمان من قبل انما النار ورقتين اذ
 الشمس قبل الجهر وقت بعد الجهر وقيل به اروايه حمد بن محمد بن ابي نصر
 ابي المسعود ورواه على بن مطيع عن ابي اسرة ان النافله التي يصلي يوم الجمعة
 الاصل فونها قبل بركه وقيل به اروايه من الاشرى عن ابي الحسن
 الا ان فيها زيادة ركعتين بعد العصر فيكون النافله اثنتين وعشرين ركعه وفي
 رواية عقيده بن مصعب وسليمان بن الصديق عن ابي اسرة ان النافله التي يصلي يوم الجمعة
 ما بعد الفريضة وفي اسنادها كلام والمتبادر من عبارته ان النافله التي يصلي يوم الجمعة
 استحب ان يقدم الجميع على الجهر لانه المشهور ولا ينفذ من المسارعة الى فعل الطاعة و
 المحافظة عليها وصيانتها عن عروض مانع منع من فعلها وجواز فعلها بعد العصر
 لا ينافيه اذ لا كلام في جواز التأخير ويخرج وقت نافلة الظهر قبل الاستئذان
 بالقرص ولو تلبس بركه اتم النافله وكذا نافلة العصر الا يوم الجمعة لما رواه حماد
 الساباطي عن ابي عبد الله ع ولو طعن ضيق الوقت فصل الفرض ثم تبين بقاء فاف
 الظاهر ان وقت النافله باق الا يوم الجمعة فانه يترك النافله ويستقل بالفريضة
 يعطى النافله اذا بعد الفريضة والظاهر ان الحكم ليس مخصوصا بان وجوب الوقت
 ولا بان يعلم انه اذا لم يأتها الصلوة بعد الايتان بالركعة لم يقطعها بل يتركها
 ركعتين لم يستقل بالفريضة ووقت نافلة المغرب بعد فرائضها الى ذهاب الحرم المكي
 قاله الشيخ والجماعه وحمل في الذكرى امتداد وقتها بوقت المغرب لا انها قابله
 لها وفيها ما في المشتهى ان وقتها بما ذكره الشيخ اجماعا واحتج له بروايه
 قوله الله الملائكة في الحنفي ان وقتها بما ذكره الشيخ اجماعا واحتج له بروايه
 من ذلك ظاهره لان مخالفة كلام الشيخ والجماعه امر مستحسن فاف هذا لا
 ينافي بها الفريضة يعني لو بقي من النافله شيء من الركعات والآخر به ترك النافله
 وفيه في الفريضة لو كان في اثنا ركعتين منها زالت الحرم انها سوا كانه لا

34

ولين

اولاً خبر من ابطال العمل على ذلك
 اتموا وان لا يشفقوا تحت الوهم
 بتجربته البريضة في هذا الوهم
 انما اخرج منها ثم خرج الوقت وبين وجهه قبل السجود وان لا يخلو
 ردت نافذة الليل والشمع لوقته مع صافرة طلوع الفجر وما يبين الفجر كالمصباح
 هذا من اصحاب وقت السجود الى ان والحقق بخم الذين يرون ان وقت السجود
 ما قبل طلوع الفجر وما يبين الفجر كالمصباح
 افضل وقته بعد الفجر الى الرواية امير المؤمنين وعمر ارحمهما السلام وتوسل
 الفجر الثاني وقت السجود اربع ركن بها وانما منه الجدل لرواية محمد بن القاسم بن القاسم
 ع اذا صليت اربع ركعات من صلاة الليل قبل طلوع الفجر قايماً الصلوة طلع ام لم يطلع وتطول
 بعض ما يزار ما يخرى في الركعات حتى بعض محله على الاكمل ولو لم يكن قد صليت اربعاً
 سواء دونها او لم يصل شيئاً بركعتي الفجر في بعض الاخبار جواز تقديم صلوة الليل
 والوتر على الرضبة وان طلع الفجر قال الشيخ من ذلك رخصة لمن اخبر لا يشك في شيء من ذلك
 واشهر العلم ويجوز تقديم نافذة الليل بعد ركعتي الفجر والمسافر والمريض بالشباب
 والمسافر والمريض بالليل الذي يغلبه النوم فيمنعه عن صلوة الليل وكذا المراهق بالليل الذي
 يمنعه عنه من غير ذلك من الاضرار كخائف البرد لرواية الحلبي عن ابي عبد الله ع في
 من الليل والوتر اول الليل اذا تحفت البرد او كانت عليه فقال لا بأس انما افضل اذا تحفت
 وفي رواية يعقوب بن سالم عنه من قبل ما خاف الجاه في البرد وتطهر به
 البتة في ذلك لا يمانع من فعلها ما جاز ومنع بعض الاصحاب من التقديم مطلقاً وبعضهم
 بالسافر والاجاز مع الشدة من الجواز ولو قد مرهم لم يكن من فعلها في الدنيا ما استحب
 الاعادة لا تنافي بينهما والافضل ان لا يقدم وينبغي لو فانت
 من وسبب من ابي عبد الله الذي يغلبه النوم ينقص ولم يرعه من بعض اولئك في
 معناها الخبر انما فعل في الافضلية جمعاً بينها وبين ما سبق من قوله ما لا يبعد عن الفجر
 نافذة الليل وتأخيرها الى طلوع الفجر الا في المشقة والاحتياج وكذا الاصحاب في
 من طلوع الفجر في بعض الاخبار انه يشرع ما بها من صلوة الليل وتقدمه في الاصل

وطاعة في ذلك في الاستصحاب من جواز ما يطلع الفجر الثاني حيث حل العمل
 فلهذا يشرع في العمل والاولى ما اول ما يشرع في الثاني استلزاماً لبقاء العمل في السجدة
 والمشيئة في ذلك وعما به فافضل فيهما بين الفجرين بحسب عمر الشخص في ذلك
 ومع تقدمه في ذلك المشقة من العمل والاولى ما اول ما يشرع في الثاني استلزاماً لبقاء العمل في السجدة
 النفس الى الزوال ما قبل ما كان له عادة بان لا يصط من ان يطلع الشمس الى الزوال
 فافضل في ذلك في الوقت او دخل الوقت فيه ومعرفة ان طلع الفجر من ان سعى ركعتي
 اقل من ان لا يشرع في ذلك لم يطقن وانما في الوقت في عادته بل هو في سائر وقت
 من ذلك الا اذا كان بحسب الظاهر في ذلك من ان طلع الفجر من ان سعى ركعتي
 بعد خروج الوقت مع ان العمل في ذلك من شيخ القواعد بأنه لا يصح العمل في ذلك
 ان فيه القضاء بمقتضى مع العلم بخروج الوقت لا مطلقاً اللهم الا ان يقال ان العمل في ذلك
 من ان الصلوة كانت قبل خروج الوقت قالوا لا على ذلك الدليل للعارض بالوقت وكذلك
 والعلم في ذلك لا يعرف الا ما كان في ذلك من العورة وهو شرط في الصلوة مع العورة
 وفي غيرها وغير ذلك انما يجب مع ناطق بحسب الكثرة له وعما في الرجل من التفتيح و
 الانبياء والذين والمرء جميعاً في السجدة والذين والعنق وبدنها على الوجه
 والتكليف من الزيد والذين من منعت السجدة فافضل في ذلك من العورة وهو شرط في الصلوة مع العورة
 والقدم من باب التهمة كادخل من غير عمل الفرض في تطهيرات ولا في الحضة والحيضة
 لا يجب شئ منها والحشي كالمراهق ولو خرجت بعض الامة فالحرم ولو من في انما
 وعلم به استمر فان استلزم في بطلان مع سعة الوقت ولو كانت عورة المصلي بغير فعل
 قد بطل وجب ما من الاستمرار ولو صلي عارياً بغير تغطية في ذلك وان خرج الوقت
 واحداً من السجدة العورة من الوقت به القدر واحد قبل الحشي قبل الوقت المذكور ويحتمل في
 عورة المرأة اني في ذلك العورة بحسب ما جاز لان وضوحه من حية
 وكذا السجدة من حية عورة او يغطي على ما يقع وجوب السجدة في السجدة والفرق
 بين ما جاز في العمل لزم ان ياتي آدم حشاً وان يشك عند كل سجدة في انفق
 من عورة ان لا يشك منها ما ياتي به العورة في السجدة والمخوف لا ياتي بها
 بالمسح والامر بالحيض والفرق الباقي وقد بينا ما في ذلك من العمل في ذلك

40

ولو قصد بيع بحيث لا يقدر ان يشترى ولا ان يستاجر يصل عاربا قايما مع المنقطع و
الحالين القايما والاشرف في ذلك بين سعة الوقت وضيقه
وسلارجه التأخر قال الذكري با على صلها في امسها بالاعذار وقرب بفصل الماس
نوال العذر فيجب التأخير كالتم والمختار مع ان كان هذا الاخير احوط والمأثر
المنقطع علمه في الحال وعدم تفرقه عما كالمية في بيت واحد او في موضع منقطع عن
الناس ونحوه يصلو قايما مع ان اطلع مونا في ثلث الاعشاب و ان المنيض يجب
الصلو جالس وان لم يسمع من اوله لا يبرأ من مسكان غير الصادق في الرجل يخرج
عربا فبذلك الصلو قائل يصل عريانا قايما ان لم يره احد فان رآه احد صلى جالسا
حجرا عريانا يصلو جالسا مع المطلاع خمسة زمرات عن الباقر في الرجل والمرأة العازبان
يجعل كل منهما يدا على قبله ثم يجلسان قوسا نائيا ولا يركعان ولا يسجدان فيبدوا ما خلا
يكون صلواتهما اياما برفسهما واوجب بن ادريس القيام مطلقا لانه ركن والاخبار مع
الاكثر حجج عليه ووجب في الايام الاثنا عشر لم يكن بحيث لا يقدر ان يشترى
احضن بما فطره على التزقي بينه وبين الركوع وظاهر مع المطلاع وهل يوي القيام للضرورة
قايما او قاعدا ظاهرا طلاقهم بما و له قاعا وحكي في الذكرى عن القاه السيد عماد الدين
بهم الله ان كان يقوى جلوسه لا يقرب الى هنيه الساجد فيتناء ولم يعم فانقاسه في
وفي تناوله اياه محب لا تشك في الذكرى اياه تقييد ولو صح احتجانه لكان تقييد
بذلك فلا يجوز حرج وبابه معرض لكشف العورة باعتبار القيام والقعود فان الركوع في
السجود انما سقط لذلك والفتوى على اطلاق الاكثر في ان الايام بالاربع عشر
الايام للسجود ووضع اليدين والركبتين وايها في الركبتين على السجود واحتياط في الذكرى
وسوقى لظاهر فانقاسه ما استطعت وكذا في سبب وضع شيء مسجدا عليه بحجته في الايام
قالت الذكري لم يعرض له الاصحاح سنادا علة القول بوضعه على مرتفع لانه لو كان
فعل بخوبى لا يغير ركبته فان لم يوجد فيبدل ويسجد السجود عليها وحكي عن السجود
في حكم المرنى في هذا وحكي عن المعبر الاحجاج لرفع ما يسجد عليه
عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل سجد في سجدة واحدة في يومين
مضطر اليه عند غيره احدث في سجدة واحدة سماه قال سئل عن المرنى

قال في صل سرف بطبعه وبغيره سببه شيئا بغيره بغيره شيئا بغيره شيئا
انما سبق في بعضه في السجود ان يكون سجدة واحدة ولو كان سجدة
في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سوق الكفا في سجدة واحدة في سجدة واحدة
على قول الا ان سجدة التاكيد في سجدة واحدة في سوق الاسلام او مع مسلم غير متسا
لا جليل في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سوق الاسلام او مع مسلم غير متسا
في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سوق الاسلام او مع مسلم غير متسا
ان لا يجوز الصلو في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سوق الاسلام او مع مسلم غير متسا
من جنس ما يركب الحمار ولا من ان يرفع وعاءه باجماع الشيعة والاخبار عن اهل البيت
عليهم السلام بذلك متواترة مثل جعفر بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع وقد سئل عن الرجل
الميت ايسر في الصلو فقال لا ولو دبر سبعين مرة ولا فرق ايضا ان يكون الجسد
شبه ان اكثر في منع الصلو فيه قال في الصحيح الشيع واحد شيع الفل التي تشد في
انما و في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سوق الاسلام او مع مسلم غير متسا
مستحل الميت في قول في الاخير وهو احوط وقيل بالجواز الا ان سجدة الميت بالثقل
فيقولوا جازنا يجوز الصلو فيها يوجد في سوق الاسلام او مع مسلم غير متسا
مسلم يجوز الحلال بانه مستحل الميتة او لا يجوز الصلو في سجدة الميتة ولو كان
وربع ولا يجوز ايضا وان كان مما لا يم الصلو فيه منفردا ولا شعرة وصورة وشبه
وبدل على ذلك قبل الاجاء في سجدة واحدة في سوق الاسلام او مع مسلم غير متسا
على الاصح في الجوز في سجدة واحدة في سوق الاسلام او مع مسلم غير متسا
اد الاجازة في سجدة واحدة في سوق الاسلام او مع مسلم غير متسا
وقد اجمع الاصحاح وكاثر في الاخبار يجوز الصلو في و بانه اذا لم يكن مشوبا لورثا
لا يركب الا بالاربع عشر في سجدة واحدة في سوق الاسلام او مع مسلم غير متسا
سنة لقول الرضا ع في سجدة واحدة في سوق الاسلام او مع مسلم غير متسا
في سجدة واحدة في سوق الاسلام او مع مسلم غير متسا
ان الادبار والورث لا يفرق في جواز الصلو فيه وعلمه في سجدة واحدة في سوق الاسلام او مع مسلم غير متسا
سنة في سجدة واحدة في سوق الاسلام او مع مسلم غير متسا

10

45

۱۲۰

عليه حلة الامل بـ
وقد القول في الجرس ونزل الفزع مع الله وخوف الذي من عويدة في القطن وقفا
غير شوب ولم يجد شيئا اريد يجوز السجود على القراطس ان تحسن جنس ما يجوز السجود
البيان دون القطن روى داود بن وقد عن ابى الحسن ع جواز السجود على القراطيس
والقول هذا كقول علي بن ابي حمزة روى صفوان الجمال انه رأى ابا عبد الله ع في المحل يسجد على
قواطس واحتل في الذكرى جواز السجود على القراطس المتخذة من القطن دون الابرشة
مع كونه من جنس ما ليس بمخروجه نصير ورويه قناسا عن كونه ملبوسا واظن
الاخبار بجواز السجود على القراطس تنص على عدم الفرق بين المتخذ من القطن وغيره
مكن الجواب بان المطلق يحمل على المتخذ من الابرسيم والظاهر عدم الجواز فيه نظرا
لان مقيد لا بد له من سبب وموقوف معلوم ولو جوزنا السجود على القطن والكتان
قبل نسخهما فلا اشكال في لزومها ولو اعتد القراطس من القنب كما هو الغالب في
البلاد السنية فظاهر انه لا يرد عدم التوقف في جواز السجود عليه ويشكل على قوله
بان القنب ملبوس في بعض البلاد ولو كان القراطس من الكتان اكره السجود عليه لقوله
جميل بن ابراهيم ع الصادق ع ان الكتان يرد على قناس عليه كتابه شتمه
بقراءته قال الشيخ ولا يكره في حق الاتي ولا في الذي اذا كان هناك ما يعجز البصر وهو
تجدد لم يبصر لاسفاه العلام مع الابصار ففرغ من ذلك لان الاشغال حاصل ان كان ما
فيه نظرا في الرواية لاشغاله بقراءته ولا شك ان الامي لا يسئل بالقراءة لكن في انه يجد
ما يحسنه في سجده عرفا ونسخ هذا الحديث بما ساء في بحث السجود في القنطرة
استدل بان هذا ما عرفت بمقتضى ارجح اصابع مضمونه ملوا والمطهرات وتطهيره
لا بد ان يكون موضع وجهه شامسا ووقفه اول ما يدا عليه بقدر ما يسهل لان قيل عند

[illegible]

ملوك عبد المستطيل في جنة من الجناد

لوم ان في البلاد المتباعدة تحت القبة يخرج من موضع واحد من موضع واحد
من غير ان يقطع قال العلامة انه ان كان في جهة الكعبة من ناحية الكعبة حتى لو كان في
جهة الكعبة لا ينفير نظر من وجه الكعبة الى وجه الكعبة لا ينفير نظر من وجه الكعبة الى وجه الكعبة
الجهة لا ان ذلك لا ينفق غالبا فان لا كثيرا من الناس يخرجون من جهة الكعبة الى جهة الكعبة
في صلاة الثاني ان كانت في جهة البلاد البعيدة ان كان في جهة الكعبة حتى لو كان في جهة الكعبة
يخرج بعضهم عنها فيجب عليهم بطلان صلاتهم وانما من جهة الكعبة الى جهة الكعبة
التي هي من بلاد مكة فذلك الكعبة فان خرجوا عن محاذها لم يقطع عنه وقوله الذي
يتردد بآية التسمية الذي يظن ان الكعبة فيه لا يقطع عليه كما قال بعض العامة ان الذي
قبله لا هن ثمانين امساك والشرق قبله لاهل المغرب والعكس وما ذكره لا ينافي
كلام التذكرة لان الظاهر ان مراده بالسمة هو مائة المصل ويحاذيه عند وجهه
اليه وفيه عرفت ان من كان في الكعبة وفي غير شرط قال شيخنا سلم الله نعم والذي لا ينفق
على محاذ طريق ان جهة الكعبة هي المقدار الذي شان البعيد ان يجوز على كل بعض من ان
يا في من الكعبة بحث يقطع بعدم خروجها عن مجموعها وهذا يختلف بعد وضعية ما
تقدم من حال البعد فان قلت يرد على المصطلح اذا كان بعيدا عن محراب المعصوم بان
يسقط الكعبة فانه لا يجوز عيادته لئلا يسمي ان يكون في الكعبة لان المحراب لا ينفق
الى الحقيقة استعماله على المعصوم قلت لما كان قبله البعيد في الجهة البعيدة ان يكون
محراب المعصوم اليها بحيث لا ينفق الا محاذ اصله ولو قلنا لا اياك نه محاذ ما ينفق
فليس هناك قاطع يدل عليه فحق القول انه محاذ من اوقات خرابان الفرق بين ما ذكره
الشريد وبين ما حققه شيخنا سلم الله في قوله او يمكن ان يكون مراد الشريد بالبعد
سلم الله لان كلامه محمل اذا عرفت هذا فاعلم ان المصطلح او يمكن من المشاهدة محاذ الوجه
الذي هو على سبيل القطع حتى لو ظن انه متوجه اليه لا يكون كافيا ولا ينفق
ما ينفق المسلمون في مساجدهم او بقومهم ومن يحصل باخبارنا في محاذين ولا
والذي لا ينفق في محاذين من المشاهدة فلا بد ان يكون في الجهة فان على الجهة فانه
محاذ المعصوم فلا يجوز توجهه اذ لا يمكن ان يكون محاذ المعصوم الا محاذ المعصوم

هذا وانما قبله المسلمين وقبورهم من ذلك حيث لا يعلم انقطاعه
 من جهة الشمال من جهة الشمال من قبله المسلمين وقبورهم من خلفه
 كانت المخافة كثير فتقوله كفاء جواب للشرط الثاني
 حين اجل قوله فان عليها نقيض محراب ولا يخرج في ذلك من ذلك
 من جهة الجنوب كالامارات ولوه لا تخش من جهة الشمال داخل اياها فلا يابى
 من اشيائها وان قبل يكون في جهة الشمال من جهة الشمال من جهة الشمال
 قبله فلا يخرج من جهة الشمال من جهة الشمال من جهة الشمال
 معلوم ولا ينفق المصالح الا يصب شي خلافا لبعض العامة من اوجب نصب شئ
 من جهة الشمال من جهة الشمال من جهة الشمال من جهة الشمال
 فلاهل العراق جبل الجدي وسويح مضى منه وبين الفرقدين الجح صفاء الجانبين
 من جهة الشمال من جهة الشمال من جهة الشمال من جهة الشمال
 كما ان حول الطب خلف الميكلا لا من اذا كان مستقيما بان يكون في غايه الاخط
 من جهة الشمال من جهة الشمال من جهة الشمال من جهة الشمال
 وعليه لمقابل المراء بالاقليم مناهول الجح والناحية والمراد من جهة الشمال من جهة الشمال
 وكثير من وجههم الى جهة اليمين الذي بينهم لان البعيد لما كانت قبله الجح وروفا
 اوسع من الكعبه مرات امر معلوم فلا بد من ان ياد بتوجههم الى جهة او ياد ان حق قولهم
 الصحيح في الواقع الذي ليس فيه ميل اصلا ولا الخراف ان يكون الركن الذي
 الكعبه منهم بالقبلة والوجه لان البعد منع من العلم بذلك اذا علمت ذلك ما لو كان الركن
 هو الكعبه لمخال لاهل العراق هكذا ذكر الواجب في القواعد ومنه وجاعه الذي هو
 بن جبريل النبي ان اهل العراق وحق ساد وما كان في حدوده مثل الكوفة وبغداد
 الى الركن ومنه وجاعه من جهة الشمال من جهة الشمال من جهة الشمال
 وهذا هو الظاهر لاهل الشرق يعلمون اهل المغرب فيكون ركنهم في مقابلة ركنه فيكون
 في لاهل الشرق لكن من يقولون ان الركن العراقي في جهة
 اهل العراق وما ابتداء اهل العراق مع انهم ليسوا بالجهة من الجح من جهة الشمال
 لا ينفق عن اصل الدلت عليهم السلام على ان الركن العراقي في جهة الشمال من جهة الشمال

في حق الامام ع لوانه يجب تعلم الامام ع
الوجوب هو احوط وليسقط الاستسقاء عند
احكامه المطاردة والمصلوب والمرقعة الذي لا يحد
على ارباب مذابح ان كان مكن استسقاء افعالها وشروطها وكانت بغير
وكذا الاربعين بلا في الرواية في الامام ع في الامام ع
وكذا الاثر وقد تدرج على السطح في الامام ع في الامام ع
الى الاضطراب في السيرة في الامام ع في الامام ع
ولما استغلان في الامام ع في الامام ع في الامام ع
انما فلو اخذت في الامام ع في الامام ع في الامام ع
ما مكن فان في الامام ع في الامام ع في الامام ع
في الفريضة ان علم في الامام ع في الامام ع في الامام ع
في الفريضة عن ابى في الامام ع في الامام ع في الامام ع
معلوم البطلان في الامام ع في الامام ع في الامام ع
اختيار وان في الامام ع في الامام ع في الامام ع
عند الله في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
والا في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
انما في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
الايتان بالا في الامام ع في الامام ع في الامام ع
الامور في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
وظاهر في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
والا في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
فذلك في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
اجوب في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
على في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
يعقوب في في الامام ع في الامام ع في الامام ع

في حق الامام ع لوانه يجب تعلم الامام ع
الوجوب هو احوط وليسقط الاستسقاء عند
احكامه المطاردة والمصلوب والمرقعة الذي لا يحد
على ارباب مذابح ان كان مكن استسقاء افعالها وشروطها وكانت بغير
وكذا الاربعين بلا في الرواية في الامام ع في الامام ع
وكذا الاثر وقد تدرج على السطح في الامام ع في الامام ع
الى الاضطراب في السيرة في الامام ع في الامام ع
ولما استغلان في الامام ع في الامام ع في الامام ع
انما فلو اخذت في الامام ع في الامام ع في الامام ع
ما مكن فان في الامام ع في الامام ع في الامام ع
في الفريضة ان علم في الامام ع في الامام ع في الامام ع
في الفريضة عن ابى في الامام ع في الامام ع في الامام ع
معلوم البطلان في الامام ع في الامام ع في الامام ع
اختيار وان في الامام ع في الامام ع في الامام ع
عند الله في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
والا في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
انما في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
الايتان بالا في الامام ع في الامام ع في الامام ع
الامور في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
وظاهر في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
والا في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
فذلك في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
اجوب في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
على في في الامام ع في الامام ع في الامام ع
يعقوب في في الامام ع في الامام ع في الامام ع

في ذلك لا يعمد إلى الإذان والاقامة المفردة
في سبيل الله أصواتا واحدة أو ثلثا أو ثلثا أو ثلثا
ومن علم بالصحة فوافقهم وجع بينه وبين التردد في رواية
عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن علي بن أبي طالب عن
عبد الله بن عمر بن الخطاب عن علي بن أبي طالب عن
صفوان بن يحيى عن أبيه عن حماد بن عمار عن
شرح الإذان لغير الصلوات الخمس والجمعة بالجماع العلماء ويستحب
الأكثر لبقائه في الأذان سنة وكذا الإقامة وقيل بوجوبه في الصلوة
في الأذان في جميع المناسبات وقيل بوجوبها على الرجال خاصة في صلواتهم
في السجدة والخمس والاثني عشر خاصة في كل صلاة في صلاة الاستسقاء
والملء كالرمل فإن لم يتأكد في حقها لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أقامه ومثله عن الصادق ع وتجزئها الشهادتان لما رواه عن الصادق ع
الأشهر الشهادتين فيهما ويدانها النساء ومحارم الرجال عند السجدة
لما رواه عن الصادق ع سماع الرجل أصواتين وحكي في الذكرى من ظاهره عند السجدة
براقين واحتل استئذان سماع صوت الأجنبية في القرآن والأذان فلا يكون محرما
ويستحب في جواز الإذان للمرأة على عدم سماع الأجنبية في الصلاة
في الصلاة ما رواه عن الصادق ع في صلاة المرأة وكيفية الإذان والاقامة على الوجه الذي
والحق ما مشهور من أن أبا عبد الله عليه السلام روى عن أبيه عن حماد بن عمار عن
بأن الإذان والاقامة خمسة وثلاثون حرفا في كل يد واحد واحد الإذان
ثمانية عشر حرفا والاقامة سبعة عشر حرفا في جميع نداءه قالوا فما بوجوبه
بأن يقرأه ويسمع الإذان بأربع تكبيرات وتتم تكبيرتين وتكلم الشيخ
أن قوله إنما هو في الصلوات الخمس والجمعة والاقامة في الأذان والاقامة في الصلاة
بأن يقرأه ويسمع الإقامة بثلثة عشر حرفا في كل يد واحد واحد الإقامة
عنه الصادق ع وقال ابن الجليل إذا فذرت الأذان شيئا لا اله الا الله في آخرها
وإن شاء الله فأنه واحد وفيه تسعة عشر حرفا في كل يد واحد واحد الإذان

في سبيل الله أصواتا واحدة أو ثلثا أو ثلثا أو ثلثا
ومن علم بالصحة فوافقهم وجع بينه وبين التردد في رواية
عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن علي بن أبي طالب عن
عبد الله بن عمر بن الخطاب عن علي بن أبي طالب عن
صفوان بن يحيى عن أبيه عن حماد بن عمار عن
شرح الإذان لغير الصلوات الخمس والجمعة بالجماع العلماء ويستحب
الأكثر لبقائه في الأذان سنة وكذا الإقامة وقيل بوجوبه في الصلوة
في الأذان في جميع المناسبات وقيل بوجوبها على الرجال خاصة في صلواتهم
في السجدة والخمس والاثني عشر خاصة في كل صلاة في صلاة الاستسقاء
والملء كالرمل فإن لم يتأكد في حقها لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أقامه ومثله عن الصادق ع وتجزئها الشهادتان لما رواه عن الصادق ع
الأشهر الشهادتين فيهما ويدانها النساء ومحارم الرجال عند السجدة
لما رواه عن الصادق ع سماع الرجل أصواتين وحكي في الذكرى من ظاهره عند السجدة
براقين واحتل استئذان سماع صوت الأجنبية في القرآن والأذان فلا يكون محرما
ويستحب في جواز الإذان للمرأة على عدم سماع الأجنبية في الصلاة
في الصلاة ما رواه عن الصادق ع في صلاة المرأة وكيفية الإذان والاقامة على الوجه الذي
والحق ما مشهور من أن أبا عبد الله عليه السلام روى عن أبيه عن حماد بن عمار عن
بأن الإذان والاقامة خمسة وثلاثون حرفا في كل يد واحد واحد الإذان
ثمانية عشر حرفا والاقامة سبعة عشر حرفا في جميع نداءه قالوا فما بوجوبه
بأن يقرأه ويسمع الإذان بأربع تكبيرات وتتم تكبيرتين وتكلم الشيخ
أن قوله إنما هو في الصلوات الخمس والجمعة والاقامة في الأذان والاقامة في الصلاة
بأن يقرأه ويسمع الإقامة بثلثة عشر حرفا في كل يد واحد واحد الإقامة
عنه الصادق ع وقال ابن الجليل إذا فذرت الأذان شيئا لا اله الا الله في آخرها
وإن شاء الله فأنه واحد وفيه تسعة عشر حرفا في كل يد واحد واحد الإذان

في سبيل الله أصواتا واحدة أو ثلثا أو ثلثا أو ثلثا

ومن علم بالصحة فوافقهم وجع بينه وبين التردد في رواية

عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن علي بن أبي طالب عن

عبد الله بن عمر بن الخطاب عن علي بن أبي طالب عن

صفوان بن يحيى عن أبيه عن حماد بن عمار عن

شرح الإذان لغير الصلوات الخمس والجمعة بالجماع العلماء ويستحب

الأكثر لبقائه في الأذان سنة وكذا الإقامة وقيل بوجوبه في الصلوة

في الأذان في جميع المناسبات وقيل بوجوبها على الرجال خاصة في صلواتهم

في السجدة والخمس والاثني عشر خاصة في كل صلاة في صلاة الاستسقاء

والملء كالرمل فإن لم يتأكد في حقها لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أقامه ومثله عن الصادق ع وتجزئها الشهادتان لما رواه عن الصادق ع

الأشهر الشهادتين فيهما ويدانها النساء ومحارم الرجال عند السجدة

لما رواه عن الصادق ع سماع الرجل أصواتين وحكي في الذكرى من ظاهره عند السجدة

براقين واحتل استئذان سماع صوت الأجنبية في القرآن والأذان فلا يكون محرما

ويستحب في جواز الإذان للمرأة على عدم سماع الأجنبية في الصلاة

في الصلاة ما رواه عن الصادق ع في صلاة المرأة وكيفية الإذان والاقامة على الوجه الذي

والحق ما مشهور من أن أبا عبد الله عليه السلام روى عن أبيه عن حماد بن عمار عن

بأن الإذان والاقامة خمسة وثلاثون حرفا في كل يد واحد واحد الإذان

ثمانية عشر حرفا والاقامة سبعة عشر حرفا في جميع نداءه قالوا فما بوجوبه

على الصحيح وان كان الفعل غير الواجب لوجوبه او ر
لا بد منها ولو ذكر سابقه على اليها وكانت قضاء نواه
ما ينبغي ان حقيقتهما اذا كانت لا وافقت في الشيء
لكن في اوتيا بالاول لان اول الصلوة ان كان لغيره من غير
سابقه او سببه لاوله ولا ينافي به ما يقترب الى غيره
لانها صلوة بالصلوة فلا يكون جزي رايه خلق الشيء بنفسه وقبل البدء بحقيقته
الصلوة منتهى منها فلا يكون شرط لان الشرط خارج ولا ينعثر فيها ببعض الصلوة
من القيام والاستقبال والسر والطمأنينة وغير ذلك قال بعضنا سلم الله تعالى ودلائل
الصلوة لا يخلو من شيء ولا يطع في سلامه لحد ما عجز الطعن والذي يختلف في
طريقه فان شرطه والجزء معا قد اجتمعا في الشيء فان تقدمها على جميع الافعال
حتى التكبير الذي هو اول الصلوة بلحقها بالشرط ولا يخلو في ذلك نقاش بها الا في
نه لانها سببه وتعارفه وهكذا يكون الشرط واعتبارها بعض الصلوة فيها
ببلا في باقي الشرط ان تحقق ذلك بلحقها بالاجزاء روي فلا يكون على جميع الشرط
ولا الاجزاء بل يكون مترددا بين الامرين وان كان يشترط بالشرط اكثر ولا يرد
في تحقيق ذلك لا بالقدرة المطلوب وباعتبار حال الصلوة بحيث يتطابق القول
على امرين وانما على كل من قولين ولو لم يلق عليه لوكن بهذا الاعتبار جان كما
نه فلا يصح التفرع والى بعض المتأخرين ان فائدة القولين بظهر من معنى
على الشيء بعد التكبير ففعلها ان كان فعلا سابقا بطلت في الثاني خاصة لانها لوكن
وظهر ان هذا ليس بشي لان استحضار الشيء في جميع الصلوة هو الواجب والاشارة
ولا كفارة بالاستلامه كما اردت ان يكون كاف فلا يكون استحضارها في اشارة الصلوة
على امرين من انما يوجد في الواجب ذلك فان قصد الاستيعار ما يقتضيه بطلان
المؤثر فلا بد ان لا يحصى كونها في طريق بطلان الصلوة اي عدم انتمائها
بشيء من القولين بل في الفعل المصروف في الاول والبيان وما كانت اليه عبارة
في قوله لا يخلو من الفعل على الواجب بها فاعتبار استماعها على شخصها
بغيره في الصلوة المقصد الى الصلوة فيمن كان نظره خلافا لكونه المأمور بها

٥٤
لا كانت واجبة والا فالى ندمها مثلما قلناه وكذا
عادار الا فالى الفضا لا اختلاف الفعل عند الشارع لا خلا
في معنى الصلوة بدون الاتفاق فيها والذي يوشى به في الفعل
وهو قوله من الكلام ما يوشى به في القول في قوله فطر ان يشهد في
الصلوة الاربعة وتبطل الصلوة لانه اذا جازى هذا ما انت فيه من عدم
ما ينبغي ان ياتي به لما يورد به ج باعتباره اختلاف في الصفات التي تختلف
الفعل بالصلوة ما في قول الشارع ولا كانت اليه عبارة عن المقصد الى الامور
من حيث هي كذلك على وجه الاجمال وجب ان يكون مستحضرا مقصودا اليها عند
اول التكبير وان انتهت عند ذلك فلا يجب استحضارها الى انتهائه بل في ذلك
الاصول بان الزم من زيادة التكليف وقيل يجب لان الدخول في الصلوة انما يتحقق
بتمام التكبير بل ان لا يتم لو وجد ما قبل تمامه وجب عليه استكمال الدخول
وحده بعد الاكتمال بالمعيار ما يقتضيه في الشيء فلا يتحقق من دون وفيه نظر لان نحو
التكبير كاشف عن الدخول في الصلوة من اوله واللام يكن التكبير كاشف عن الدخول في
الصلوة من اوله حتى او هو باطل واعتبار تكبيرة في تحقق الدخول من حيث ان التكرير
انما يكون بالجمع بظاهر قوله من وتكريرها الله فاذا افاضت انتم اوله فقط فلا
اول الصلوة لان جزئها لا بد ان لا يخلو من الشيء واما التكبير فيكون ولا يخلو من
الحال فيكون ذلك عزم لانيه خلافا لبعض العامة حيث يوجبون تحريك اليدين
الاستدلال بالشيء قلنا الصلوة الافعال كلها منقولة ويكفي في الاستدلال بها
الا لفرع لان الاستدلال حقيقة كما تقدم من ان الانسان لا يكلية فكيف من القول
المزاج ما علم لحدوث ما ينافي جزم الشيء ولا ينافي اليه تقييد الافعال منطله
مثل تعيين الافعال منطله مثل تعيين الركعات وخصوص الافعال في كل وقت
الاجتماع سبق اليه تفصيل جميع الافعال الواجبة ولا يحصى ايضا من ذلك في
الصلوة ما يقع في غير الواجب من الاعمال من غير الواجب في الشيء
انما كانت صلوة الظاهر خلافا لاشية انما كانت في السر والعلانية
ففي ان الصلوة امرين فليس في الشيء من انعام وصحة اليه ايضا فظهر

لو جوبد به رب الله ولو نوى جمع الصلوة
بالقطع في الحال قصد الخروج من الصلوة مطلقا او مبدئيا
قوله لو نوى فعله في الثانية وكذا تنحل الصلوة ولو نوى فعله في
محل واحد في المصليين هل ساقط ان لا يفي على الاول بطلان موافق في سبب
لا في الثاني في مسئلة لا بد من اعادة الصلوة في المختلف لعدم اليقين
النافي من فعل الثاني كما في سبب عدم الاكتمال عليه مع انه اتي بالجمع في الثاني
الخروج منها وكذا وضع التبريد في الذكرى والفرق بين المسيلين في ظاهره
الخروج من الصلوة وهو المان في ونسبه كنه غيره من المنافيات فان قلت هذا الذي
غيره فان المنع منوط بوجود المان في وعدم بقاء الصلوة مع واحد منهما
قد مر مشترك بينهما وان كانت نية احد ما منافية فيه لآخر كذلك وكذا يبطل الصلوة
لو تردد في قطع الصلوة او في فعل المان لعدم تحقق العبادة والمفلاص
وكذا يبطل الصلوة لو نوى في الجملة الاول قطع الصلوة او فعل المان في الجملة الثانية
ولم يبطل الصلوة ولو فرض قصد قبل يكون الحالة الثانية لا شفاء المقصود للصلوة
اما في الجملة الاولى فلم يردم قصد القطع والفعل فيها واما في الجملة الثانية فلا شفع
الابطال قبل بلوغها وانتفاء النية عند ان الغرض انه رخصه قبل بلوغه وفيه نظر
لان نية عبادة واحدة تصل به منها بعض بحسب لها منه واما من اوجها
بأنها فان نوى المان في بعضها لم يقطع تلك بولاه وان فصلت تلك النية
فخرج عن واحد فلا يتحقق الايمان بالمأمور به على وجهه فلا يكون مجزيا وبه
يظهر دليل البطلان مطلقا او مبدئيا ويجوز عدم البطلان مطلقا للشك في منافاة
ذلك كنية الصلوة والاصل في الصلوة فيستحب وضعه معلوم مما هو في قوله
يبطل الصلوة لو طلق قطع الصلوة او فعل المان في بامر يمكن كقول شخص وقيل
لا بد من وجهين فيكون معلوم مما سبق بانه نافي والاصح البطلان كما سبق وكذا
يبطل الصلوة في نوى سبب لمة غير الصلوة كما لو نوى بالركوع او
اصوة تعظيم ربه او قبل فيه بحجة في الامرين مع عدم تحضه للركوع فلا
يقع بغيره وعدم جواز الايمان بفعل المان في استلزام الزيادة في افعال الصلوة

اد الفرضان الاور مقصودة الصلوة ايضا وعلى الناضل في الدين على ذلك الاجماع
وكذا يبطل الصلوة لو نوى بوجوبه المان لا امتناع اعتبارا مع اذنية الواجب
في العبادة معتبرة وان نوى غيره وجب المان بالمأمور به على جبر المان له شرعا
فلم يطابق فعله في ذلك باختلاف الوجوب ومع اعادة نية في نية زيادة لوجوب
الصلوة عمدا ان كان النوى افعالا فلم يبق الا البطلان وكذا تنحل الصلوة لو نوى
بإداء الصلوة القضاء او بافعال الظاهر العمى لمناها مرقا وكذا يبطل الصلوة لو
قصد لربا ولو بالذكر المندوب لكونه منبها عنه لقوله ولا يشرك بعبادة ربه احدا
يخرج عن كونه ذكرا قطعاً فبطلت الصلوة وللفات الاخيرة الذي هو المان المحقق
من العبادة والمراد بالافعال من الافعال والا قول الواجب والاذكار المندوبة
بذلك قوله ولو بالذكر المندوب دون الافعال المندوب به بدليل ذكرها بعد ذكر
اما لو نوى بفعل الصلوة غير الواجب ونوى به ما او نوى به غير الصلوة بطلت مع
الكثرة لا بد منها وهذا موافق لما ذكره الشهيد في الذكرى بقوله اما لو نوى بالزيادة
في الواجب من الافعال او الواجب او غير الصلوة فانه يلحق بفعل الخارج من الصلوة
فيبطل ان كثر والا فلا وقاله البيان ولو نوى بالندبة الواجب فالواجب المندوب
لأن كونه من غير حكم من فعله فلا يخرج عن الصلوة فيبطل ان كان كلاما من
فان كان فعلا كثرته المان في الواجب الويا فلا يبطل متى مع كونه كلاما او فعلا
كثرا ولو نوى بصلوة المصنوع فلا وذكر سابقه كان ظهر عدلا انما كان
السابقة قضاء في القضاء **قوله** سلم الله تعالى الثاني بكثرة الاحرام وهو من يبطل
الصلوة بتركها ولو سها وصورتها الله اكبر فلو عكس الترتيبا وابتدأ بتركها
او زاد كبره وها وان كانت مقصوده معنى كما كثر من كل شيء لم يصح وجوب فيها
المدااه واما مع نفسه كسائر الاذكار الواجبة وانما هي في العبادة
بغير عجز بالترتيب من غير تفاوت بين الاكتمال وطمع المان في غيره
بغيره بغيرها وان لم يتصل وكذا اذا لم يتصل بغيرها وكذا في
والله اعلم وكثير منها ما لا جمع في العبادة الصلوة من الظاهر
عافلا في موانعة القيام او سببا او كبر المأمور به

على الرجلين ما وادهم تباعدا ما يخرج من عنده من الصلاة التي هي في طهر في الرجلين
او على ما لا سقر عليه قداه كالتج الذي لا يخرج من عنده من الصلاة التي هي في طهر في الرجلين
منها واول من هذا الركعة في الركعة زيادة يحصل الفرق وهو جز عن الاصل
لو باس مع القدر فان لم يفرق بين الركعة والركعة او زاد الركعة او حصل
اشقة الصلاة او قصرته في غير الركعة من المخرج ويجوز ان يكون
شعني قدر ما يجرى وجهه ما تمام ركعة فان غلبت الركعة من الركعة
على جانه الايمن كالمجود فان غلبت الركعة الايسر فان غلبت الركعة
لواستتم تغيب عن العين في الركعة والركعة والركعة وانقص ويأتي بالادكار فان
يخرج من الركعة او ينقص لا فاعل عند الايام ويحوز الاستلقاء للقادر على القيام
بعلاج العين القيام في الصلوة الواجبة ركن لا مطلقا بل في مواضع مخصوصة
وقد تقدم تفسير الركن فيكون القيام المخصوص بركعة مع القدر عليه اذ مع الركعة
بذلك والركعة الواجبة في الصلوة المندوبة يجوز فعلها من جلوس أو سنان أو ينزل في
الواجبة غير الوجبة في المندوبة ويدل وجوب القيام بركعة في الصلوة الواجبة
على الاسلام فكل الصلاة في المندوبة وقبل الاجماع قوله نعم وقوله لا والله قاتلني
مطهرين ولقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى ركعة من الصلوة لم يمتنع فاعل في ركعة
منه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم المتضمن قيام الصادق ع مستقبل القبلة منتصبا في بيان
صلوة وبين الوجبة واجب ولا تصح المندوبة في غير الركعة التي دل عليها دليل آخر
لا يخلو به وجوبه لم يخرج دليل وبغير ذلك من الروايات والروايات بالوضع حال
التكبير وحال الاستلقاء الركوع وقد حقق التمسك في بعض فوائد ان القيام بالركعة
في الصلوة على انما القيام في ركعة فانه لا واجب وقوع النية في حال القيام فاعا
نقله عليها انما ليس بالمتطوع بوقوعها في حال القيام وهذا شرط للصلوة لتمامه
على ما اعتاد فيها والقيام في النية وهو متردد بين الركن والشرط في الصلاة
في التكبير في الصلاة في الركعة من غير قيام فيها كالقراءة في الصلاة في الركعة
التي في الركعة وهو الذي ركع عنه ركن فاحق له ما جالسوا بطلت صلواته في
القيام في الركعة وهو واجب غير ركن اذ لا يركع في غير ركعة ويجوز ما يملك بطل صلواته

منه

من الركوع وهو واجب في الركعة مستحب في الركعة ويشكل في قيام الصلوة متصل بتمام القراءة
في التكبير في الركعة قيام واحد فكيف يوصف بالوجوب وبعضه بالاستحباب والافتكا
في وجوب القيام في الركعة في خلال السجدة وان طالت في السكوت للتفكير في الصلاة
ادخل التكبيرات الزيادة على التحريم في الصلوة او سال الجنة واستعاذ من النار فخللا الله
في الصلاة في وجوب هذا القيام بركعة لم يحكم في ذلك فان كان في الصلاة في الركعة
بالركوع سوا الركعة اذ لا يجب قيام القراءة الا يجب قيام آخرها فان كنت
تكون قيام واحد من ركعة غير ركن فله الركن في ذلك هو ما صدق عليه اسم القيام متصلا
بالركوع وان قيل سوا الركعة قيام القراءة لا كما لو يسرها وقيام القراءة باعتبار ركعة
لجميع واجبة غير فلو كان سوا الركعة المكي وقد تبادى لقيام القراءة ويعبر عن الركعة واجبة
غير ما عرفت من انه لو نسي القراءة وركع عن قيام لم يكن محلا بالركعة وحده
القيام الانتصاب ويحقق بنصب فقار النظر في نية الفاعل العظام المستمرة في
التحريك التي هي حيز النظر رج فقه بكسر حاء فلا يحل بالانتصاب اطراق الرأس قال في
الصحيح الحرق ارجى عنه ينظر الى الارض ويحلبه الميل الى اليمين او اليسار بحيث لا يعد
منتصبا عرفا ولا يحل له ان يخلو قطعا فلا يخرج القيام على سبيل من هذه الاجمال اختيارا
او المراد بالافلال ان يكون قائما بنفسه غير مستند الى شيء تحت لوزن السكوت او لفظ
ولا يخرج القيام من دون لقول الصادق ع لا يستند الى جدار وانت يصلي الا ان
يكون مريضا وكما يجب الافلال يجب لا يعتمد على الرجلين معا في حال القيام فلو
يخرجي الواحد وفقا لما في الذكرى فاسيا بالنبي لا يعتمد عليهم السلام ولان القيام على
الواحد بعيد عن الاستقرار والخشوع شبه بحال اللاعب فيجب ان لا يتقاعد عما
يجب من هذا القيام عرفا فلا يجوز الاعتماد مع النية الاعراض على بن جعفر ع
اخيه موسى ع قال سالت عن الرجل هل له ان يستند الى حائط المسجد وسجد
او يصلي على الحائط ومقام من غير ركعة ولا علة قال لا بأس به وهو الرجل يكون
منه حيز في الركعة الاولى استند الى حائط المسجد وسجد
منه حيز في الركعة الاولى استند الى حائط المسجد وسجد
والاستعاذ في الركعة من مطلقا سوا ركعة اعتاد الذي روي في السناد سقط

51

ام لا وهذا الظاهر في كمال الصلاح فكل الاشياء من غير ما يحد من الاجابة كروحه
وتشخص باوله وجوب القيام السالفه مثل قوله نعم وقوتوا الله فانين فان لمباد
منها وجوب قيام المصل بنفسه ولا يعلا لعدم على شيء قاعا بنفسه في كل اركوعه على
تتار ليس بعد اعتماد وكذا القول في الاستعانة للنفس نعم لو جرح عن النفس ولا قول
بنفسه استعان مجريا ورجحناج الى من وجب بذله وان كثر الارب
الميسور بالمعسور ولا فرق في الاعتماد عليه من كونه اركوعا ولا في استقار
القيام بحيث لا يضطرب فلو صلح ما شيا او على ما لا يسقط عليه قوامه في الارب انما
لم يصح وانما جرح عن الانتصاب بوجبه مستقلا ومعتد بانام متخبا وجوبا ولا يجوز
له التوجه ما سبق من ان الميسور لا يسقط بالمعسور واسا لقوله ولو الى حق الركوع
الى رده خلاف الشافعي حيث قال تح في هذا الوجهين عند لا يتاخر القيام به
الركوع وليس بشي لان ذلك اوجب الى القيام من التقوى فلو كان غير من القيام اصلا
اي بحكم حاله متصفا ومتخبا ومستقلا ومعتد اصله قاعا مستقلا بنفسه
غير معتد على شيء لغيره اسبق في القيام واستصحب بالوجوب لا قلالا ومعنى العجز
نعم لو قام شرف العز عليه او زياده المرحى او حصول المشقة الشد في وان لم ترد
المرحى اقصا السقف بحيث لا ينفذ من على الخروج ولا اصله قاعا فذلك ككسفة الركوع
خ وجهان احدهما ان يتخى بحيث يصعب النسبة الى القاعا المنتصب كاركوع قاعا بالنسبة
الى القيام المنتصب فتعرف النسبة بالوجهين منها وثالثها ان الثاني ان يتخى بحيث
يكون نسبه ركوعه الى سجود ككسفة ركوع القيام الى سجوده باستار كل الركوع القيام
اختلافه الى ان يسوي ظهره مع مد عنقه فيحاذي جهته موضع سجود خ وادناه
اختلافه الى ان يصل كفاه الى ركبة فيحاذي وجهه او بعضه باقدام ركبة في الارض
ولا يبلغ محاذاه موضع السجود فاذا روعب هذه النسبة في حال التقوى كان كل
ركوع القاعا ان يمتنى بحيث يحاذي جهته سجود وادناه محاذاه وجهه باقدام ركبة
من الارض والوجهان متقاربان فيهما ان اصل الاختلاف في خروج اليد
يكن نظيره ببلوغ الكفين الركبتين بالبرهان والاختلاف في بلوغ الركبتين الى الارض
يتحقق مشابهة الركوع محاذاه قاعا عليه في الارض كما صرح به الشريفة في بعض

يتحقق المشابهة المذكورة ولان ذلك كان واجبا في حال القيام والاصل بقاء ما كان ولا
في استصحاب وجوبه في حال القيام ويعني بالقاعا في القائتين لا تقصر العجز في القيام
في الصلوة علم قدره على المشي بقدرها لقولنا ان في عليه السلام مواعيل بنفسه ورواية
بأن المروءة في الغيبة المدين انما يصح قاعا اذا صار الى الحال التي لا يقدر على المشي
انما يصح على شيء بقدره في القيام المستحب بها بينهما بين غيرها وكان
على القاعا في حال القيام ما شيا وجرحه مستقرا في مرجع الخوس مطبعا نظرا
قوية ذلك لان اسمائيه اوجب الى حال الصلوة من الاضطراب عن قاعا وشرا والخشوع الذي
من روح العبادة بها يتحقق لو قد القاعا على الاحتناء الى اقل مرات ركوعه وعجز
عن الزيادة عليه السجود في حال ان سقت منه في حال الركوع ليتحقق الفرق بينه وبين السجود نفسه
نظرا من وجوبه في حال الارب مع وجوب الاتيان بقدره من الاحتناء ومن ان
القاعا على الركوع لا يجوز له الاضطراب لعجزه عن بعض درجات السجود والفرق بين الاثنين
اليه عن الركوع الحقيقة في ذلك الفرق بخلافه منساو كان اقرب لو قدر على كل ركوع عجزا
من زيادة التصريح الاقل ثبات السجود بالزيادة متصلا للفرق وجوب السجود في
الركوع كالا لار من استيعاد النوع من الركوع الكمال ضعيف لوجوب الفرق وثبت ان
منه ولو جرح عن التقوى اصلا كما سبق في القيام حتى لو جرح عنه مستقلا فقل معتد على شيء
ولو جرح عنه متصفا فقل محينا ولا يسقط السجود بالمعسور واضطجع وكيفية في حق
العجز مثلا ومثاله ما سبق وما ياتي لزوم اشفة الكثرة التي لا يعمل مثالا في العادة
سواء من محاذات فرض او زيادة او بطور من ام لا يقع التكليف فان الشقة
الشديدة جدا صر عظم ويجبان يضطجع عجزا به الايمن كالمجود مستقبلا بقايم
بذله القبلة ما وجوب الاضطجاع فلا اخبار الدالة على الامر به لمن عجز عن التقوى والموجو
على الايمن بقدره على اليسر فلو ان الصادق ع في رواية حماد المربض اذا لم يقدر ان يصلي
قاعا لوجهه كان وجهه الرجل في حال وقيام على جنبه الايمن لم يبق بالصلوة فان لم يقدر على
ان يسجد فانه جابر وسنة ان يركب القبلة واما الجزار الايسر عنه عند
يقدر مستقبلا كما سبق فامره نعم انما يذكر ان الله قيا ما رفقوا وعليه من
روى في تفسيره عن الباقر ع ان المراد الصحيح بصلح قاعا ان المراد بصلح جالس ولا وضعت

منه ان يصلي على وجهه ومنه الاصحاب من يجزئ من تسليط رايه حلاجه عابه وروى ابن بابويه
قال قال رسول الله ص المربي يصلي تايافا فان لم يصلي على وجهه صلى جالس وان لم يستطع صلى
على جنبه الا ان كان لم يستطع صلى على جنبه الا ان كان لم يستطع صلى على راسه وان اراد
وجده على القبلة وجعل سجوده اخفض من ركوعه وهذا يدل على التيسير بين الجنه
على وجوب الاستسقاء لا يجزئ عنها وانما ان استقباله يجعل وجهه واجه
فانما من استقبال المختص ان يعرف هذا فالعاجز على الوجه المذكور كثر ما جعل ركوعه
ورفعه ففهم ما سجوده ونقصها ورفعها ففهم ما سجوده الثاني وباني بنا ذلك فان عجز
كفاه بصورها وليس الافعال عند الابهاء وتسمى ان انتكسر او يدا والقراءه مع الامكان ثم
وانما يجزئ الابهاء بالتيسير لا لم يكن الا بالاسان فانما يكون بعين وانما يجزئ الابهاء بالراس
لم يكن ان يصير سجودا مساجدا ان يصير سجودا على راسه ويجعل وجهه عليه فان كان
وجوب وضع راسه على مساجد ولو شغل راسه بالشيء لم يصح عليه عابه حال الابهاء
فمنه ففهم ما سجوده وانما من استقبال المختص ان يعرف هذا فالعاجز على الوجه المذكور كثر ما جعل ركوعه
ورفعه ففهم ما سجوده ونقصها ورفعها ففهم ما سجوده الثاني وباني بنا ذلك فان عجز
كفاه بصورها وليس الافعال عند الابهاء وتسمى ان انتكسر او يدا والقراءه مع الامكان ثم
وانما يجزئ الابهاء بالتيسير لا لم يكن الا بالاسان فانما يكون بعين وانما يجزئ الابهاء بالراس
لم يكن ان يصير سجودا مساجدا ان يصير سجودا على راسه ويجعل وجهه عليه فان كان
وجوب وضع راسه على مساجد ولو شغل راسه بالشيء لم يصح عليه عابه حال الابهاء
فمنه ففهم ما سجوده وانما من استقبال المختص ان يعرف هذا فالعاجز على الوجه المذكور كثر ما جعل ركوعه
ورفعه ففهم ما سجوده ونقصها ورفعها ففهم ما سجوده الثاني وباني بنا ذلك فان عجز
كفاه بصورها وليس الافعال عند الابهاء وتسمى ان انتكسر او يدا والقراءه مع الامكان ثم
وانما يجزئ الابهاء بالتيسير لا لم يكن الا بالاسان فانما يكون بعين وانما يجزئ الابهاء بالراس
لم يكن ان يصير سجودا مساجدا ان يصير سجودا على راسه ويجعل وجهه عليه فان كان
وجوب وضع راسه على مساجد ولو شغل راسه بالشيء لم يصح عليه عابه حال الابهاء

كثير يكون في عينه اما فيسرع الماء من تسليطه على ظهره الايام الكثيره اربعين يوما واقله
تسليطه من الصلوة الايام اربعين يوما على وجهه فقال لا بأس بذلك وسيله من يرفع المودن فقال الله
فانما رايه ان اقلح عجزه فقال فعل فعلت انهم من جوع انيطه على فضله قفاء كذا وكذا
على ان يصلي قاعدا قال فعل فعلت منع بعض العامة من ذلك لا تعديده ومتى تحدى عجزه
ما قدره العاجز ان يصلي قاعدا في القراءه فيها على الاحكام لو صلا قاعدا ولو خفف بوا القراءه
ثم لا بد من سجود الطائفة قاعدا ولو خفف في الركوع قاعدا قبل الطائفة والذكر
قام بالتمام يدا وبعد عما قام للاعتدال من الركوع او بعد الاعتدال قام للطائفة
فيه او بعد ما قام للهوى الى السجود اذا عجز في حال القراءه على القيام عنه ترك
القراءه ثم بعد ذلك الاحكام لان الاستمرار في القراءه سرط مع القدرة وقيل ان لا يجوز
اكمل من القعود لانه اقرب الى الحمد العليا والتحقيق انه قد عارض هذا امر ان الطائفة
حاز القراءه والقرب من الحمد العليا والظاهر ان الطائفة مقدمه لانها اقرب الى وجهه
الصنوة والفرص المقصود بها سر كقراءه في هذه الى الدخلى عظيم ولو جرد في
سجدة قدره العاجز عن القيام عليه ترك القراءه في حال السجود ثم ان
اي سجود القيام للهوى الى الركوع ترك عن قيام فان القيام المتصل واجب ولكن
كما سبق حتى لو ركع سائما قبل القيام بطلت صلواته والظاهر ان لا يجزئ الطائفة
لان وجوبها لاجل القراءه وقيل ان بها وحقق في الذكرى الوجوب لان ركوع القيام
يجب ان يكون عز طائفة وفيه نظر لانه السابغ فيه ويمكن ان يقال ان الطائفة الواحدة
كون وجوبها للقراءه والقيام معا فلا يحقق الابهاء الا بعد ما ينها ويعدا وجوبا
لانه الذي من وجوب تركها ثم فعلها انما هو طائفة القراءه فلا يجزئ اعدادها قطعا
ولا يستحب ايضا واقاما في الذكر والذكرى لان القراءه لا تترك في الركعة الواحدة
وجوبا ولا تلاها ولو خفف في الركوع قاعدا قبل الطائفة والذكر يجب عليه ان يرتفع
من سجدة الاجل الى ركع ثم يذكر لا يجوز له ان يقوم ثم يركع يلا بركع الركعة ولو خفف
من الطائفة فلا كفاية لوجهه في ان يقوم للاعتدال من الركوع ولو خفف
بعد الاعتدال يجب ان يقوم للهوى الى السجود على الله ثم ويسجد الترتيب في
على ثلثه بعد القراءه قبل الركوع وفيه ضرورة الترتيب في السجود في الركعة الواحدة

61

وزيد في الركعة في الركعة قبل الجهر ورفع اليدين لمقا وجهه وبلونه
الى السماء بسوطتين ورفع اليدين الجهر فيه مطلقا ويقتصر النائم بعد الركعة
ثم بعد الصلوة وسجاس ولو اضرت قضاء في الطريق مستقبلا واقله سجدان
نشا ويجوز الدعاء فيه وفي جميع احوال الصلوة بالمسبح للدين والدنيا لنفسه
والدعاء في المنكر والمنافقين ومنه العن المستحبة وافضل كل اوقات الفرج ومهم
الحليم الكريم لا اله الا الله العلي اعظم سبحانه الله رب السموات السبع وارضها
وما فيها وما بينهن وما تحتهن ورب العرش العظيم وسلام على الذين طرد الله
رب العالمين اللهم اليك تنحست الابصار ونفك الاقدام ورجعت الابدى وخذت
الاعناق انت دعت بالانس واليك سترهم وبقوامهم في الاعمال ربنا افق بيننا و
بين قوما بالحق وانت خير الحاكمين اللهم انا نشكوا اليك غيبته بيننا وقوله
عدونا وكفر عدنا وتظاهر الاعداء علينا ووقع العين فرغ ذلك اللهم عدل
تظهر وامام حق غفر لك الحق رب العالمين القنوت بعد السجود والركعة
والدعاء في الركعة منادعا مخصوص في موضع معين من الصلوة والركعة
على استجابة تصحبه الزنطى عن الرضا ان شئت فاقنت وان شئت لا تقنت
وبعضها من الاخبار وقال الامام باويه لوجوبه لظاهر قوله نعم وقوم الله قائلين
ولم يخف عيب عن الصادق من ترك القنوت رغبة عنه فلا صلاه له والدلالة
غير ظاهر لان القنوت يرد بمعنى الطائفة والدعاء فلا معين حمله على موضع الفرج
والخفي في الحديث وعنه الكمالية - حايين الاخبار واستجابة في ثمانية جميع الصلوات
مرفوض وانقل لصحيح زياره عن ابى جعفر قال القنوت في كل صلوة في الركعة
الثانية قبل الركوع في مؤنة محمد بن مسلم عنه عليه السلام قال القنوت في كل ركعة
من التطوع والراضة لا خلاف في القنوت بعد القراءة وقبل الركوع الا في الجهر فلا
الاشهر ان القنوت فيها متعدد ففي الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعد الركوع والرواية التي
عن ابى عبد الله عن كل قنوت قبل الركوع الا الجهر فان تركه الاول فيها قبل
الاخرة بعد الركوع وقبل الركعة فيها ركعتان القنوت فيها واحد وان بعد الركعة
وقبل احد قبل الركعة في كل ركعة من المشرع في كل ركعة في القنوت خافي باقبل الركوع

بعد او بالعين عند في بطلان الصلوة بذلك ترد. نشأ من رعا ومن عدم الشرعية
فيما الى به على فصل القنوت والقنوت في مفردة الوقت بعد القراءة قبل الركوع
عنه من الصادق وان استحب الدعاء بعد الركوع للرواية عن الظاهر من ذلك وقد سجد في
القنوت المستحب قنونا ولا مشاحة فكون فيها قبل الركوع وبعد ويستحب اليك القنوت
قال الحنفى لا يستحب التكبير انما يستحب القيام من التشهد وحكي الشيخ عنه ان اولها
كان في تالة الاكثر ثم غلب في الخمر والعمل على ذلك البدن بغير ذكره ولا يستأمن
به حديثا ولا يستحب رفع اليدين لمقا وجهه ويجوزهما الى السماء بسوطتين
لرقيق الابهامين لرواية عبد الله عن الصادق ع ورفع يديك حيا له وان شئت تحت يديك
سلف بباطنها السماء وحكي قول يجعل بطونها الى الارض وقبل استحب ان يسبح بها وجهه
الفرغ ولم يثبت ويستحب القنوت الجهر به مطلقا الى سواء كان في الجهر به والاحفائس
الاخر لصحيح زياره عن الباقر ع القنوت عم القنوت كجهره ورواية علي بن عطاء عن
ابى الحسن الماضي ع قول جليله عن التشهد وذكر الركوع والسيود والقرن فقال ان شئت
اشتمل بغير لا ينافيه لان الجهر في الظاهر ان المأموم يسجد لربنا في سجدتين على الصلوة
شريد فلا ام ان يسمع من خلفه كما يقول ولا ينبغي ان يسمع شيئا مما يقول وقيل
القنوت تابع للصلوة في الجهر والاضحى لعموم صلوة الزيادة وصلوة الليل جهر وقيل
الماتحة والظاهر العلامة في القواعد يستحب في القنوت النظر الى باطن كفيه وذكر ذلك
الاحباب والجمع في المبنى بان النظر الى السماء كروي ح لحسنه زياره عن ابى جعفر ع
مكروه لرواية مسجع فحين شعله بالنظر الى السماء الكين ولونتي القنوت قبل الركوع قال
وكثير من الاحباب يقضيه بعد ولولم يذكر حتى ركع في الثالثة قضاء بعد الفراغ وفي صحيح
محمد بن مسلم وزياره عن ابى جعفر ع في الرجل ينسي القنوت حتى يركع قال يقنت بعد الركوع
فان تذكر فلا شيء عليه عن ابى بصير قال سمعته نذكر عن ابى عبد الله قال في الرجل اذا
سجد في القنوت قنت بعد ما ينصرف وسجاس اي بعد ما ينصرف من الصلوة وهو بعد
من غير قول الجهر يقتضيه ذلك وتردد في المتن وليس في الاخبار يدل عليه ولعل المراد
بقتضائه فعله كما في قوله تعالى فلا تخشعوا وما سلككم وما سلككم في بعض الاخبار من في قنوتها
للناس يجوز ان المأموم في الركعة ع

ع 2

والاستقبال القليل ليقدر ان يكون الرجل ان يوجب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او بغيره او غيره
في الزكوة وما من المصلح الا ما اقل اعتوت سبحانه الله ثلثا وافضل ما يقال فيه ان الله
على النبي ولا بعد عليهم السلام وقل صرح الشيخ وبعده ما فضله كمال الفرج ومن المزا
في الله بآله الله الخاتم الكريم الى قوله وللمؤمنين وللمؤمنات والذين آمنوا وللمؤمنات
بعد ما في صحيحه سعد بن ابى خلف عن ابى عبد الله ع قال شريك في القنوت اللهم اغفر
لنا ولجميع المسلمين وعنا في الدنيا والاخرة انك تعلم كل شيء قدير ويجوز فيه : سبعة عشرين
والدنيا ما رواه اسحاق بن الفضل قال سالت ابا عبد الله ع عن القنوت وما يقال فيه فقال
ما قضى الله على السائل ولا علم فيه شيئا موقفا واشترط كونه بلسان او اخذوا فيه فلو دعا
لحرم الجمل مائة ويجوز الدعاء للمؤمنين عموما وباسماهم وعن ابى الله ع قال لا دعوى
صلواتي مستعين اخا من اخواني باسمهم وانما هم ولم ينكر عليه احد وكذا يجوز الدعاء
في صلاة النية والمخافتين في صحيحه عبد الله بن سنان عن الصادق ع قال ندعوا في القنوت
ع الله الذي خلقنا من غير ان نعلم ان الله خلقنا من غير ان نعلم ان الله خلقنا من غير ان نعلم
بن سنان عن ابى عبد الله ع قال سالت عن القنوت في صلاة النية والحمد لله على ما
ودكون وقتنا من المؤمنين ع في صلوة الغداة فذكر الى موسى وعمر بن الله
وابى لا عور واشياهم وروى في حق الله لعن الاربعة في قنوته وسجد طالة القنوت فقد
ودد غفرهم عليهم السلام افضل الصلوة ما طال فمطها وعن الصادق ع يوم الجمعة العظيمة
لمعة والخطاب واقتت في الثانية فذكر ما في صلاة النية الاولى وكذا يجوز الدعاء بالجل
في جميع احوال الصلوة لنفسه ولفظه وروى عن ابى عبد الله ع قال قلت للصادق ع عن جلال
افصح الصلوة في ساعة واحدة قل هذا القنوت فكانت تلاوته اكثر من عشرين مرة
الذين تلاوته ثم انصرف الى ساعه واحدة ايها افضل قال كل فيه فضل كل حسن قلت اني قد
ان كل حسن وان كل فيه فضل فقال لا يا افضل ما سمعت في الله عز وجل ولا في
الاية في صلاة العباد وفي صلاة افضل في صلاة افضل في صلاة افضل في صلاة افضل
العبادة والله العباد في صلاة العباد وفي صلاة افضل في صلاة افضل في صلاة افضل في صلاة افضل
ثلاثين سنة في صلاة العباد وفي صلاة افضل في صلاة افضل في صلاة افضل في صلاة افضل في صلاة افضل
القرآن وفي صلاة العباد وفي صلاة افضل في صلاة افضل في صلاة افضل في صلاة افضل في صلاة افضل

ومن سورة يجب من كل صلاة في موضعين من ارضها من الارض والسموات والارض والسموات
ما من صلاة الا فيها ركعتان او ركعة واحدة او ركعتان او ركعة واحدة او ركعتان او ركعة واحدة
من خارجها كما في الاذكار الواجبة ومن الاما فلو كان خلاها غير ما عدا اعداد الله لولا اننا
اعد الله له ولو سكت في انما لا يسهل القطع اعداد الصلوة ان طال فخرج عن كونه مصليا
القرآن فاختار من خرج عن كونه مصليا بالامصليا ولو نوى القطع مع السكوت في انما
يه نافي وقد سبق انه مبطل ولو نواه ولم يسكت فقل لا يصح البطلان بطريق اولي ولا
نقل من اوردوا في الاصلاح وروا عن ابيه ماسي في اننا وسؤال الرسول والاستعاذه
من الشيطان عند ايها وكذا الخلل عند العطس والسميت فان ذلك مستحب وروى جابر بن
شكرا عنه واجب كون القراءه واجبة وليست ركعا وشهر القولين للاصحاب ولا في الشيخ
فيه الاجماع ويدل عليه رواية منصور بن حازم انه سأل الصادق ع اني صليت المكتوبة و
وسبب ان في صلوتي كما يقال ليس قد اتممت الركوع والسجود قلت بل في كل صلوة
تسجد ونقل الشيخ في طعن بعض اصحاب القول بر كنية الظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا
بالحمد والثناء في صحيحه محمد بن مسلم في الذي لا يقار فاته ٧٠ - ان الله
يد بها في جبر الخلق ويحب بالجل على العالم جميعا بين الادلة وتعين الحمد الثانية
من الاولين من غيرها بالاخلاق عند الشيعة عند اكثر العامة والاوليين نعم الحمد في الثانية
وتحت تسمية الاولى وما اشتهر على السنة كثير من الطلبة من قولها بنا مشاء وفي الثانية
انه غلط لان ادله غير مسموعة والسنة آية منها ومن كل سورة والمراد السجدة الاولى
لان التي في وسط التمام بعض آية ويستثنى من ذلك براه وهذا الحكم يجمع عليه من الاصحاب
والاخبار في ذلك من طرقنا وطريق العامة كثره عن ابى عباس انه قال سرق الشيطان من
الاساس ما به وثلث عشر حتى ترك بعضهم فراه بسم الله الرحمن الرحيم في اوابيل السجود
والا يقولون انما آية من كل سورة اليك ما عرفت من استثناء براه ويجب سورة
كل صلاة في موضعين من ارضها من الارض والسموات والارض والسموات
السنة في سورة الدين العقب وجه الاول قوله نعم فافقوا وما ينسرق الا من
وهو الامانة وجه الخبر لا يوجب القراءه وروا منصور بن حازم عن
عنه لان في المكتوب ما في سورة في قوله

ربيع
سنة

بما يخرج من غير ان يخرج من محله الظاهر وبما يحسن ولم يصرح
مخرج من محله المحقق به المعلوم بالتواتر بطلت صلوة والاختلاف بالموالات
غير جازم في ابطال الصلوة به تفصيل وهو انه تحقق فوات الموالات بامر من بين المتأخرين
فما احدهما ان يتراخا خلافا لقراءة الصلوة شيئا نحو سوا كان قرا او ذكر في الصلاة
بطلت الصلوة للثبوت المقتضى للفساد خلافا للشك في المبسوط وان كان ناسيا بطلت الصلوة
من الموالات خلافا للمبسوط الثاني ان يسكت في اثبات الاية القطع فانه بعد الصلوة
ان طارح خرج عن كونه صلييا سواء كان قارا او ناسيا ويصدق القول ان خرج عن كونه
صلييا ولو نزل قطع مع سكوت فبني على ان نية في حال في ابطال الصلوة لا وقد سبق
انها في فسطح ولو نزل قطع ولم يسكت فيه في كان احدهما البطلان بطريق آخر
وجاء البطلان في الاول واحد وهو نية المنا في وقت الثاني اشارة المنا في وقت الثاني
وهو القراء بعد نية القطع لان القراء بعد نية القطع اجنبى ويستثنى من قطع المرواة
بقائه خلافا لما ذكرناه من كونه من المرواة او القراء او كونه للاح للمحافظة على
نية في القراءه لكن لو كان المعاملة كله ونحوها عاد يسمى قرا او ناسيا
عند القراءه لم يقطع في صحة الموالات وكذا لو وقف في اشارة كلمة ناسيا بطلت الصلوة
على الموضع الذي به الاجازة والوقوف كاسما حروف الجاهل
سواء ولو كرر الحمد او السورة لا لغرض الاصلاح لم يقطع في الموالات واعتقد اسما به
بطلت الصلوة لعدم الشرح ولو نزل بالقرآن على فصل الاقام للغير من اية القراءه قبل
نقطع الموالات فيه بزيادة من وجود سببه المحذور ومن اذ خارج عن القراءه والاعادة
في جميع احوال المسلمة بالمباح للدين والادب بالنفسه ويعبر وسواء كان قارا او ناسيا
من الله عند آتيا ومن رواية سماعة وعنه والنعمان بكسر النون وسكون القاف او نفي
وكه القاف قاله الصحاح ثبت على الراء اعقبته عليه ونقته اذ كرهه واسم من نية
والباح في القاءه ونقته على الراء ان شئت سكنت القاف ونقلت حركتها الى النون
فمن التفسير عندنا انه وسواء رواه خذافه والحق عند العطية بان يقول الحسن
الحمد فانه مستقيم والاصح يصلح في بني وآله عليهم السلام وان يفعل ذلك اذا عطش
غيره وروى ابو بصير قال قلت لابي عبد الله ع ما يصح من الصلوة على النسيان

بما يخرج من غير ان يخرج من محله الظاهر وبما يحسن ولم يصرح
مخرج من محله المحقق به المعلوم بالتواتر بطلت صلوة والاختلاف بالموالات
غير جازم في ابطال الصلوة به تفصيل وهو انه تحقق فوات الموالات بامر من بين المتأخرين
فما احدهما ان يتراخا خلافا لقراءة الصلوة شيئا نحو سوا كان قرا او ذكر في الصلاة
بطلت الصلوة للثبوت المقتضى للفساد خلافا للشك في المبسوط وان كان ناسيا بطلت الصلوة
من الموالات خلافا للمبسوط الثاني ان يسكت في اثبات الاية القطع فانه بعد الصلوة
ان طارح خرج عن كونه صلييا سواء كان قارا او ناسيا ويصدق القول ان خرج عن كونه
صلييا ولو نزل قطع مع سكوت فبني على ان نية في حال في ابطال الصلوة لا وقد سبق
انها في فسطح ولو نزل قطع ولم يسكت فيه في كان احدهما البطلان بطريق آخر
وجاء البطلان في الاول واحد وهو نية المنا في وقت الثاني اشارة المنا في وقت الثاني
وهو القراء بعد نية القطع لان القراء بعد نية القطع اجنبى ويستثنى من قطع المرواة
بقائه خلافا لما ذكرناه من كونه من المرواة او القراء او كونه للاح للمحافظة على
نية في القراءه لكن لو كان المعاملة كله ونحوها عاد يسمى قرا او ناسيا
عند القراءه لم يقطع في صحة الموالات وكذا لو وقف في اشارة كلمة ناسيا بطلت الصلوة
على الموضع الذي به الاجازة والوقوف كاسما حروف الجاهل
سواء ولو كرر الحمد او السورة لا لغرض الاصلاح لم يقطع في الموالات واعتقد اسما به
بطلت الصلوة لعدم الشرح ولو نزل بالقرآن على فصل الاقام للغير من اية القراءه قبل
نقطع الموالات فيه بزيادة من وجود سببه المحذور ومن اذ خارج عن القراءه والاعادة
في جميع احوال المسلمة بالمباح للدين والادب بالنفسه ويعبر وسواء كان قارا او ناسيا
من الله عند آتيا ومن رواية سماعة وعنه والنعمان بكسر النون وسكون القاف او نفي
وكه القاف قاله الصحاح ثبت على الراء اعقبته عليه ونقته اذ كرهه واسم من نية
والباح في القاءه ونقته على الراء ان شئت سكنت القاف ونقلت حركتها الى النون
فمن التفسير عندنا انه وسواء رواه خذافه والحق عند العطية بان يقول الحسن
الحمد فانه مستقيم والاصح يصلح في بني وآله عليهم السلام وان يفعل ذلك اذا عطش
غيره وروى ابو بصير قال قلت لابي عبد الله ع ما يصح من الصلوة على النسيان

64

والاصولة قالوا ان كان بغيرك بين صاحب المم وكذا التسمية اي تسمية العاطس
ان كان اربح من الله بالبين والذين قالوا بغير الاختيار بالبين لانه ما خوذ السم
ويوانه والحق وقالوا ان كل واحد منكم شئت وترد في الجواز في المقترين اختار
ويظهر كلام الاصحاب لانه لا يفسد فيه بخصوصه وهو يجب على العاطس ان يركع
الظاهر لعدم كونه نية شرعا قال في الصحيح تسمى العاطس ان يقول بركع الله
والذين ورد السلام بغيره اصل اولو بالقدم والتاخر فانه واجب فكيف
بالاولاه لو صلى جاسد قبل شخص عليهم فرد واحد منهم ففقد ذلك هل يجوز
لو احدث في السلام ام لا قال فينا سلم الله نعم يجوز لانه احدث واحد سقط الوجوب
المستحق من الباقي وبقي معنى الوجوب العام مثل الصلوة المعادة وفيه نظر لان السلام عند
سلم الله نعم من كلام الآدميين ليس بفرائض ولا دعاء ممنوع منه في الصلوة الا فيما
الامر به فاذا سلم واحد على قوم يصلون استقبل دقة كل واحد منهم بركع واحد
السلام اشتغالا لا سيما فيا فادارده واحد منهم سقطت هذه الافراد عن دقة الباقي
ولا يعلم بان غير من الافراد في الصلوة فلو دفع واحد من الباقي لادفع كلام
الآدميين في الصلوة بغير سبب شرعي وبقي معنى الوجوب العام ليس بمعنى يحصل الا
شك انه لا يرد السلام واحد منهم خرج الباقي ان يكونوا الخاطئين بخطيئته ورواها
الملاوي في كتابه الكريم وغير ذلك ليس بعلوم خلافا قال السيد لعينه هاتوا
من اهل الفقه واحد منهم فشر به السيد وروى بعد ذلك لوانه به كل واحد من
الباقيين يكون الايمان بالامور به على القول بان الامر باق وذلك قد نفي في انفا
السيد في خبره القيد فيلزم ان لا يكون في محله لانه انما الامور به وذلك ليس كذلك
فما حصل الاستدلال هكذا ان السلام في كلام الآدميين وكل كلام من كلام الآدميين
منه في الصلوة الاما دل الادل على جوازه في او مادل الادل الاعلى جواز رده فيها
فلان ان اقتصر عليه ولا يعلم ويجب تقديم الامور به على امور فلو كان عاجلا بطلت
صلوته وما سبب بعد السورة والقراءة وبالعبادة في غير ما ولومع اليه
النظم فلا يجري القراء مقطعة كاسماء العذر ويجب ان يركع الله على الامور
وبغير العجز فيكون الوجه

ع ان يترك وعرض من القابض غير ما عبا ان يترك بولوه علم وطا آخر العوض واليمين
في هذا فراء ما يحسن بغيرها بقدرها اشتغالها ان تعد جاز منفردا فاعلم
في السبع الجزئي في الاخير بين والاولان بغيره لتساوي خبرها ولو احسن التذكير
به في كل ذلك بخلاف التثنية ولو لم يحسن في ثانيا ولا ذكر او جبال الوقف ففقد
في بعض الاخبار اياها اليه ولو امكن ان يركع الله في وجب ولا يجري مع امكان التعلل
في السورة انما ما يفسر عنه العجز عن الكمال فان تعدل جاز في القاسم عند انقضاء
الاخير بركع الله انه يعتقد قوله بعبادها ان امكن فهمه ولا كفا لشكره ويشترط صيغة
في روايه وكذا بركع الله في ان اذا كان ولا الشئ وبشبهه بركع الله في اصلاح اليك
فان جاز اجزا مقدرا لو قدم السورة على الحمد والصلوات لثبوت النهي المآل
به جزء من الصلوة المتضمن للفساد وجادل الحكم فامد وليس الجمل عند كاسبق غير
ولو كان نسيانا بعد السورة فقط لا الحمد لان الحمد اذا وقعت بعد السورة كانت قبلها
في الامتناع لوجوب اعادة ما لم يركع الله في السورة خاصة ويجب القراءة
في غير قطع الناس لان القرآن عربي فلا يجوز الترجمة ولا يركع الله في القرآن في العربية
لعدم اسم القرآن من العربية لعدم اسم القرآن عليه لان النظم المخصوص الذي لا
لا يوجد في غيره وان احدث المعنى لان ذلك يفسر لقرآن فهو كلام الآدميين والواضحة
في ذلك لكونه لا يعلم العربية وصاق الوقت من النفا في الاكثار بالترجمة في ذلك
العلم لما قلناه من ان ذلك لا يعد قرآنا فيجب التوقف بالذكر الذي سبب ان يركع الله
فله على ترجم القرآن والذكر تعيين الايمان بترجمة الاكرى لان الذكر لا يخرج عن كونه
ابا خلافا لاسمه بخلاف القرآن ويجب رعايه نظم القرآن لانه الامور منوط بالنظم
بين والاسلوب المخصوص وبغيره ثبوت القرآن لا محالة فمفسر من كلام الآدميين
يجوز في الصلوة فلا يجري القراءة فقط كاسماء العذر كما مر ويجب ان يكون القراءة
عن ظهر القلب اي في القراءة عن فسر في القلب لا عن ان ينظر في المصنف ويقرأ
في النسخ من الامور بدل ولان المتعارفين وقراءة الصلوة في ذلك قبل
منه عليه وان يركع الله في المصنف مع من يظن ان الامور منوط بالنظم
او مع من لا يعلم او مع من يركع الله في المصنف ويخوذا كدع

عاجز

65

من سرفه لادناه الحسن الحقيق من الصادق في المصنف يضع السراج
قربا له في الناس ولا يقتصر على قوله سراج ويجب ولو احتاج الى بدل عوض ثم يترك
كذلك من بابا لعله ولو يكن من ايتام او متاع من بقر فكل لقراءة من المصنف
جمل القاعة يجب عليه التعلم بالاجماع فان ضاق الوقت عنه فلا يحل ان يعلم
شيئا وسواء آية فالاداء بعض اية ولا يعلم شيئا منها وعلى المتكلمين ان يعلموا
شيئا ولا يتركوا سراجا ان يعلم آية فالاداء ويعلم من غير هاتين في الايمان آية
منها قلعا وهل يجب ان يعرض عن القات قولان اقر ما يقولون فاقوا وما يتسلسل
ما خرج دليل ولا دليل على الاكتفاء ببعض القاعة لئلا يتركوا الاطاعة الكتاب
خرج عنه ما اذا اتى بالبدل لم يعلم شيئا يتبع الباقي على ضله وقبل العلم المقصود وهو
ضعيف فكل من هذا من عرض عن الثاني تكرارها يعلم منها بحيث يساوي القاعة
انما يأتي بدله من سورة اخرى فيه قولان احدهما التكرار وهو مختار التذكير لان آية
منها اقرب اليها من غيرها والثاني التعويض غير جائز لانه لا يكون الواحد لا يكون
وفيه قوة واختصار فلهذا في آية فعلى هذا هل يجب مرات مساواة البدل لها في
ام لا في الآيات كل محتوي والاول اقوى للقطع بالمساواة معه بخلاف الثاني ويجب ان
الترتيب فان علم الاول البدل والعكس لو علم الآخر ولو علم الآخر ولو علم الطرفين
ويستعمل في كل واحد من الطرفين الصور في حالها ولا يعلم من غير هاتين هل يجب ان
يأخذ منها شيئا وبما لان ينعى القرآن اقر بآية من الذكرا بموضع من القات بالذكر
كل محتوي واختار الاول في النهاية وقد صحح الثاني بان النبي ص علم السائل الكلمات
وفيها الخلل ولم يأتهم بذكرها مع أنها بعض القاعة وقد علم علم الله
قرا ومعه ذلك في الثاني قوة لان ما يتبع عوضا عن المجموع يتبع عوضا عن
بطريق اولي ووقوع التكرار عوضا عن يوم فلا يجازيه وح فيهما اي على
من المساواة ان يعلم بغير آية ويجب قرا ان يقرأ في الآية سقطت من
يراعي في الباقي ما سبق والام يعتد به عدل الله في حاشا من العلم
ببين والاعمال في الصور الرابعة مع جعل التكرار في
الاعمال شيئا حبه في غير هاتين على الجوف وعدة الآيات التي

يسر له زيادة المشابهة بقر زيادة القرب ولا يجب ان يعلم آية من الآيات
لكن لا بد من ذلك فان علم آية بالمساواة في الحروف او زيادة حروف البزركا
الباقي به آية واحدة ويجب مراعاة التالي قطعا مع امكانه فان تعذر اجزاء التفرقة
ولو كان الباقي به آية واحدة ويجب مراعاة التالي قطعا مع امكانه فان تعذر اجزاء
التفرقة فلا يتبعه الباقي قرا فكل لولا يعلم شيئا اصلا وسقي ومن الصورة السابعة
يجب ان يعلم آية من آية ويحذف ويحذف ويحذف لأم النبي ص الاعرابي بذلك وحسب
سواءه للقاعة ولا يترك الحروف واختاره الذكرى وغيرهما وجوب ما يجري في
الاخيرين من الذكرى وسواءه لا بالترتيب المحض لان بدلية الاخيرين فاما
مع الترتيب فلا يصح البدل في الاوليين عنهما ونقل ذلك عن أبي الجيند والجعل وترد
العلامه في النهاية وجها للذكرى قوي وتكرارها لتساوي القاعة احود ويجب ان
ينوي بالبدل البدلية في جميع الصور لعدم تقيده لذلك بدون اليه فيحتمل عدم
العلم ببدل القاعة في الاخيرين وترد فيه العلامة في آية ولا يعلم القاعة في
الاعمال بان حضر من يلقه القراء او وجد من يقرأ في صلاة وغير هاتين بعده او
مصحفا يقرأ منه وان كان قبل الشروع في البدل فلا بحث في وجوب قرائتها وان كان
في الاشياء وجب الايمان بالقراءة كلاسوا ما اتى ببداية وغيره وكذا ان وقع من البدل
لم يركع وقا للعلامه في التذكرة والتشديد في الذكرى وان كان قد نقلتها عن
الشك في خلاف ذلك ولو لم يعلم شيئا من القرآن ولا من الاذكار وضاق الوقت
عن العلم فقال للعلامه في النهاية وجب ان يقوم بقراءة القاعة ثم يركع اذا علم
من سقط واجب سقوط غيره وهو متجه وح لو كان الايام ويجب ولا يجوز
الصلاة بالقيمة المأكونة ولا تجري الايتام والحالة مع امكان التعلم ادر ما عرض
للإمام بغير صلاة او يمنع من الاقتداء بغير المأموم الى ابطال الصلاة هذا كله
في آية آية السورة يقرأ عليها على من جملها فان ضاق الوقت اتي بما يحسنه ولو
م يحسن بالاذن آية ما راها موضع الوفاق ولان السورة يسقط
منه مع الجمل بها والى الاخر من يركع لسانه بالآية والله اعلم
على النطق فلا يسقط بالجزء منه لان الميسر لا يسهل من

لو كان ناسبا فيفتحه لا واجب في ذكر الركوع الطمانينة واجب وفيه بعد بفتح
الركوع وحصر للاشارة تنقار بحيث متى وسكن ذلك فلا يشرع فيه قبل انتهاء الركوع وهو
الطمانينة عامل بطلان صلوة لكونه منهي عن الخروج وكذا لو شرع في النهوض قبل
انكسار عامل بطلان الصلوة ولو كان سامعا فان تذكر قبل خروجه من محله لم يفسد
وجوب التمام في الوجه المعترض فان اخرج به فالظاهر بطلان الصلوة وبصواب
في امثالي ان يحتمل زيادة على اقل مراتب الركوع ثم يشرع في النهوض قبل الاكمال ويترك
قبل الخروج عن محله الركوع وان لم يتذكر حتى خرج عن محله الركوع مضي في صلوة ولو
الى الارض قبل ان يركع لعرض يركع ولو سقط بعد الركوع وبعد الطمانينة
اخرى وكذا يخرج لو سقط قبل الطمانينة وبعد الركوع وبعد على قول وهو المقتضى
الشك في الذكر ولو سقط بعد الركوع قبل الطمانينة فالأقرب عند التحقيق انه
لا يبعد لان الركوع المشرع وقدر حصل فلو اعادة الركوع وهو جازع على هذه
او الطمانينة ليست عند ركنا وهي على قول الشيخ في الخلاف وجوب العود ويجب
رفع الرأس من الركوع مع الاطمئنان بحيث يسكن ولو يسر بالاجماع ولا يلزم
النيق ٣ لا عرابي ثم ارفع حتى يستدل قائما ولقول الصادق ٤ في رواية ابو بصير اذا
رفعته رأسك من الركوع قائم صلبك فانه لا صلوة لمن لا يقم صلبه وقد استقر
لعمري انه لا بد لها من ان يكون مستقيما لا يصدق به الاستقامة والسكون وجعلها الشيخ
في الخلاف ركنا لظاهر اختياره والاكثرون على خلافه وهو المعتبر ويجب ان لا يطرد
بما يخرج عن كونه مصليا في الذكرى عن بعض متأخرى الاصحاب انه لو طوطها
جدا بذكر أو قرأ بطلت صلوة لانها واجب قصر فلا يشرع فيها الطويل ثم رده
بالاخبار المذكورة على الحديث على ذكر الله والادعاء في الصلوة من غير يقيد بغير مخصوص
وكلامه متجه ويخرج من كلام المبسوط الاول ويستحب في الصلاة اتمام الذكر وصحة ما كان
ما رواه في الصحيح عن الباقر عليه السلام في ركعتين فذكر ما سلمت وما كنت عليك
توكلت واسد في خضع لك سمى وبصرى وشعري وشعري وشمي وودي ونحو ذلك
وما رواه في الصحيح عن الباقر عليه السلام في ركعتين فذكر ما سلمت وما كنت عليك
من الركوع قبل ان يشرع في النهوض سمع ان من سجد لصلى الله عليه وآله

قل سمع الله لمن حوله وانتهى مستحب قيام الى ان يركع بها صحتك وجنة دلاله على استقامته
للمجهر ولعله لما سجد لاستحياء بالاحداث في سجود اذكاره ويستحب ان يذكر ذلك
ما روى في الاثر وذكروا في اصحاب الحد الذي العاليين يقول الله وقرآنهم
واقول صل اليك يا ذا الجلال والإكرام وسحب اليك قبل الركوع للهوى الى ان يركع عند
الركوع الاصحاب وقالا بعضهم بالوجوب وهو ضعيف ويستحب ان يركع قائما ثم يركع
لما رواه حماد في صفة صلوة الصلوة عنهم رفع يديه جلا وجهه وقال الله اكبر وهو
قائم ثم ركع وقوله الشيخ في هذا يجوز ان يركع بالتكبير فان اراد المساواة في الفصل
فليس كذلك وان اراد الاختلاف فهو حق لان ذلك مستحب ويستحب رفع اليدين فيه
وفي كل تكبير وقالا لم يضر في الاصحاب يجب رفع اليدين في تكبيرة الصلوة كلها او
ليبدأ رده يديه عند ابتداء التكبير وينتهي الشيخ عند انتباهه ويوسلها بعد
ذلك سئل الله تعالى الساجدين السجود ويجب في كل ركعة سجدة واحدة
المشهور فلا يبطل الاخلال بالواحد سواء وجب لا اختار في الاصل في سجدة واحدة
الوقوف او يكون التفاوت بمقدار رابع اصابع فقط فان تعدل الاختلاف اني ما يمكن
ويرفع ما يسجد عليه فان تعدل او ما ويجب السجود على الجبهة واليدين والركبتين
اها هي الرطين والواجب في كل منها سماء يجب لا اعتداد الاعضاء بالنظر في
الاختلاف عنها ولا يجب المبالغة ولو نعت فرج بالجبهة اختار حقيقته يتبع السلام
على الارض فان تعدل سجدة على اقل الجنبين فان تعدل في الدفن ويجب وضع
اليدين في السجود عليه كما في السجود في اللغة المنصوع والاختلاف في الشريعة
ليجوز على الارض ونحوها في السجود والاختلاف خاص ويجب في كل ركعة سجدة واحدة
تعارك اما وجوب السجدة في معنى كل ركعة فالنصر والاجماع وان اكونها معاركا
بطلان الصلوة من يداها ونقصانها معا مطلقا لا بالواحد سواء فان تعدل بالاكثرة
والاقل في موضعين احدهما ان الاخلال بالسجدة في معا يبطل في الركعتين الاولتين
الاخرى عند الشيخ فهو لا عاروا به في نظري ولا دلاله فيها على ما يريد مع معا
في منها مشهورة والآخر الثاني نقل في الذكر في المختار عن ظاهر كلام ابن عقيل
الاختلاف بالاختلاف مطلقا فان كان سجودا في ركعتين الاولى

72

رضتها

عن قدام عليكم وحجابه وبكاته لا يجزئ لا التجرى منها وبين السلام علينا وعلى عباد
الصلوة لان في بعض الاخبار كلام جمع من اصحابنا ان هذا لا تعد تسليما ويجب
الجلوس له والظاهر ان هذا مع الاحتياط مع الاحتياط مع الاحتياط مع الاحتياط مع الاحتياط
لخرجه على الاقوى على الاقوى ويجب ان يقرأ ما ذكره في قوله لا يقرأ في قوله لا يقرأ في قوله لا يقرأ
او جمع الركعات او احد الركعات او احدى الركعات او احدى الركعات او احدى الركعات او احدى الركعات
سليم تسليم واحد بصيغة السلام عليكم مستقبلا ويومي ويومي ويومي ويومي ويومي ويومي ويومي ويومي
استحبابا باقاصلا بها الايناء والايمة والمفظة وان قصد الله اجريين كان مقصدا
كذلك لانه يومي بصيغة وجهه ويقصد المأمورين ايضا والله اعلم بالصواب
على بيان له قبله ولو جازت بينا وشي لا قصد باوليهما الا رد على الاول استحيابا
والثانية الايناء والايمة والمفظة فيمكن ان يكون بين والاقصة على الاصل
اختلاف الاصحاب في التشديد هل هو واجب ومستحب فقال المرتضى في اصطلاح
صحيح من اصحابنا بالوجوب بل صرح السيد بانه ركن وقال الشيخان وابن
المرج والابن ادريس بالاستحباب واختاره العلامة في اكثر كتبه واخبار الاول في
المنتهى ثم القايلون بالوجوب منهم من عين السلام عليكم ووجه الله وبكاته
الخروج منهم من عين السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ومنهم من يخرج
منهم من اخبر القايلون بالوجوب بوجوب قول النبي صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلوة
وقرأها التكميل وتكملها التسليم وجوابه او لا يصح هذا الحديث فان اصحابنا
لم يرووه مستندا وانما من اخبارهم فان المرسل لا ينفرد ببياننا بما عارض
بما سواه من سنن ودلائل ملازمة النبي والايمة عليهم السلام حتى ينفرد
وجوابه ان الملازمة من الوجوب وليس ما بلغ من الملازمة على رفع اليدين
تكبيره والحرام ونحوه ثم يقال من الذي يقع فعلم عليهم السلام انهم يتركوا التسليم
واجبا بقوله نعم وسلموا تسليما والامر بالوجوب والاشي منه في غير الصلوة هو واجب
في الصلوة بخلافه ان ظاهر الآية يقتضي ان المراد التسليم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير المأمور
بأن يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بالاقام والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم
ظاهر وجوبه من الملازمة فان هذا الركعتين بقصد الاقام ينقض زيادة

في الصلوة فالبطالان لذلك لعدم التسليم الاخرين بان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الاقراء
الصلوة فلا يكون واجبا والصلوة من اراد عن الباقي وهو قد علم ان هذا لا يعد تسليما
محدث قبل التسليم قال من صلوة ولو كان التسليم واجبا لوجب الاقراء وقد علم
الصلوة من غير التسليم قال من صلوة ولو كان التسليم واجبا لوجب الاقراء وقد علم
الصلوة ولو كان واجب التسليم بالزيادة قبل تمامها ومحبته الجلي عن ابي عبد الله
قال في نسخة في صلوة مكتوبة من غير تسليم فاعلم ان كان الالتفات فاحسوا ان كفة
التسليم فلا تعد ولو كان التسليم واجبا لا يعتبر فله ايضا في علم الاجابة مع ان
الاصل عدم الوجوب في خلاصه احتياج الغيرين ولا يخفى ان بعض هذا هو بيان
الاخوة لا قبل التناول الا مع ارتكاب شرط مع الاستدجالا وخرج من سنن الرواية
الاول والاصحاب عالمون تنزههم عن القول بالاستحباب او وجوبه
القول بالوجوب ولا يخفى من وجهه من جهة عدم التسليم بغير التسليم
فلا يتصور بذلك فساد يظهر من عبارة السيد والاصحاب انهم يستدلون
لخرجه دون السلام علينا ولا ريب ان بناء على القول بالوجوب بان في مؤلفه في غير
عن ابي عبد الله في حكاية التثنية بعد ذكر السلام على الانبياء والمليكة السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين ثم يسلم وقتضاه ان التسليم المأمور به غير هذا الاحتياط
لعل في الذكرى عبارة الشيخ في بن سعيد وظاهر ما بين الصلوة عليه
الخروج وضعفه ظاهر خبر محمد بن ابي القاسم بين الصنعيتين وقال في الذكرى
انه في اثنين لولاه قول محدث والاجابة لا تساعد على ظاهر عبارة المرتضى
ان التسليم ركن وهو ضعيف ولعله نظر الى بطلان الصلوة بالامتنان لا سيما وهو
وتحقيقه ان البطلان لوقوع المنا في اثناء الصلوة لا بالخلل بالتسليم لعدم
الخلل بل بوقوعه على القول بالوجوب قال في الذكرى ان تأخير السلام علينا على
السلام عليكم بان يتركه فيقول ولم يوجد في مصنف مشهور سوى في بعض كتب
ومواعظ بالادعاء وحديث ابي بصير يشهد له فان ظاهره ان السلام علينا
محبوب مع السلام المستحب وهو السلام على الانبياء والمليكة على القول بالوجوب
التسليم بحقيقة في التثنية من الجواب بقوله مطلقا اختيارا وعرضه مع الله

[illegible]

771

دعوت

في الثاني لغيره حتى يركع ويسجد ذكر ان من الغرام يجب مقاربه اليه لوضع الجبهة
في السجود لوضع الجبهة ثم في السجود والركوع لان استلام السجود لا يبر
سجودا ولا صدق لقدره بطول الوضوء وهو باطل باقل وسجد وسجودا وبتدبير السبيل
السجودام لا سال عدم تدل على الاسباب اذا الجمعه وصححه محمد بن مسعود
الباقر قال سألته عن الرجل يسجد من الغريم فقال عليه السلام في المتعد الوضوء
عليه ان يسجد كما سجد على الله عز وجل ان يسجد وهذا كالتسليم على الله عز وجل
وجوب السجود على الناس فتعبد بها ما سبق ولا يجب في السجود ذكر
لا يلزم بانما هو في موضع الجبهة او ليس بصلوات فلا يلزم بالاصل كقولهم وروى انه
قال فيها لا اله الا الله حقا لا اله الا الله ايمانا وتصديقا لا اله الا عبودية
حرة لك يارب تعبد ورفقا ولا يجب تكبير الاحرام في هذا السجود والاصل والقول
الصلوات في اذقوت فيها من الغريم متى يسجد فيها فلا يكبر قبل سجودك ولكن تكبر حين
وضع راسك لا تكبر السجود ايضا ثم يستحب الاتساع منه وفاقا للشيخ والعلام في المنهي
لوقوع السجود في الصلاة لا يسلم بافان جميع الاصحاب والبايع الرابع في التوا
زيم فيقول الاولى المناظرات في طمع الصلوة كما في طهر الطهارة وان كان سهوا او المأثم
وان لم يسه وكن ما منع صحتها كالطهارة بالماء النجس والمضاف مطلقا والمضروب مع العلم
بالاحجب للتعذر والردة والالتفات بربا ولو بوجه وان لم يتعد ويمنا وشمالا بركلا
او بوجه خاصه وفيما في الوقت ففعل اذا كان سائيا والنقل الكثير عاده اذا لم يكن من
الصلوة في غير التوازيه يبقى السكون الطويل بحيث لا يعد صليا وايضا هي
مكان مضروب مع العلم والهد والاعتبار وكذا في ثوب مضروب في غير مطلقا
ولو كان المكان نجسا يتعدى نجاسته او عيت مسجد الجبهة اعلام مطلقا مع سبق العلم
وهذا الوقت خاصه اذا تحدد وكذا الثوب والبدن وزيادته وكونه نقصا مع
نجاء وحل ولو سهوا ونقصا ركن واكثر سهوا ولم يذكر حتى اتى بالمنا في مطلقا
دونا في هذا خاصة على الاصح والكلام بحرفين فضاء لا غير قرآن ولا
ذكر عن ابي جابر المعصوم او احمد الابوين او مع الائمة فيمنه التساه وكذا
الحرف المهم والحرف بعد هذه وفي غلظه الاخرين الغرض انهم لم يقرروا في هذه

فقال التمس وكذا البكالام من المبادون الاخره يقول استأنا السجدة لا خلاف عند
في تولد في المأثم مما بطلت صلواته وفي البيت فاسيا خلاف اشهر البطلان به
وقيل سطره في صلواته ولا يخار من الجانبين منعه ولا صراحة في الجوار والمأثم
في المأثم والمأثم بان المأثم وقع سهوا فثبت التعارض والتناقض ويسمى الدليل
المأثم من مائة والطهارة وشرط وجود الاول وفعل الثاني موجب البطلان
وكذا فعل الطهارة بحسب ما فعل في شئ الصلوة فتعطل به وهو الاصح ولا فرق
في الطهارة من ان يكون ريشه كالوضوء والغسل ومن ان يكون ترابيه كالشعر وقد يتوهم
ببطلان من هو ان يتمكن من استعمال الماء في أثناء الصلوة اذا كان المصلي يسهو في الصلاة
وان كان يسهو في التيمم قبل الشروع في الصلوة ويندفع بان يتمكن في أثناء الصلوة ولا يسهو
الصلوة في شأنها كذلك لا ينقص التيمم انما هي اثناء وقبل الشروع كما ينقص التيمم
كذلك تنقص الصلوة ايضا وكذا ياتي الصلوة موانع صحيحة الطهارة بالماء النجس
النافع من كان عالما او جاهلا وصالحيه كونه صلواته مظهرا وكذا ياتي في الصلوة
الطهارة بالماء المقصوب مع العلم بالغصب والتعذر فلو كان جاهلا بالغصب فاسيا
فلا خلافه فقوم قوله صلى الله عليه وآله دفع عوامي الخلفا والسيان وكذا ياتي في الصلوة
الردة والالتفات وبواسوا كان بركا اليان او بوجهه وسواء كان جاهلا او عالما
او اسبه وكذا ينقطع الصلوة لو انتفت بينا وشمالا بركلا يدين مع العهد بعدة الوقت
وخارجة ويدين في الوقت فقط اذا كان سائيا ولا ينقطع الصلوة لو انتفت
بينا وشمالا بوجهه خاصة عند الوضوء بركله ولو رآه عبد الملك عن ابن عبد الله
وسأله عن التفات في الصلوة انقطعها فقال لا وما يجب ان يفعل المأثم لا التفات بالو
خاصه واعلم ان تفصيل الكلام في هذا المقام ان التفات المصلي اما ان يكون صراحتا
وقد ان لا يبلغ حد اليقين او يسل او كثير اضعاف يبلغ ذلك فاما ان يصير مستديرا
من غير التفات او التفات على التقديران فاما ان يكون في جهة خاصة ام بركله وعلم
المأثم فاما ان لا يكون من الاول فاذ اثنتا عشر صورا فاما ان كان الاكتفاء بركلا
بطلت الصلوة ان تعذر التفات المصلي في وقت واحد ووقت واحد وكان
ما سبيل بطلان ان يمين الشرف والمغرب قبله وقد دفع عن المكان احكام السيد

ان كل واحد لا يدخل بحفظ الامر بالاخر
 فانه لا يزود ما كان ثابتا في الاثر
 مني تبدل وان كان في الاثر لا تبدل
 لقراءتها ولا انقادت في فعلها
 من الاجزاء وترتيب اجزاء يعني ترتيب اجزاء
 الثاني وهكذا وانما قال اذ لم يثبت في قوة
 كونه ركن او يقتضيه لا يحسب الصلوة بالسجد بل لا بد من استيناف الصلوة
 من بعد السبب فلا تدخل في ما عني فيها ترتيب الاسباب وتأخيرها
 المنسية وان تقدم السبب وتأخر السبب مطلقا ويجب فيها ما يجب في سجدة
 فعليه بعد ما يقر فضلها وما تابعدان في الاداء والقضاء كالاجزاء وينتبهما السجدة
 في كل ركعة او في كل ركعة او في كل ركعة او في كل ركعة
 لم تنط في سبب الكلام في عدم التلاوة او في سبب التلاوة
 المذكور في بيان سجدتين في كل ركعة او في كل ركعة
 على ان يقرأ في الذكر ولو كان من انقضى من الاجزاء فلا على سجدتين في السجدة
 على ان يقرأ في الذكر ولو كان من انقضى من الاجزاء فلا على سجدتين في السجدة
 في الصلاة ولو كان من انقضى من الاجزاء فلا على سجدتين في السجدة
 في الصلاة ولو كان من انقضى من الاجزاء فلا على سجدتين في السجدة

[illegible]

في واحد او اثنين لم عقب الى ذلك في
لا يجب عليه شي الا اول قرب وكذا لا يشك
في ان يفتي انه لا ان لا يفتي في عدم السهو ولا في
طريق الشك فيه بنى عليه لان محصل البقين عرفي كثر من الاحاد فانما يقتضي عتق
للسهو فالحرج والعرف والصادق والرفع على الثلث فابن عليه واجمع
في كل الاربع فليس في الفرق ولا فرق بين الاول والاولين ولا بين الاولين والآخرين
اذ ذلك ويظهر من كلام ابن ابي عمير ان عليه الظن بعرفه الاولين وان الاولين
يطلق الظن بالشك فيه ما وان غلب الظن فان ارادة فهو بعيد وخلافه فتوى الاصحاب
تقتضي عموم الادلة ذكر في الذكر وفي قوله ولا مع غلبه ظن الح ناسخ لان مع غلبه عن
التي في شك في سواها وكذا لا يشك فيه ولا يبعد السهو في ما في وجوب تداركه من المخرج
وقوله اذا كثر عليك السهو فامض في صلاتك حتى لا يبق لك الباقي اذ كثر عليك فافض
على صلواتك فانه لو كان يدرك الشيطان ويخلف الاصل او في حد الشك
قبل ان حد الكثرة الى سهو ثلث او اربعة او خمسة او ستة او سبع او ثمانية او تسعة
واحد وفيه واحد تسمى او تسعة او ثمانية او تسعة او عشرة او عشرة او عشرة او عشرة
الرجوع الى العرف في حد الكثرة اذ عاذه الشرح في الثاني الى عرفهم في حاله يصر عليه والمفاد
انه يحتمل تواليه ثلاثا في ثلث فافض او في ربيعة واحدة فيسوي المراتب الواحدة
الوجب وعدم حقوق المبطول يظل كما كثره اذ لم يعرف من السهو في ذلك صلواته
ولا فرق في ذلك بين الاولين والآخرين وبين الرباعية والثنائية والثلاثية وثلاثة
او اربعة او خمسة او ستة او سبعة او ثمانية او تسعة او عشرة او عشرة او عشرة او عشرة
كثيره بقوله الباقي فامض على صلواتك فانه لو شك ان يدرك الشيطان وان
لوجبه سنائة راجية ولو يدرك بعد الشك في بايلينه فلو كان ولا فاعاد الشك في
جهان اقرب ما ذلك ان سوغنا فعله وار فالاقرب الابطال للزيادة انهي سهو
في السهو فلو كان من الصلوة ذكره في الذكر في ما راجح يحتمل الكثرة الجزئية الذي
تلك كثره في الصلوة مرارا وتكرارا فالكثرة في سقوطه في سقوطه في سقوطه في سقوطه
كثرة

في واحد او اثنين لم عقب الى ذلك في
لا يجب عليه شي الا اول قرب وكذا لا يشك
في ان يفتي انه لا ان لا يفتي في عدم السهو ولا في
طريق الشك فيه بنى عليه لان محصل البقين عرفي كثر من الاحاد فانما يقتضي عتق
للسهو فالحرج والعرف والصادق والرفع على الثلث فابن عليه واجمع
في كل الاربع فليس في الفرق ولا فرق بين الاول والاولين ولا بين الاولين والآخرين
اذ ذلك ويظهر من كلام ابن ابي عمير ان عليه الظن بعرفه الاولين وان الاولين
يطلق الظن بالشك فيه ما وان غلب الظن فان ارادة فهو بعيد وخلافه فتوى الاصحاب
تقتضي عموم الادلة ذكر في الذكر وفي قوله ولا مع غلبه ظن الح ناسخ لان مع غلبه عن
التي في شك في سواها وكذا لا يشك فيه ولا يبعد السهو في ما في وجوب تداركه من المخرج
وقوله اذا كثر عليك السهو فامض في صلاتك حتى لا يبق لك الباقي اذ كثر عليك فافض
على صلواتك فانه لو كان يدرك الشيطان ويخلف الاصل او في حد الشك
قبل ان حد الكثرة الى سهو ثلث او اربعة او خمسة او ستة او سبع او ثمانية او تسعة
واحد وفيه واحد تسمى او تسعة او ثمانية او تسعة او عشرة او عشرة او عشرة او عشرة
الرجوع الى العرف في حد الكثرة اذ عاذه الشرح في الثاني الى عرفهم في حاله يصر عليه والمفاد
انه يحتمل تواليه ثلاثا في ثلث فافض او في ربيعة واحدة فيسوي المراتب الواحدة
الوجب وعدم حقوق المبطول يظل كما كثره اذ لم يعرف من السهو في ذلك صلواته
ولا فرق في ذلك بين الاولين والآخرين وبين الرباعية والثنائية والثلاثية وثلاثة
او اربعة او خمسة او ستة او سبعة او ثمانية او تسعة او عشرة او عشرة او عشرة او عشرة
كثيره بقوله الباقي فامض على صلواتك فانه لو شك ان يدرك الشيطان وان
لوجبه سنائة راجية ولو يدرك بعد الشك في بايلينه فلو كان ولا فاعاد الشك في
جهان اقرب ما ذلك ان سوغنا فعله وار فالاقرب الابطال للزيادة انهي سهو
في السهو فلو كان من الصلوة ذكره في الذكر في ما راجح يحتمل الكثرة الجزئية الذي
تلك كثره في الصلوة مرارا وتكرارا فالكثرة في سقوطه في سقوطه في سقوطه في سقوطه
كثرة

بركنين من قيام لاجل ان اثنين وسبعين سجدة واحدة وان كان قبل السجدة وبطل صلاة
مؤدية صورة امر في الصوم الرابع والخمسة اوتة ومخاطبة بركنين من قيام
لاحتمال الاثنين من جلوس او ركعة من قيام لاحتمال الثلث وسبعين من قيام واحتمال
بمخاطبة بركنين من جلوس او ركعة من قيام واحتمال الثلث وسبعين من قيام واحتمال
الاحتمال وان كان بعد الركوع وقبل السجود بطل صلوة ما رزق في النوع الرابع
واحد ومخاطبة بين الاثنين والثلث والرابع والخمسة والست وحكمها معلوم
ما سبق لانه ان كان بعد السجود يصح صلوة فيتم ومخاطبة بركنين من قيام الاحتمال
الاثنين بركنين من جلوس او ركعة من قيام لاحتمال الثلث وسبعين للزيادة
وان كان قبل السجود بطل صلوة في جميع صور عدم اتمام البناء ^{سنة}
تم ولو تعلق الشك بالسابعة فمما زاد امكن النجاء بالاحكام فيها لما فرغ من القسم الثالث
شرح في القسم الرابع مما يتعلق بالشك بالسابعة فمما زاد امكن النجاء بالاحكام
السابعة منه قال في الصلوة ^{سنة} في كل ركعة في جهرية فاحذر فكل موضع امكن فيه
البناء على احد طرفي الثلث او السابعة ثم يبطل الصلوة وباعدها بطل مثلاً لو كان الشك
بين الرابع والخمسة والست والسبع يصح صلوة ان كان قبل الركوع فيجلس ويتم صلوة
ومخاطبة بركنين من جلوس او ركعة من قيام لاحتمال الثلث لانه في الحقيقة شك بين
الثلث والرابع والخمسة والست وسبعين للزيادة وكذا يصح صلوة ان كان بعد السجود
فيتم صلوة وسبعين للزيادة المحتمل وان كان الشك بعد الركوع وقبل السجود بطل صلوة
لعدم اتمام البناء ما رزق وهكذا فليتام ^{سنة} الله تعالى ويعتبر الاحتياط اليه
اصلاً ركعة واحدة او ركعتين قائماً او جالساً في فرض كذا اذا او قضا لوجوبه ما تلا
قوله الى الله على الجزية والتسليم وجميع ما يعتبر في الصلوة ويتعين الحمد وحدها حقاً
ولا يخفى التسليم ولو تحلل الثاني منه وبين الصلوة في الابطال فولا اتمامها اتم
في الثانية والسابعة تردد ولو ذكر قبله النقصان فلا ركة او بعد لم يلتفت في ذلك
في ثباته وسكناً في صورته تحلل الثاني وفي ذلك الاحتياطين الا ان يكن المدة به
مطابقة لتمام تحريمه انقطع والا تمام ولو خرج الوقت نوى النقصان ولو اتم
الفرض وجب عليه الاحتياط لم يخفى منه وكان في وجب عليه الجزاء فان قلنا بالبطلان

نوت

يتمل الثاني اعادها ح والاولى بالجزء ^{سنة} ان يبرأ ما صحب انه لا بد في صلاة الا
اليه ويكفي الافتتاح لانها صلوة فعلت بعد تسليم فيجوز في ذلك كغيرها ولو لم
يتم ركعة احتياطاً او ركعتين قائماً او جالساً في فرض كذا اذا او قضا لوجوبه ما تلا
قوله الى الله على الجزية والتسليم وجميع ما يعتبر في الصلوة ويتعين الحمد وحدها حقاً
ولا يخفى التسليم ولو تحلل الثاني منه وبين الصلوة في الابطال فولا اتمامها اتم
في الثانية والسابعة تردد ولو ذكر قبله النقصان فلا ركة او بعد لم يلتفت في ذلك
في ثباته وسكناً في صورته تحلل الثاني وفي ذلك الاحتياطين الا ان يكن المدة به
مطابقة لتمام تحريمه انقطع والا تمام ولو خرج الوقت نوى النقصان ولو اتم
الفرض وجب عليه الاحتياط لم يخفى منه وكان في وجب عليه الجزاء فان قلنا بالبطلان

من ان مثل الامر يتيقن لا بد من اعادة في الاصل من انه في النقصان قبل فعله
واذا ذكر النقصان بعد فعله كسر قبل خروجه عن العدة والاولى لاعادة في صورتين
المذكورتين في الاحتياط وورد في اثنا الاحتياط تمام الاعمال في قطع الاحتياط
الاقام ليس مضيقا عليه من لاشك ان الاقام اول حتى لا يلزم البطلان اذ لو خرج وقت
الصلوة ولم يأت بالاحتياط نوى مستحاضا القضاء لكان به خارج لا فية ولو علمه
من وجب عليه الاحتياط لم يخرج لعدم اتيانه بالمأمور به بما أحق الاجزاء لاتباعه
وزيادة ذكره في الذكرى والاول هو الحق وكذا لو اعادة الصلوة من وجب عليه الجزاء
بجدة والشهادة لم يخرج لما في نوايا اعادة الصلوة في الزمان المذكور فان قلنا يبطلان صلوة
الاصل لو غلبت في بينهما وبين الاحتياط والجزم بعيد صلوة الاصل لان الصلوة المارة في
بها في كثير من لم يتل بالبطلان ياتي بالجران لان وجود الصلوة الماتى بها كعدمها
سنة الله تعالى في الثالث في القضاء وهو واجب مع بلوغ حين الفوات والفعل والاسلام والاسلام
من الاعا، المستوعب للوقت وكذا في الحضر والنفس لا النوم والسكرو والردة وان كانت
فطره ولو شرب لم يرد فاستوعب فان جزم بكونه حر قلا او شربا لم يفسد ولا قضاء ولا
ولو استحسن الخالف اجازة ما كان صلاؤه ويسقط عنه الكافر بالاسلام وكذا في الصلوة
من الواجبات لا احكام المردف السابق ونحوه اذا قات الصلوة الواجبة لم يستوجب
تناوبا باجماع العلماء لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاؤه او نسيها فليصلها اذا
ذكرها لان الصوم يجب قضاءه بنحو الفرائض والصلوة اكدر من الصوم في اوجوب
وجوب القضاء وانما يجب على الصبي والمجنون القضاء اجماعا لقوله من رفع القلم عن الصبي
حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفقه وكذا الكافر لقوله من اقبله من الاسلام يجب قبله وان كان الاذكار
واجبا عليه الا انه سقط عنه القضاء وترغيبا له في الاسلام ولا يجب قضاء ما فات بالاعا
المستوعب بوقت الصلوة الا ان يدرك العزيمة والصلوة في اول الوقت وركعتاه
الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار قال سالت عن المغمي عليه يوما واكثر هل يصح ما يصح في
م لا يثبت في الصوم ولا في الصلوة وكذا لا يجب القضاء على الميوسر والسفاهة مع
ان لم يوت الصلوة الا ان يدرك الطهارة والصلوة في اول الوقت اول الطهارة وطهارة
معه في اول الوقت للجماع ويجب القضاء على المنائم بلا اجماع وكذا يجوز على السكران لان

في القضاء

الفرض ولا النوم بين منعه من وجوبه وبيان جمع الحكم
المتردد كل ما فات من رده باجماع الاصحاب خلا في ان حقيقته وما كان لها
يت عليه بعد اعادة قاده وجوبها عليه فيجب عليه قضاءها مرة الفوات كالمسلم
في المسلم من كان فطر باجماع المخالف لقوله من الاله لا يجب اقبلا ولا نفا
في طهارة في الاذكار فلا يجب قضاءها كالاصل والميوسر بالفرق بان المتردد حكم
في الجملة في حق الاله بعد استلامه اليقين من المتردد مع الفرق بين طهارة في طهارة
دواء من قبل حصول الاعا، المستوعب فان جزم بكونه معذور او لا وجب وقال العلامة
في الشرح وجب القضاء على من شرب دواء من قبل او ان يطول زمان الاعا، به اما اذا اكل غذا
مؤدبا قال في الاعا، فانه لا ينقص ومن فقد المظهر المائي او الترابي حتى خرج وقت
في سقوط القضاء عنه خلاف قال الشيخ والسيد المرتضى يسقط القضاء وقال الهيد
لفضي والا قرب الاول لانها صلوة مشروطة بالطهارة فلا يصح بدونها وسقوط اداها
يستلزم سقوط قضائها وقال ابن ابي عمير انه يصح ان يسقط الصلوة عنه اذا وجب
القضاء ولو استبصر المخالف اي صار غير الامامي اما ما كان صلاؤه زمان المخالف لانه
مسلم ومن حصلت في زمان اسلامه فيكون مجزى عنه ولا نه لما سئل الباقوم والصادق عن
الرجل يكون في بعض هذه الامور ثم يتوب بعد كل صلوة صلاها او صوم او زكاة
او حج او ليس عليه عادة شئ من ذلك غير الزكاة فانه لا بد ان يودمها الحديث وكما
الصلوة عن الكافر بالاسلام كذلك يسقط عنه بالاسلام غير الصلوة من الواجبات كما
صوم الاحكام الحديث السابق ونحوه كوجوب غسل الجنابة والميض والنفاس وجوب
غسل يديه من جاسة البول والغائط والدم وغيرها سلم الله تعالى ووفيه
يذكر والاصح عدم وجوب الغفره وان حدثت الفانية او كانت من يومه ولا
ويستلزم احوط فيصح الاداء والفعل من عليه قضاء وكذا القضاء عن الضر ولو تراجعا
يجوز ان يرب في الفرائض والجران كاقاب ولو نسيه امكن وجوب تحصيله بالترك والاداء
السقوط ومراعاة العدة تماما وقصر جميع الشروط والواجبات من الحيض
المقبرة في الصلوة وان لم يكن مقدور حين الفوات ولو غفرت فصح بحسب مقتضى
ولو نسيها ولا ينتظر التمكن فان فاسد حاله الا الطهارة لا خلاف في وجوب القضاء

الحج

القضاء مع الفرائض في ذلك موضعين أحدهما في قضاء ما كان في
 يومه ينطبق قال العلماء التذكرة وسر العمل أنه توسع لا يتحقق فل
 لو أن تعلب في الظن الموت فتصيب الفعل كالواجبات التي مدت إلى
 الأبد فإن ولا اختار ما سوت بالقضاء دون غيره والأول هو الذي يكون
 لو فات ذلك الوقت وسوغ خلاف الإجماع وللأحد أن يثبت الصبح الذي
 الفريضة من تسبب المبادر والله للأمر بالمسارعة إلى فعل الخير والنجاة
 وقال الشيخ إن السيد لم يرض بوجوب تقديم الثانية بل تعددت أو على الحاضر
 ما لم يصيب الحاضر وقال ابن بابويه الأول تقديم الحاضر وقال بعض
 على الحاضر إن أخذت الثانية والأفلا قال بعض يحسب التقديم إذا كانت الثانية منقضية
 ولو تعددت لا مطلقا ولا ريب أن التقديم لو طرأ كان الوقت موسعا فيصير
 والظاهر من وجوب عليه القضاء وكذا يجوز القضاء عن الغير من حيث عليه القضاء ولو كان القضاء
 عن الغير تبرعا وكما يجب الترتيب بين الواضعات خلاف من العلماء في أن يصلي الظهر
 سابقه على العصر والمغرب على العشاء كذلك يجب الترتيب بين الفوائض فلو أنه صلى
 يوم وجبان يبدل يصلي قبل ظهره قبل عصره وهكذا ولو فات ظهر يوم وعصر سابق
 وجبان يقدم في القضاء العصر على الظهر عند علمنا إجماع لقوله من فاتته صلاة فريضة
 فليقضها كما فاته وكما فاته ولأن القضاء انما هو الاتيان بعين الغائب في غير الوقت المفترق
 له وقال أبو حنيفة تبره ما لم يدخل في التكرار وقال الشافعي لا يترتب وكذلك الجهر إن
 مثلا لو نسي سجدة ثم التفت إلى الصلاة على النبي فذكره يجب أن يقضي السجدة أولا ثم يقضي
 التشهد ثم يقضي الصلاة أو نسي سجدة من التيمم والتشهد من العصر والصلاة من المغرب
 ونسي سجدة من كل واحد من هذا الصلوات يجب تقديم ما من الظهر على ما من العصر
 على المغرب وما من العصر على ما من المغرب ولو نسي ترتيب الفوائض قبل يجب تحصيلها
 لتكرار لأنه يمكن مزاها ما وجب عليه على هيئة يتعين عليه ولا يمنع منه ربه على
 كما ترى في وجه وجهها مثلا لو فات ظهر وعصر من يومه وجب الترتيب في
 الظهر من بين بينهما العصر وبالعكس في بقول لو فاتت صلاة من يومه لا يعلم ترتيبها قبل
 فيها احتمالان باعتبار التقديم والتأخر فلو قضيت الصلاة في وقتها لم يخلو حالها

عدد الصلوات في الأجر من سابقين ولزمت في النهار بعد فرائض ثلاث أو بعد فريضة
 حاصل من غير عدد الصلوات في الاحتمالات السابقة ولو أنه أتى بها خامسة أو سابعة
 ماية وعشرين حاصل من غير عدد الصلوات في عدد الاحتمالات وعلى هذا القياس
 فلو أتى بها أكثر من ذلك الصلوات على وجهه سبط على جميع الاحتمالات بل وكذا
 فيما لا يقع الصلوات بأي ترتيب لقمان ونشرها كان ذلك ناقصة من عدد
 صلواتها واحدة وعين ما يابى به خلافاً لأولى يصلي الظهر والعصر في يوم
 به ما بالعكس كما مثلاً أو لا في الثانية يصلي الصبح ثم الظهر ثم العصر ثم الصلوات
 من أخرى كذلك ويجوز ما يابى به وعلى هذا القياس والأصح سقوط الترتيب في كل
 مع عدم العلم كيف بالإيقاظ والأصل براه الألف من الزيادة فتخرج في الاتيان بها
 شاء أولاً ويجب القضاء رعاية العدد تماماً وقصره ولو أنه صلى صلاة قصرها تماماً
 في السفر وأخرى خلاف من العلماء ما حكى عن المزني أنه قال يقضي قصرها اعتباراً بحالة الفطر
 وقبيل ما على المرتضى فإنه ينقض من قعود وإن قام حاله الصحة وكذا فاقول ما يقتضيه
 سيما وهو فلو كان الأمر به فلا يستقر في ذلك فلا يستطير ركعتين والمريض عاجز
 القصر رخصه فاعرضه عن رخصه عند جوبها ولو فاتته صلاة سفر فضاها قصرها
 إجماعاً وحضر عند علمنا إجماع وقال الشافعي في أحد قوليه والمزني يقصرها في السفر
 تماماً لأن القصر رخصه من رخص السفر ويطلب من فاته وهو ضعيف لقوله على كماله
 ويجب في القضاء رعاية الشروط والواجبات من الهيئات وغيرها المعبرة في الصلوات
 لم يكن مقدورها عين الفوات مثلاً لو فاتته صلاة جهنم يجب عليه القضاء ما كان له
 رخصاً وقضاهما نادراً وأولها لقوله في رخصها كما فاته وقال الشافعي إن ذكرها
 بالليل فأن ذكرها بالليل جبر وقال لا ريب أن ذكرها بالليل لم يجز ذلك كراهية
 الشافعي بالليل للوقت فيفوت بقوله والواجب لمن كان من غير الوقت ولو أنه
 أتى من الغبرة أو الصلوة قضى بحسب قوله ولو لم يوسا ولا ينظر التمكن وإن
 تركها إلا أن القضاء واجب في حال القدرة وغيرها والمكان المجزئ في الصلوة
 يعجز في حال القدرة ولو أنى بحسب مقداره إلى ما لم يسهل فيكون جوازه في ذلك
 ولو فعل من غير ما لا يقضي بدون الظاهر بل لا يمكن من الظاهر لأن صلوة لا ينعقد

١٥٤

والمسافر المستلزم له في كل صلاة من صلاته في كل وقت
ركعتين بغير صلاة. والصلاة في كل وقت بغير صلاة
فلا يجوز له في كل وقت من الصلاة في كل وقت
عليه فلا يجوز له في كل وقت من الصلاة في كل وقت
فيه كالصوم والحج والعمرة بالنية في الصوم وظاهره الشيخان
ابن أبي عمير وابن ابي عمير والعلامة في كل صلاة بغير صلاة
وقال ابن ابي عمير من كان عليه صلاة وجب عليه في كل صلاة
اجزاء فلا بد من شرط فحين كل اربع بن فارق لم يجد
لا بشرط كمال الوقت الوفاء فليكن الامر به عند بلوغ بنا على انه يحجب فانها لا بد
النية والعموم لغيرها السفيه وفاسد الرأي فغنى الشيخ لا يحجب فيمكن انفسار القضية
قال الشهيد وجوبه اوجب بالعموم والشيخ يوجب ان لم يثبت عند منع السفيه
والفاسد من الجنب هو الذي لا بد من وجوب القضاء عليه والفتوى على هذا وان كان لا بد
الوقت حاله الوفاء لا يقع التمسك على الجنب في الجنب وقضية الاصل يستغنى علم القضاء بالما
وقع الاتفاق عليه الا انه ليس له الاستمرار في الخطا بهما والصلوة لا يقبل التمسك
الذي يمكن الجواز لان الفرض فعلها عن الميت فان قلنا بجوازها وتبرع بها متبرع بغيره
ايضا ذكره في الزكري لو مات هذا الذي لا قربان عليه لا يحجب القضاء الاصل لا انفار
على المتقين سواء تركها على اوليها او لم يتركها على ايديهم بقضاء عنه فانما قربانها
عن الولي وجوب العمل بالارادة الوصي ولو عين لها ما لا يفتقر الى المشاورة وصحة الوصي
لانما يفتقر الى المشاورة في كل ما لا بد من الاصل ويتفرع من ذلك ان يكون ارادة ولم يوص
الواجب للصلوة كالموت في كل وقت من وقت متعلق بمثل الحال الموصى كالموت في كل وقت
فحينئذ من اصل الزكوة والصلوة متعلقة بالبدن في كل وقت من وقت متعلق بالبدن في كل وقت
فحينئذ في اعادة على اصله والضابطان كل واحد من متعلق بالبدن في كل وقت من وقت متعلق
الزكوة وانما من المتعلق مع الوصية كالصلوة والوصي ما لا يفتقر الى المشاورة لا يخرج من
سواء الله نعم الزكوة والقصر وهو خلاف الاجتزاف من الله عليه وله سبيل الى
السفر وشروطه من ربي الفصل معلوم فلا يتصل بها بما هو واجب الا في وقتها

وفي الصلوة اذا اراد ان يركع او يصلي في كل وقت
في كل وقت من وقت متعلق بمثل الحال الموصى كالموت في كل وقت
فحينئذ من اصل الزكوة والصلوة متعلقة بالبدن في كل وقت من وقت متعلق بالبدن في كل وقت
فحينئذ في اعادة على اصله والضابطان كل واحد من متعلق بالبدن في كل وقت من وقت متعلق
الزكوة وانما من المتعلق مع الوصية كالصلوة والوصي ما لا يفتقر الى المشاورة لا يخرج من
سواء الله نعم الزكوة والقصر وهو خلاف الاجتزاف من الله عليه وله سبيل الى
السفر وشروطه من ربي الفصل معلوم فلا يتصل بها بما هو واجب الا في وقتها

107

فيكون من غير ان ينقطع الحصر بالوسيلة التي هي
 من غير ان ينقطع الحصر بالوسيلة التي هي
 انقطع من غير ان ينقطع الحصر بالوسيلة التي هي
 انقطع من غير ان ينقطع الحصر بالوسيلة التي هي
 انقطع من غير ان ينقطع الحصر بالوسيلة التي هي
 انقطع من غير ان ينقطع الحصر بالوسيلة التي هي

لما وقع من بيان الشرط الرابع في بيان الشرط الخامس وهو استمرار الفضل فلو
 قصد المسافر ثم مرجع عن قصد فان كان جاعلا بلوغ المسافر فلا اثر له ما لم ينو
 المقام بل يصل الى بلد وان غلب الرجوع قبل بلوغ المسافر ثم يذا بم لو لم
 على اقامته عشرة مطلقا اي سواء كان قبل بلوغ المسافر او بعده وهو مخصوص عن
 علمه واسل بينه وكذا يوم لو خرج من اقامته عشرة ايام من احواله غير خلال المسافر
 يعني بعد من احواله عشرة ايام من احواله عشرة ايام من احواله عشرة ايام من احواله
 الذي قبل موضع المقام مسافة لانه لا يترشح ان يسهل في المسافة التي هي المقام على
 موضع الاقامة في قصر الطريق الى ان يسهل في المسافة التي هي المقام على
 مسافة الى بلدان او سماع الاذان ليصير ربه بحكم الذي كان يوم اذ خرج منه
 ان يسهل في المسافة التي هي المقام على اشكاله في المسافة التي هي المقام على
 المقام في بلد او قرية او محلة او بلاد لا بين العازم على استمراره بعد المقام
 منه والظاهر ان يوم لا يحسب يوم كاملا الا لفة فلو نوى المقام عند الزوال
 فانه ان يسهل في المسافة التي هي المقام على اشكاله في المسافة التي هي المقام على
 دخول الحرم اعد وح ذكره في المسافة التي هي المقام على اشكاله في المسافة التي هي المقام على
 على اقامته عشرة ايام بعد ان تم المسافة ثم مرجع عن يوم لا
 فاما على التخييل فيضاد لو لم يكن الا ان يسهل في المسافة التي هي المقام على
 ويخرج الوقت ولا يصلح الا او سنيانا في الاقامة به وجهان يظهر
 استحقاقها في انهم فاما عدم صدقها بالاولى لا يستحقا

وما ذكره من ان يوم لا يحسب يوم كاملا الا لفة فلو نوى المقام عند الزوال
 فانه ان يسهل في المسافة التي هي المقام على اشكاله في المسافة التي هي المقام على
 دخول الحرم اعد وح ذكره في المسافة التي هي المقام على اشكاله في المسافة التي هي المقام على
 على اقامته عشرة ايام بعد ان تم المسافة ثم مرجع عن يوم لا
 فاما على التخييل فيضاد لو لم يكن الا ان يسهل في المسافة التي هي المقام على
 ويخرج الوقت ولا يصلح الا او سنيانا في الاقامة به وجهان يظهر
 استحقاقها في انهم فاما عدم صدقها بالاولى لا يستحقا

111

في سنة ١٢٨٥ هـ

[illegible][illegible]

120

نية حيث قال في آخره من منزله وقد دخل الوقت وجب عليه...
 في حله على التمام ان يعيق التمتع...
 الوقت وانه قد انقضى الوقت...
 فان لم يكن قد انقضى...
 الوقت باق والاصل...
 سواء اذا انقضى...
 ثم انقضى...
 الاداء في الاخر...
 الوقت والسفر...
 وانما...
 على من اهل هذا...
 يخرج واما الثاني...
 الله عز وجل...
 حتى يدخل بينه...
 سفر والقصر...
 تكرر والقصر...
 المدينه...
 هذه الموضع...
 في مسجد الرسول...
 الذين...
 ومنهم...
 على الارض...
 المقام...
 حتى يخرج...
 بين...

المسافر حيث انه فاعل في الزمان...
 في الزمان...
 في الوجه...
 بكل واحد...
 وانما...
 او في...
 باطل بل...
 ما قد سيرا...
 القصر...
 ان لم يكن...
 ادخلوا...
 وان...
 قصد...
 حيث يكون...
 كما نفذ...
 في قول...
 من كان...
 الذي...
 البعض...
 على...
 في...
 فان...
 في...
 سفر...

113

فمن هذا لا يحتاج الى مقارنة الامام ولا الى تعريف كيفية الصلوة وليس فيها اكثر من اربعة
الامام في الثانية فتدبر لم تفرق بين وضوئها كون العدو في قوته يخاف هجومه واما
فراق المسلمين في قتيلا لا اريد وكونه في خلاف جبهة القبلة ويخبر من هذا الصلوة
وبين ذات الوقوف ويخرج من ذلك ان المسلمين في قوته يخاف هجومه لا يحصل الفرقه
والانكسار في الفرقه الى اربعة لسبب طول بيت الفرقه المصاحبه ويختار ذات الوقوف
لانها من غير انفسه سر الله نعم وان كان العدو في جبهة القبلة من يات بخاف هجومه و
ان كان الاخرى منهم صفين واحمرهم جميعا ويركع فاذا سجد تابعه الاول والآخرين
الثاني فاذا قام سجد الحارسون وحرس الساجدون والاولى اشغال كل صف الى جوف
الآخر ولون كانت الحراسه والسجود واحده كل صف بها في ركعه واحد او
بها في ركعه واحد او اختص بها احد الصفين في الركعتين او اكثر المصنوف
شربوا في السجود والحراسه امكن الجواز وفي صلوة عسافان ^{لانها من الصور}
الثانيه لصلوة في شرع في الصور الثالثه وفي صلوة ^{في صور الاول}
جامعه على اثني عشر ركنه ^{في صور} بها ان يقوم الامام ويصف الى اليمين
صفين ولا يخرجهم بهم جميعا ويركع بهم ويحذف باة والخاصه بقوم الثاني
للحراسه فاذا زاد بالاي سجد الصف الثاني فزح الامام بهما ثم يسجد بالذي يليه
وبوم الثاني فاذا جلس سجد الحارسون وحرس الساجدون وانه ولي ان ينقل
كل من الصفين مكان صاحبه فركع الامام بهما ثم يسجد بالذي يليه ويقوم الثاني
كانوا لا حراسه فاذا هم سجدوا وسلم بهم جميعا لان ابا عاشق الزمري
قال كما مع رسول الله ص بعضا ان فضائلا ^{انظر} فقال المشركون لقد اصبحنا
لقد اصبحنا غفلة لو نما حلفنا عليهم ومهم في الصلوة فزلت اية القصر بدم الغفلة
فقال بعضهم ان من اية هم صلوة هي احتيا لهم من اولادهم فزحوا بغير اية
بذلك فلما حضرت العصر نام رسول الله ص يستقبل القبلة والمشركون امامه فحدث
خلفه رسول الله ص صف ووصف بعد ذلك صف آخر فركع رسول الله ص وركع
جميعا ثم سجدوا سجد الصف الذين يلونه وقام الآخرون يحرسونهم في السجود
مولوا السجود وقاموا سجد الآخرون الذين كانوا خلفهم فزح الصف الثاني

ليه وقدم الصف الاخير الى مقام الصف الاخير ثم ركع رسول الله ص وركعوا جميعا
ويحذف الصف الذي يليه وقام الآخرون يحرسونهم فلما جلس رسول الله ص والصف الذي
الذي يليه سجد الآخرون ثم جلسوا جميعا وقال العلامة في التذكرة وخلفه ^{في}
بشرائط ان يكون العدو في جبهة القبلة لانه لا يمكن حراسه في الصلوة الا كذلك لانه
فيحرسونهم الثاني ان يكون في المسلمين كثرة يمكنهم معاحضة بعضهم بعضا وان يرفوا
مع احد بها ويحرس الثانيه معه الثالث ان يكونوا على جمل او على جملتين
لا يحول بينهم وبين الصبار المسلمين جليل من جليل وغيره ليتفوقوا كبساتهم والى
عليهم ولا يخاف ان يكون لهم وقال فيها ايضا هذه الصلوة لم يثبت بقاها على طريق
صحيح عن اهل البيت ع فعندى من انهم لم يثبتوا هذا من هذه رواية شريفة
في النقل كسائر المشهورات الثانية وان لم يفعل باسائده صحيحه وقاد كحالهم
وجوارها وكيفية متبعها وجوز العكس في الحراسه والسجود يعني يحرس الصفين
بالاول ويسجد صف الثاني واخفاه الشافعي لان صف الاول ان ياتي الى الصفين
جنه من خلفهم ومنعون المشركون من الاضلاع عدا المسلمين ^{في} ولا يتم ويجوز ايضا
اختصاص كل صف بالحراسه في جميع افعال ركعه واحدة او افعال ركعتين
الحراسه في السجود فقط ويجوز ايضا ان يحرس في الركعة طائفة واحدة او يحد
وطقت وكذا يجوز ان يركع الامام القوم صفين واحرس صفان او صف وثلاثة
فترجوا في السجود والحراسه ^{سجد الله وان الخ القائل انه في السجود}
تعددت الهيئات السالفة صلو بحسب الامكان رجلا او رجلا الى القبلة وغيرها
مع عدم امكانها ويسجد الركعتين على قوسين سرجه او عرف ذابته فان تعدلوا
وكذا الماشي والسجود اخص ونقص العمل الكثير مع الحاجة اليه وشرع الحجة
والا ان كانت الحجة ومع تعدل افعال ولا ذكاري بحري عن ركعة بالسجود لا يبيع
مع اليه والبكر والتشهد والتسليم ولا يحل اعادة وان من ولو كان عاديا ايضا
او فانما الرخف امكن الوجوب كما فرغ من الصورة انما له صلوة للوقوف شرع
في الركعة والايعة وفي صورة شدة الوقوف وبشي صلوة المطاردة والمسافة وفي
ان يفتي الحال في تمام الاطال وقوة الزوال وعدم التمكن من الاقوال على الوجوب
السابعة

وم

116

في ملو مناعة العدد الا المغرب والصبح فانما يجالها ويغفر اليه في الكيفية فلو
وكما انما وشاء مستقبل القبله مع الامكان ولا الحرام وغير القبله مع عدمه
يركعون يسجدون ومع عدم التمكن يسجدون كما ويجعلون السجود
انفس لقول الباقر وميجل السجود لخفض الركوع ويجعل الركوع على ركوب
مرجه او عرف دايته ان لم يكن النزول قال في الصحاح الركوب السرج ولا ضعف
في اشهر من الركوع لان فاعولا ليس من ايديهم والمركب بالضعف اسكان الركوع
ويضعه افضل الكثير مع الحاجة كالصبر بالثبات والطمع بالثبات في شريح الجماعة في
صلوة شدة الخوف وان اختلفت الجهة لم يسلوا عليه في صوب وجهه كاستلزام
حوال الكعبة ولو استلزم ذلك في ذلك وغيره من الاعمال سقطت عنه افعال الصلوة
من القراء والركوع والسجود واختار عوض كل ركعة تسبيحة واحدة صورتها
بسم الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اعلم من اليه لقوله عز انما الاعمال بالنيات
فانما لكل امرئ ما نوى ويجب يسره في ايام لقوله عز عز بها التكبير يملن سجودها
للعقل فلا يسقط في يومين بالثبات في الشان من انه ذكر يثنى ان يجامع افعال
ومن اختصاصه بحاله الجاهل واصاله بانه المنة والمعتد في الاول في حجب التمسك
عز القراء بالي جوب اذا مرقت هذا فلا اعاده عليه وان من عند علمائنا لا يعادها صلوة
ما يوردها فلا يستعقب القضاء ولقول الباقر في ذلك كانت المسابقة المعانقة و
تلاهم افعال فان امر المؤمنين في ليلة صيفت وفي ليلة الهرب لم يكن صلواتهم
والصبر والعشاء كل صلاة الا باليكبر والتهليل والتسبيح والتهليل والثناء
تلك صلواتهم لم يامرهم باعادة الصلوة اما لو كان ظاهرا بقاله او فاد من الخوف
اكثر وجوب لا اعاده لان الفرض على خلاف الاصل فيفسد على موضع التمسك ولا ان
الموجب للترخص في دفع عن النفس في محل مباح فلا يثبت بالوقت وفيه
نظر قال في الصحاح يحذف اليه تحفا شتي والترحف الخيش ويحذفون الى العدد
سلا الله نعم وفيه الخوف بقية بحسب الامكان فصل وكل سبابة سواء
في فضلهم والكيف حتى السيل والسبع ولو انكشف خطا طنه وقيل صلواتهم
والموكل والموخل والفرق بجران الممكن من الكيفية ولا يفصل الامم السفر والوقوف

الوقاات الصلوة المكتوبة حال الخوف فاذا كان نقصها زمان الامن يحبان بقية باقية بالهبة
اجبة في زمان الامن بحسب الامكان فلو قامت زمان الخوف بغیر القبله وجبان بقيةها
يومان الامن مستقبل القبله مع الامكان وكذا في الهيئات وكل اسباب الخوف يجوز بها
التمتع والركوع والوقوف سواء كان الخوف من عدو او لعن او سبع او غرق او حرق او نحو
الصادق في تكرير بركت براسه وقد سئل عن الرجل يخاف من لعن او سبع او سبع
كيف يضعه وقال بعض علمائنا التسوية في عدد الركعات انما يكون في صلوة خوف
من العدو او في السفر ما غيرهما فلا يلائق من السبع وسببه ستم عند المعتمد في
الاول وورد في شيا فظنه سبعا او تسعة فظنه عدوا فصلا صلوة الخوف ثم الشدة
له خطا ظنه لم يعد صلاة وللشافعي فيه قولان احدهما الاعلاء مطلقا وبقي
ابو حنيفة والاخر ان صلى بخبر فقه فلا اعاده لانها صلوة مشروعة خوي كالوكان
عنده اجبة اليه في صلاة الخوف مع سببه العدو فاشبهه بالذي لا يخاف من الخوف
المنتهى للترخص في الخوف لا وجوده للعدو وكذا لو دأى العدد فصلا صلوة خوف
ثم ظهر الخوف من غير سببه بحيث يمنع الوصول اليه لم يلزم له اعادتها خلافا للشافعي
في الاعادتها لانها صلوة مأبوبة ما يكون مخبره اجبة اليه بانه من ما ليس بها
فلا يكملها لو ظن الطمان ويتحقق بعد ذلك في الوقت والى جواب تقدير ان السبب
الخوف يتحقق فلا ظن فيه اقصى ما في الباب انه خفي المانع عليه والموخل والفرق
صلوات بحسب الامكان فان مكنا من الركوع والسجود وجب وان عجزا عن احدى
او عنهما معا او ماله عجزا عنه ولا تقصر احداهما عن صلوة الا في سفر او خوف
لو جود المقتصر وهو اصله الا ان عدم بانه السفر والخوف يعم لو خاف من زمان
الصلوة استلزام الفرق ورجا عند قصر العدد بسلامته وضيق الوقت فالظاهر
انه يقتصر عدد ركعاته ولو كان في دار يفرضه السيل وخاف الفرق ان يثب مكانه جاز
او يجامع الاما ماشيا ولو كان مكانه موضع مرفق كذا الاعتصام به وجب
ولم يصل من جاز ولو عجزت دايته او خاف دولا في الما حوله وصعبه بالصلوة
ماشيا ويومدا ذكره في الذكرين سلا الله نعم الخامسة الجماعة وهي مستحبة في الغزاة
وشاكره الحسن ويجب في الجرح والعدو الواجب وبالقدر ويحرم في الباطل الا استغنا

109

117

مسألة

لا من كلامه لا يثبت لهم النسخ فيشرط ان يكون الامام رجلا اذا كان المأموم رجلا او مشي فلو لم
الرجل او المشي في امره اسقط الاقله اسماء اولادهم لا تقوم امره رجلا ولا مشي في
ان يعدم العلم فلو كان مشكلا ولا يعدم يوم المشي مشكلا ولا يعدم
امام المأموم رجلا ويجوز ان يجره لسكان غير الاحتمالين فيه او ان يجره
الرجل يجوز ان يكون في الذكر والاولاد قلناه والاصل وجوب لقراءه على
المسلم الامام رجلا بالمشقة ويجوز ان يوم المرأة في الغرض وفقدان ادر يس من
الرجل المنع وهو اختيار ابن الجليل والفقوى على الاول لقوله يوم اقر كولو وايه
سماعه قل سالت الصادق ع عن المرأة قام النساء قال لا بأس به لروايه عبد الله بن بكير
عن جعفر صاحب عن ابي عبد الله ع في الرجل يقرأ امرأه قال نعم يكون خلفه وفي المرأة
تقرأ النساء قال نعم تقوم وسطا بينهما ولا يستقدم من اجتمع المانع يروايه سليمان بن خالد
قال سالت ابا عبد الله ع عن المرأة يوم النساء قال لا بأس به الا ان يقرأها
المكة فلا يأتين في المكتوبة ويرى في زمان عن الباقر ع قال سالت المرأة قام النساء
قال لا بأس به ان يقرأها بشرط ان لا يكون الامام احب وكذلك وكذا لو جعل
الحكم يقرأها في غير وقتها والاقرب شرط العلم بالعدالة ابا جعفر ع
او غيرها من ذلك او صلاهما خلفه مع عدم النية او الشهادة بها ولا يفي الاسلام
لانها لا تقبل على حسن الظاهر على الاحتمال وخالف منا ويقان احدهما من قل كل
المسلمين على القول ان يقرأها ما يقرأها في الجليل والباقر عن جعفر ع
على حسن الظاهر وهو قول من لا يوجب الاطلاع على البواطن وقد يقرأها
باستئذان من يقرأها اذا كان الرجل لا يعرف يوم الناس فلا يقرأ واعتمد بطلان
واجب بطلان يقرأها او يقرأها من يقرأها في غير وقتها ولا يعرفه والمخالف في
الزوم ان يقرأها في الاجتماع يجوز الاصل به لعدم تخرجه بذلك عن الحد الذي لا يعلم
المأموم انه ترك واجب ان يقرأها المأموم لم يقرأها كالمخالف في جواز
وكذا في الصلوة في الغالب وصل فيهما لم يقرأها من يقرأها في الاجتماع
الامام مطلقا من الاختلاف فالأقرب قاله فقه فاهلنا في ذلك فقام
فان سئل في الاسلام فالأصح فالقرعة والامير في المارة والراية في المارة

111

المكتوبة

71

نصب من كان امامهم حضوره اوله بالا مائة الا ان منعه مانع فتستحب ويستحب
اوله او من الغرض ان يقرأها فانه لا يستحب الا الرجاء او المساواة فان
استحب الرجاء فانه مرجح وان استحب المساواة فانه مرجح واحد ولو لم يكن الامام
الاخيه وخلفه فاما ان يكون المأمومون امامه بعضهم باسرها واما ان يكونوا
واحد باسرها واما ان يختلفوا في الاختيار فان كان جميعهم لم يقرأها ثم عثر عن ابي
وقال العلامة الاقرب ان كان دأب من يقرأه القوم لذلك لم يكن امامه والامام في
من كرهه والا كرهت له اختيار الجميع واحدا فهو اولي لما فيه من اجتماع القلوب وان اختلفوا
قال العلامة فقدم اختيار الأكثر والخلق الاصا بانه مع الاستدلال بطلان الرجاء
قدم اقر القوم لكاتب الله نعم وانه سب إليه اكثر على اينا وقال الشافعي في ذلك
عليه ان يقدم الاقرب على الاقرب وجه الأكثر ما رواه الجمهور عن النبي ع قال يوم تقوم
اقراهم كتاب الله من ارق الخاضع وعن ابي ادة عن ابي ان رسول الله ع قال تقدم
القوم اقرهم ثم اقرهم من رجع اليه فانه في الصلوة فانه في
فانه فيها ما يحتاج الى كثرة الفقه في معرفة وجوب الخصال القولية ان كانت في زمن
مستلزم للثبوت لانهم اذا اقبلوا القرآن تعلوا معه احكامهم قال ابن سحور كمالا
عشر ايات حتى يفرغوا منها وحكامها وكان اقرهم اقرهم وجوابه في
الصلوة محصور ولا بد من كون القارئ عالما بها وجعل الاحكام مرتبة بعد الاقراء
صريح في امكان انفكاك لقراءه عن العلم بالسنة وتعل احكام القرآن فيركن في الفقه
او مستظهر ثبت بالسنة ذكره في الذكرى واذا تسبعت في القراء قدم الاقرب عند اكثر
علمائنا وسوى الجمهور في قوله فان كان في القراء سواه فاعلم بالسنة وذلك
الفقه يحتاج اليه في الصلوة وتكليفها فكان اوله قال المرتضى في ذلك لا بأس من الامام
بالسنة لان له الجواز عن مالك بن النور وهو الوجه فلا بأس بكونه كراة من
طريق الخلاء ثم يقرأه ابو جليل عن ابي عبد الله ع قال في الرجل يقرأها
تسار في القراء فانه في ذلك من غير ان يقرأها في غير وقتها
اعلم بالسنة والجواب عن الاول ان يقرأها في غير وقتها فلا بأس به في ذلك
والفقه ولا يخلو ان ذلك يمكن الا في الواجب او ليس كذلك وعن الثاني ان يقرأها

112

يتجاوز

قدم امام قليل فلابد ان يكون في موضع واحد من مساجد مكة
 او غيره من اماكنها في وقت الصلاة فيصلي امام الجماعة
 او لا يصلي امام الجماعة ولو قدم بعقبه على الامام لم ينفذ تأخير من
 والعلامة احتال اشترط التقديم بالعقب والاصابع معا حيث فلا يكون كانت بين الما
 اطول فذات بحيث يكون عقبه محاذ بالعقب امامه نقلت طرف اصابعه فالتوجه
 العقب لان بين سحونه على بالاسود وعقبه فاقام احد ما عن يمينه والآخر يساره
 وكانا اطول قام فالتوجه انما الكبر جلا ولم يامر بما بالتأخر ويحتال لمنع التقديم
 بعض الذين فصلوا بالخروج بعضه عن ست تكبير فيكون المشرقة في صلاة
 التأخر بالعقب والاصابع معا ويستثنى من الاعتبار ان يكون الجهر حول الكعبة ان
 حوزنا الصلوة جماعة على الاستدلال هو لها ومولاها لا يخرج لا يتصور واعتبار
 التقديم والتأخر باختيار العقب لا شرف بل هو فلو كان رأس المأموم مقدما على
 رأس الامام اي يمينه مقدما على يساره لم يكن الامام في موضع الصلاة
 وكذا يجب ان يكون الامام غير مرتفع عن المأمومين بل في وسطهم وهل يتقدم بشرط
 لانه يتخطى في تعادله الاقرب الثاني والثالث في قول الشيخ في اكثر كتبه ما روي ان جلا
 قدم الصلوة على كل كان الناس اسفل منه فقدم خلفه فاحذر من حتى انزل على الفرج
 من صلاة قال المذنب في المسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا تم الرجل اتم فليدع
 من مكان دفع من مقامهم قال جابر فذلك استعجاب من اخذت على يدي فمدوني
 ايضا خلفه ام على ان يكون باليمن فاحذر من منعه من سجد فقبضه عليه فلما
 فرغ من صلوة قال لم تعلم انهم كانوا يذنبون من ذلك قال بلى فيكون حينئذ يتقدمون
 عمار الساباطي في الصلوة في الرجل يصلي بغيره وهم في موضع اسفل من موضعه الذي
 يصلي فيه فقال ان كان الامام على شيء فلا يكون او على موضع من موضعهم ثم جرح صلاتهم
 وقد استثنى في المسألة ان يكون الامام على مثل سطح ودكان وما شابه ذلك ولا
 ان يجلس ان يكون اماما بحيث لا يرى المأموم فاعلم ان يكون المأموم في مكان
 فان فرضه على الصلاة بالنظر وفرضه الاقل الاستدلال بالسمع اذا وقع لهم التوضي
 ما لا يخلو قول الشيخ في الخلاف برؤية ما قاله ابي ربيح رسول الله صلى الله عليه وسلم

الناس ومراة ثم رجع وسجد المنيتم مع فرك يقرى حتى يجد في صلته ثم علق
 فخرج ثم قيل بالناس فقال لها النافذة لئلا تاتوا ولتعلقوا صلاتي ونسب مع اربعة
 او لا ياتوا من خلفه ولا ياتوا من امامه كالمركاة السفلى وماذا يجوز ان يكون من خواصه ما اذا
 ولو كان المأموم اعلى من الامام صحت صلوة وان كان على شاهق اجزاء على الصدوق
 ان كان الامام اسفل من موضع المأموم فلا بأس وقال فيكون لا يخلو في بيت او غيره
 ام على الارض جاز ان يصلي خلفه ويعتلى به والاصل مع عدم التميز لا بد
 من شرط بحيث لا يسمي مأموما عرفا ولو كانا على ارض متحدة واعتبر
 ذلك في رواية عمار الا انهم في موضع متحدة فلا بأس وكذا في غير
 ما روي عن الامام فلو تبعه المأموم عن الامام لم يفسد صلته الا مع تعدد
 بحيث يكون بين كل صفتين القرب العرفي سواء علم بصلو والامام او لا يعلم
 بعد اجرة العادة بتسميته بعد او بعد الشافعي البعد بما يزيد على مائة ذراع
 والذهب بما وجدوه من الفتوى على الاول سلم الله تعالى الرابع منه الاتهام فلو
 تابع بغير نية بطلت ان لعل بالعلم المنفرد ويجب تأخيرها عن نية الامام فلا يجوز
 المساقفة ولا يجب نية الجماعة الا في الجملة الواجب لكن يتوقف حصول التتابع على
 ويجب وحدة الامام وبعينه فلو فوض الاقتداء باثنين او باحد مما لا بعينه لم يصح
 ولو اشغل الآخر عند من مانع الاول جاز لما فرغ من الشرط الثالث من شروط الجماعة
 شرع في الشرط الرابع وهو نية الاقتداء بالجماعة العظمى قوله وانما لكل امرئ ولا يكره
 نية لا شريكها بين الامام والمأموم فليس في نية الجماعة المطلقة نية الاوتار فان لم
 ينو الاقتدار العقدة صلوة منفردا فان تركها انما بطلت صلوة وان قرأ معتقد
 علم السجود فذلك والا صحت سواء تابع في فعله او لا بحيث لا يؤدي الى
 طول الانتظار لانه ارفيه الا انه ون حقه يفعل غيره ويجب تأخير نية الما عن
 نية الامام فلو فوض في الاقرب البطلان لعدم صدق التتابع في شرط في جماعة
 العرفية نية الامام للجماعة الروي ان من ادعى اني صلي لا في صلوة ثم جاز
 اتوجه صار وانه لما فعل الحسن بن النعمان في صلاة وتلا فافلت هذا الحكم
 فهو يستبرأ به بخلافه لوقف من هو التتابع على الجماعة الواجب فيجب نية الجماعة

لو كان بينه وبين ان يقصد فيه اماما واحدا معينا فلو كان بين يديه اثنان ونحو ذلك
 ما يخل صلاته وكذا لو فنى الا تمام باجتماعه لا يعينه لتقدمه على غيره وتفسيره ونحوه
 ان يقتل الموقوم من امام الى آخره وان كان بعد الامام او لا تقطع صلوة ويقا صوته المستمع
 فمسل على بعض سئل الله تعالى انما من مشاهد المأموم للامام او لم يشاهد
من المأمومين ولو يوسا بعد غير علم العلم بفساد صلواتهم الا ان يقتدى المرأة بالرجاء
فيصير الجليل وليس له الطريق والقصر الجليل وقت الجلو من غاصه والم
موانع ولو صلى الامام في محراب دخل في مقتوره غير محرمه فصلوه
لم يثامسه او من يشاهد ما يقع من الشروط الرابع من شروط الج
الخامس ومن يشاهد المأموم للامام او من يشاهده من المأمومين
 فلا يجوز الجلوته بين الامام والمأموم الذكر او انثى وكذا ايهما المراتين بما فيه
 وكذا بين مصوفي سواء كان من جهة ايهما المسجد او لا وسواء كانا في المسجد او
 خارجا لتقدم الامام ولو رايه ذكرا عن الباقين وان كان بينهم شرا وجداد غلبت
 تلك لم يصلوا وهذه المقامير انما الحد منها الجبارون ليس من صلواتها مقدا صلوة
 وقال ابو حنيفة يجوز مطلقا لا يركنه الا قدرا بالامام فصح اقتداء به من غير حاشية
 كما عني وقال الشافعي ان حليا في المسجد صحته صلوة المأموم اذا علم بصلوة الامام سواء
 كان يذبحا جذازا جليلا من مشاهد الامام ومشاهد من شاهد اوله لان المسجد كله
 متصل حكمه وان حيا المأموم خارج المسجد وحال بينهما جليل يمنع من المشاهدة والا
 مستطرق من غير المسجد بطلان كان من حيطان المسجد فاصح القولين عند البطلان
 ايضا وان منع الاستطراق خامسة كالسباك فيه وجهان احدهما الجواز والثاني المنع
 لما عرفت هذا فالمعتمد على المأموم بفساد صلوة واسطة والوسايط الذين في
 منه المأموم يأمم بسبب صلوة ولا يجب عليه بعد صلوة المأموم واقتدى
 المرأة بالرجاء في جليل يمنع المشاهدة فانه جازي لرواية حماد بن عيسى عن عبد الله بن
 قاله وان كان بينه وبينه حائط وطريق قال ابو ابي وليس هذا الواقع بين سائر
 والمأموم ما فاعلم الا هذا لعدم المنع من المشاهدة وقال ابو الوالد لا جوازه وهو بالمنع
 وهذا لا يمنع الطريق لانه قال ابو حنيفة بالمنع بلا فيمنع المارة في الضيق بالمنع حال الجلو

المحرم
 تشبه

فانما من يتقرب به للتابعه واقتضى وقال السيد المرعشي بالمنع وكذا لا يمنع المأموم
 المحرم التي يمنع الاستطراق لا المشاهدة وقال الشيخ في الخلاف بالمنع والفتوى على الاول
 اصول المشاهدة والموجب للتابعه وكذا لا يمنع الظلم من الاقتداء لان المانع من الاقتداء
 هو الجليل مع منع المشاهدة وفي الظلم وان تحقق منع المشاهدة ولكن لم يمتنع الجليل
 ولو وقف الامام في المحراب للداخل في الحائط فان صلوة من خلفه صحيحة لانهم يشاهدونه
 وكذا باق الصفوف التي من وراء الصف الاول ما من على بين الامام وقبيل فان احل بينهم
 وبين الامام من المانع صلواتهم ولا يصح لقول الصادق ع لا باس بوقوف الامام في المحراب
 وكذا انثى الامام في مقتوره غير محرمه والعلامة في التنكير اطلق البطلان اذا
 صلى في مقتوره برمحمة حيث قال السلق في المقاصير في الجوامع غير المحرمه باطله
 لقول الباقي من هذه المقاصير لم يكن في زمن احد من الناس الحديث وكانه اراد التفصيل
 المذكور سئل الله تعالى انما من يشاهد المأمومين فلا يقتدى في اليوميه بنحو
الكسوف والعيدو يعكس بنحوه في ركعتي نظرا في اليوميه وعكسه وكذا الترتيب
 في السجود والتفعل في مواضع من بنحو اليوميه بعض ومع نقص صلواته المأموم بنحو
 بين التسليم وانتظار تسليم الامام وسواء فصل ولو زادت فلا اقتداء في التسليم
 بنحو من المأمومين ويجب متابعت الامام في الاقوال والافعال قيام بالنقود عمدا
 ولا يبطل الا ان يركع قبل فراع من القراءه وسبانا يرجع فيتابع وان زاد ركعا
 فان لم يرجع فهو شهد والثان كالناسي ولو تحلف بركن فاكتر لم ينقطع القدوة
 ما وقع من الشرط الخامس من شروط الجماعة شرح في الشرط السادس وهو يوافق
 بطم الصلايين في الاركان والافعال في هذه الحركات فلا يصح مع الاختلاف
 في التمام كاليوميه مع صلوة الجنان او الكسوف او العيد لعدم المتابعة بشرطه
 صلوة المأموم عن منها وقال الشافعي بالجواز لان النصد الكتاب فضيل المأموم
 ويجوز الامام في ركعتي الطواف باليوميه وبالعكس وكذا يجوز الاتمام في ركعتي
 باثره ان يكون صلوة الامام معاده لصلوة الجماعة لان استسبا باعادة الصلوة
 للفرقة عام في جميع الصلوات اليوميه فان وقت اتفق لقوله ضم اذا اجئت فصل
 مع الناس وان كنت في صلوة ولقوله الصادق ع في الرجل يصلي ركعتيه لم يشبه

11

123

جماعة يجوز ان يعيد الصلوة منهم قال نعم وسوا فضل قلت فانما نحن في جوامع
وكذا من الغفل بالفضل مثل صلوة العبد والالتفات والصلوة المودعة
الامام والمأموم لحصول الجماعة وكذا يجوز للامام في ركعتين في بعض المصالح
في ركعتين ان يقرأ في الركعة الاولى الفاتحة والبقية في الركعة الثانية في الركعة الاولى
فله الخبر من التمسك اذا صلوة وبين ان ينظر الامام حتى يسلم معه وسوا فضل
ليذكر الجماعة في جميع اجزاء الصلوة ولو اقتدى في الركعة الاولى بالركعة الثانية في
تسبوق من المأمومين وله قصد الانفراد واتمام الباقي ويجب على المأموم متابعة الامام
لقوله ص انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا سجد فاسجدوا وروى
ص اما يحض الله الذي يرفع رأسه والامام ساجدا يحض الله رأسه ليس جازا
عرفت هذا فلو تقدم هذا استمر ولم يقرأ المأموم او قرا ومنعاه منها او قلنا ان
المدحوب لا يجوز عن الواجب لانه سبب الصلوة في تمام وايضا الصلوة الان يركع
فترفع الامام من القراءة ولو تقدم منه انا يرجع فتابع وانما ركوعه لا يركع
يسقط معه اية الزيادة وانما الحسن ع يسجد من ركع مع امام يعيد به فم
ورفع رأسه قبل الامام قال يعيد ركوعه ولو تركه الناس الرجوع في ركعة واحدة
احد ما يقع لا العذر به انما هو الثاني ولم يأت به متعللا فينبغي في الركعة الثانية والاثنية
الرجوع في الركعة الاولى المتابعة لا لكونه من الصلوة ولانه ترك ركوعه يصير حكم
المتعلل الذي عليه الاثم لا غير لان ركوعه نسيانا قبل فراغ الامام من القراءة فينبغي ان
لوم يرجع والثاني كانا في الركعة المذكورة لا ينقطع القراءة بالتخلف عن الامام
كان يركع او كثر ولا يذكره توقف في بطلان القراءة بالتأخر بركن والمروي في
الركعة بعد رجوعه في الحسن ع فم لم يركع ساجدا حق الخط الامام في
ركع ويلتزم به لا يخلف عن الامام بحيث لا يبعد ما موعا فافا هاهنا بطلان
لقد سئل الله ويحفل الامام انراه في الجهرية ونسب فيكم للمأموم القراءة
فيما عدا انتم وروى في الجهرية ولا يهمه انتم ان يقرأ او ان لا يقرأ
عن رواه الامام يركع عنها ويذكر الركعة يادركها ولا يركعها ولو بعد الذكر الواجب
الحج وان شئكم فيركعها او دافعا ولا يدركه بطلا يركع او يركع

وقد جازى عن الامام في الركعة الاولى والركعة الثانية ولو كانت الاجزاء منفصلة
التسليم ولو كان على السجدة كركعتين وقابله في التسليم ان شاء فان كان في السجدة
تسليمه بعد استيناف الركعة الاولى بركعتين او ركعة واحدة ولو كان التسليم من الركعة الاولى
انتقام ايضا لا خلاف بين علي بن ابي طالب عن ابي جعفر عليه السلام عن المأموم في الركعة الاولى
انما سمع قراءة الامام ولو علمه ما روى عن ابي جعفر عليه السلام انه كان يقول من قرأ خلف امام
يا مبعوث بعث على غير ركعة الفقرة ومن الباقي بقوله كان الرجل يركع في ركعة واحدة
الركعة الاولى واعتد بفراجه وعن ابي عبد الله ع من ركبته به فلا يقرأ خلفه ولا يركع
فولاد اركع في ركعة السجدة وسقطه في الجهرية والثاني وجوبها فلو دعا
الشيطان لا يجوز القراءة خلف من يعقده في الجهرية اذا سمع قراءة الامام ولو علمه بقوله
الصادق ع من ركبته به فلا يركع خلفه ولو لم سمع القراءة في الجهرية ولا يركع استحب له
القراءة لقوله الصادق ع انك تخط من تحته يركع بها ثم تسمع قراءة ذوق فان كنت
تسمي الجهر فلا تقرأ وقال الشيخ في التمسك يجب عليه القراءة لان الامم بدل عن الوجوب
وفي نظرا انه فاعلم انكم يعارضه غيره وقد عارضه شيئا ما داه الشيخ عن علي بن
تقطين قال سالت ابا الحسن الاول ع عن الرجل يصلي خلف امام يعقده في ركعة واحدة
فيما بالقراءة فلا تسمع القراءة قال لا بأس بان يسمع صوتها ولو لم يسمعها لم يركع
الوجوب بخلاف الركعة الاولى في الاولين في الاخائية واسمها في الاجرة من او السجدة قال
الشيخ باسما ابدا لمطلقا في الاخائية اذا عرفت هذا فالاشهر كانه القراءة للمأموم في الجهرية
والسرية الا اذا لم يسمع في الجهرية ولا في السرية فانه يجب ان يركع ولو قرأ في السرية لا يجب
ومضت وقراءة عن قراءة الامام فيسجد الذي يركع من القراءة اذا عرفت هذا للمأموم
الحول الاول ان يركع الامام قبل ركوعه فيجوز ان يركعها ساجدا او ساجدا او ساجدا
الركعة او لا تأس ان يركع حال ركوعه فركع قبل رفع الركعة وان كان يركع في الركعة
الواجب وحج ان يركع ركعة مع علمه انه يركعها كالعالم مع الشك في انه يركعها
ازدافا وعليه ان لا يصح تسليم بن خالد عن الصادق ع في ان يركع في الركعة
الامام وسوا ذلك فيكون الجهرية ويقيم صلته ثم يركع قبل ان يركع الامام وسوا ذلك في
لقد ذكره الركعة في الشيخ وان البراءة الدائم لم يركع الركعة فقد فاته الركعة

ثم لا يبقى ولا فضل الا فضل بكرة تكبر نحو ان يبدل الحسان من العشاء واليوم
الماموم له ما ذكره الاستحباب يفت من عينه ويقدم الامام بغيره لا يفت من عينه
ابن عباس مروي لا يفت فاداره الى يمينه وكان قد رقت على ربه ولو كان اكثر من ذلك
الا انه لا يفت خلفه باجمعهم لقوله اجمعهم الرجلان يوم احد هما الآخر
لقوم عن يمينه فان كان اكثر قاموا خلفه كما اذا كان الماموم مره واحد او حتى
يسمى ان يفت خلف الامام فلقوله من اخر من من حيث اتى من الله وبقى
ابن عبد الله لم يفتهم ولا ردا ما الخلفي فليجوز الالفه ولو امت المراء فليست
ان لا يفتهم من وفتق وسطا بين من لقول الصادق في المرأة يوم انما تقوم
بينهم ولا يفتل من كان اذا كان الامام والمأمومون كلهم عراه انه يستحب ان
يقف امام العار في نصف العراه ولا يفتلهم بان يفتلوا وسطهم ويتركه
فيهم لرواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال سالت عن قوم على اربعة
فهم راه والي يفتلهم الامام بركيته ونظيرهم جالسوا في موضع واحد في
ثانله فاحرم الامام استحب قطعها انور بافضلها وان كانت في يمينه ففعلها الى
النفال ان لم يكن امام الاصل ليدرك الفضيله والرواية سليمان بن خالد في الصادق
قال سالت عن رجل دخل المسجد فافسح الصلوة فقام يصلي اذن المؤذن قال فليصل
بركيتين ويصلي الصلوة مع الامام واليكن الركعتين تطوعا وروي امامه قال
سالت عن رجل صلى ركعة من فرضه فخرج الامام فقال ان كان اماما فلا يفتل به اخري
فيجعلها تسرا ويدخل مع الامام ولو كان امام الاصل استحب قطع الركعة واستيفاء
الصلوة وتوقف فيه اعلامه من حيث كان المزية ومن عوم اليهم عن قطع الصلوة
في الخلف جزم عدم قطع الصلوة ويظهر من ابن ابي عمير انهم جواز التسعة
والا في الاصل في حق الاذن وكذا يستحب ان يقطع الركعة مع جزم الامام الاصل اذا
خاف من الجماعة استدارا كفضل الجماعة ويكره ان يصلي ركة بعد الاقامه في
من الشك في مرجعي عن الراجح ومنع من جزم وفي النهاية لا يجوز في كل
على ما كانت الجماعة واجبه وكان يفتق في فاتها ذره في الذكرى ووقت
الامام عند قول لا يفتل قد مات الصلوة في المشاوره

سالت الصادق ع اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة اي قوم الناس ارجلهم او تحسبون حتى يحض
قال لا يفتل من بارحاه امامهم ولا يفتل من يبدل رجل من القوم فيقدم ولا يفتل من لا يحض
وقت القيام عند قول لا يفتل من يبدل رجل من القوم فيقدم ولا يفتل من لا يحض
دعا الى القيام وفي المبسوط وقت القيام الفرع منه على التمام وعنه في وقامه
قال في الخلاف ذكر في الذكرى سلم الله تق وخاف في وقت الركوع والحق بك
من يسجد ان شاء ويلحق الصف وان شاء شئ في ركعة بشرط عدم فعل اكثر
ان يكون من قبل الذكر صلا لا اعتداء وبطلان التفرقة بطلته مع الجماعة استحبوا
الجامع اياه موتا ويحرم من ينه الوجوب والتلاوي ويدور فوق الماموم وحده
اختيارا وتخصيصا امام نفسه بالدعاء ويجوز التسليم قبل الامام بعد فريضة
الاقتداء ولو نواه لا يفتل جاز حيث لا يجتمع الجماعة فيمنع على ما مضى من صلواتها
كان قبل الفلاة وواسفها او بعد لها احزان بقراءة الامام وفي شيئا مما يجعل اليها
وجوب الاعادة اذا اراد ان يدخل مع الجماعة ويصل في اعمه مثلا دخل الماموم
المسجد وكان الامام راعيا وخاف في وقت الركوع جاز ان يكبر في موضع غيره ويركع
ويسجد ويحتمل الصف بعد ذلك ان شاء وان شاء يفتل في ركعتي الركعتين
قبل يرفع رأس الامام تحصيل الفضيله للجماعة والمشي لا يفتل الصف غير بطل
وفعل ذلك ابن مسعود وغيره من الصحابة ولقوله اجمعهم عن الرجل يدخل المسجد
في ان اراه يفتل الركوع قال ركع قبل ان يبلغ القوم ويشي ويصلي الركعة حتى تسلم
لكن بشرط ان يكون موضع التكبر صلا لا اقتداء فلو كان اسفل المصلي لم يجز ذلك
وكذا بشرط ان لا يكون شيئا يفتل به يفتل فليكن فعل كثير وفعل لا يفتل به لا يفتل
اقوال الصلوة ويجب ان تجز ركعة ولا يفتل ولا يفتل ولا يفتل ولا يفتل ولا يفتل
مكان التكبير يفتل به يفتل به يفتل به يفتل به يفتل به يفتل به يفتل به يفتل به
الصلوة اذا وجب جماعة اماما او مأموما في صلوة كانه في الصلاة في جماعة
كان صلى او عصرا لم يستب في وقوفه في شيئا من الركعات ولا يفتل في شيئا من الركعات
في الرجل يصلي الركعة ثم يفتل في الركعة ثم يفتل في الركعة ثم يفتل في الركعة
ثم يفتل في الركعة ثم يفتل في الركعة ثم يفتل في الركعة ثم يفتل في الركعة

لما لم يشأ الله فينبون الوجوب وان لم يتم ويجري في النظر وقد حقق شيخنا عليه السلام
هذا البحث في شرح القواعد بعد قول العلامة في هل يجوز في حال الغيبة والتكليف في الجواب
بالشراعية للوجوب لان بقوله احد ما المصحح وهو قوله انما يجوز في حال الغيبة وسداد
ابن ابي عمير في كتابه العلامة في المنتهى لان من شرط انعقاد الجمعة امام او من نفسه الامام
للصلوة وهو مسدود فيمنع للعلم ولا في النظر اربع ركعات ثابته في الزمان من غير خلاف
بمن المكلف الا بغيرها واذا كان لا يجوز التمسك بها ولا بالجمعة لو شرعت في حال
الغيبة لوجب عتقا فلا يجوز فعل النظر والثاني داخل الجماعة بان الملازم ان لا يلائم
الدلالة على الجواز الوجوب الجواز دل على الوجوب فلا اعتبر في ذلك الزمان انما يتناول
والجواب عن الاول بطلان اسفاه الشرط فان الفقيه المأمون ابايع بشرائط ان يرضى
بمنصوب من قبل الامام وهذا يعني احكامه ويجب مساعلة على اقامه له في وقت القضاء
بين الناس لا يقال الفقيه منصوب للحاكم ولا في حال الصلوة امر خارج عما لا ينافي
هذا في غاية سقوط لان الفقيه منصوب من قبلهم عليهم السلام حاكم كما سقطت به الاجاب
وقر بان هذا الجواب المصحح وعنه الثاني يمنع تبين وجوب النظر في صورة النزاع
وكنت وهو المتنازع ولو سلم في سابق من الدلائل طريق المراه وعنه الثالث
بان الدلائل الدالة على الجواز وان دلت على الوجوب كما ذكر الان الوجوب المصحح
والبحر في ولا انتفي لختي في حال الغيبة بالاجماع تبين بحسب فان قيل استناد
المحقق الاول قلنا الحقيقة مولا لا يثبت الاستعمال في بعض افراد ولا ينص للحل
عليه لان الواجب هو الحل على الحقيقة فان قيل وجب الحل على الان من كل منهما لم يلزم
من الامر شي يحسم قلنا هو كذلك بالنسبة الى مجرد الامر به لانه تعالى احل الامرين بامر
خارجي فانه اذا ثبت الدليل بحسب الوجوب المحرري والا لكانت مقتضية بان
قبل يمكن ارادته ولا يمكن حصول الدليل قلنا في الزمان فانما انما وقت الحضور
مخدوم من النزاع بشتى دلالة النظر في الغيبة خاصة كما يثبت في حق الله تعالى
والامرح واسا في من اشبههم والثاني في الجواز وهو المشهور بين الاصحاب
خصوصا المتأخرين ويظهر كلامه في كل ما ينظر فيه في الفتوى فانه احل الامر
اولا ثم قلنا انما ينعقد بغيره والامر الفعلي بالوجوب في حق الله تعالى في الجواز

لا يتلون به والصوى على الجواز وهو قوله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاجتنبوا
ذكر الله وذكره والبيع وجه الدلالة انما علق الامر بالسبع الى الذكر المخصوص في يوم الجمعة
او الخطبة اتفاقا لا سيما في الجمعة وهو الاذان والاولى انما شرطها انما هو في الاذان
ووجوبه يقتضي في يومها ولا يرب ان الامر بالسبع في ما هو حال الجواز في حصة
الاداء في طاعتين وغيرهما صح في زمانه قال حشا الله عبد الله ع على صلوة الجمعة
بحسب طاعت الله بان ثابته فقلت نفذ عليك فقال لا انما عنت عندكم وقوة
زمانه عن ذلك الملك بن ابي ارقم قال مثلك يملك ولم يصل في بيته في صلاة الله
قال قلت كذا في حرم قال قال صلوا لجماعة يعني صلوة الجمعة وصح في يومها في
الصادقة ع قال اذا كان في مسجده يوم الجمعة فليصلوا في جماعة وصح في مسجده عن
الصادقة ع قال يحج القوم الجمعة اذا كانوا خمسة فاذا كان اقل من خمسة فلا
لهم والمصلحة واجبة على كل احد لا يحد زمانها من فيها الا خمسة الذين في فان قيل يجوز في
الذين في الاولين مستند الى ان الامام وهو يستلزم نصب نائبين من اهل المدينة
كما ثبت عليه السلام في قوله لما اذا لم يران عبد الملك عجز الوجود المتبصر في
ان الامام والذين في الاخرين مطلقان والمطلق يحمل على المقيد ولنا يجوز فعل
او ايجاز عن الامام عليه السلام لاهل عصر لا يكون مقصورا عليهم لان حكمهم على
الواحد من الجماعة لا يضره الكونه مستلزما نصب نائبين من اهل المقلة كانه
ح لا يكون خاتما او العام غير متوقف على نصب الكيف لانهم عليهم السلام قد يصوا
نائبين في العموم لقول الصادق ع في مقول من حين فله فاني قد جعلته عليكم
حاكما وبشر من في زمانه من اهل البيت ع ومن قول الباقر ع لعلنا لا نملك
بكم ولم يصل في بيته في بيته الله ان ذلك ليس على طريق الوجوب الحتمي وان كان
وقر في بيته فرض الله على الوجوب في الجملة وذلك لانه في بيته ع ومنه في الغيبة
لا يستلزم الا حصة الكما في المنع من التمسك به فيغوز الاحكام الذي هو المطلوب
الا في من الامام واما الحديثان الاخران فان قيل هما لا يضران لانهما مستندان في
الامام او من يقوم مقامه وذلك على وجوه اربعة مع الشرايط وان كانت في حق
الاجماع على انتفاء الوجوب الحتمي في الغيبة استصحاب ثبات الاجماع في جميع احوال

جواب

نہی

الرجوع في الأول لا شرع في الآية نقل الشرع في الثاني بشرط وينبغي ان يراعى ذلك
لما هو متفق عليه من ان الخطأ الاول لا يترتب الا في حال الغيبه يراعى بالشرع
الحق لانه بعد ذلك لا يترتب بغيره بقوله وبما لا يترتب بشرط عدم اذعان من
الادلال الى عدم المذهب في كلامه صلى الله عليه وسلم ومنها انجات عرضها خوف ان
الاطن من شرية ولو كان الامام او حدث بعد الدخول في صلوة لم يجد في الصلاة
فيقدم المأمومون في نصرة الاول ويقدم الامام في الصلوة الثانية في يوم الصلوة
مع وجود باقي الشرايط وتحقيق كذا مما بحث ان يكون الامام في ثناء الصلوة لا
يبطلها وكذا عند الاجماع لما روي عن علي ع انه قال من وجد ذى في صلواته
فليقدمه اذا كان اماما ولا يصل صلوة المأموم لا يبطل بطلان صلوة الامام فلا يقدم
من يصلح له ان كان كالواحدة منها فيقدم المأمومون في الاولى من يومهم كالواحدة عليه و
سواء الثانية من عيانه فان لم تقدم احد قدموا لانفسهم ولو تقدم واحد منهم جاز
استسكان الحكم المذكور نظرا الى ان الجملة مشروطة بالامام وانفسه واحتمال كون الاشتراط
مختصا بائد الجملة فلا يثبت بعد انعقادها كالجماعة لعموم ولا يطلو اعمالا ومذا
موا المعتقد ولا يخفى اشتراط صفات الامام في المستخلف فلو لم ينقص من سوابق الصفات
او قلنا ان امورها فادى وانما ما جمعهم او ظهر تردد والفتوى على الاول ومع
وجود من سوابق الصفات ثبت لا قبله وان كان الاستخلاف في الدفعة الثانية سائفة
على الجماعة ما امكن فيه صريح في ان من بشرط استيفان فيه القدح بحقل
لانقطاع صلوة يخرج الامام من الصلوة والقدم يستل الخليفة منزلة الاول لا
الجماعة واختار في المذكور وفي الاول قوة اذا المنوى هو الاقتران بالاول والاب
تعيين الامام لا ان عرفته من افعاله انما هي حين قدم من يوم الجمعة لانه
لا يجوز ان يفتي بغيره ويحقق التاكيد في كل يوم الدخول معهم ووجه
الخط في الجواز ان لم يصح له رجوعا او لا بعض التردد وصلواته المتبلى
لانه بعد في الاستسلام لا يفتقر الى الاستدلال كالا فيقر العدد والعموم قوله تعالى
ولا تباركوا في الاموال والتحقيق انه في استصحابه على انشاء الجملة وبقية
اذ واستأنف ابتداء جاز في ثناء اولي ولو استأنف غيره فليس دليلا نظرا لانفا

البني ١٣١ يتصرف في انظر موعود

معارف خرد و العیس

...

1111

يا ائمة اصفى الخطبة المروية
كلام فيه قد لا احد ينافي
ان يتحقق بذلك ولا يمتنع
وضاحيا لعبر العلامة في التراء
قال الامام عليه السلام في الامام

مرحمة محمد بن

لفظ لا ينبغي ذلك التواهي ولا يمتنع من لم يفرق بين الامام والخطبة عن الساحة الى
الامام بنينا فاجابه عن ولو حرم الكلام لانكر عليه فان قيل راجع الى اصفاء وتحريم
الكلام اما بالنسبة الى جميع المصلين ولا وجه له لان استماع الامام له يكفي فيه عذر
وهذا الوافر والجزا والى البعض وسوا بل لا ترجع قلنا الوجوب على الجميع
بعدم الاولوية وكيفية من لا يجوز واعلم ان تحريم الكلام مقرر في حق
الخطيب في الائمة نظام الرواية وفاقا للشيخ وقيل لا يحرم وبه طرح في التذكرة
للاول ولا يمتنع تكافؤا في الخطبة فلا يكون حراما واذا تكلم احد لم يمتنع الخطبة
انفاقا وان قلنا بالتميز والنزاع انما هو في غير محل الضرورة اما في غير ذلك
من الوقوع انما هو في غير الامكان بين مقتضى الامام عليه السلام في ذلك فلا
تحريم ونقل فيه العلامة الاجماع في التذكرة وتوكل الله بعد لا يسمع او اصر
لم يحرم عليه الكلام لعدم امكن السماع الاضمار ولا يمتنع من غير الكلام من افعال اخرى
فصلوة خلاف المرتضى للاضمار من وجوبه من ارض يقتل بذلك ويجوز ان
يكون الخطيب غير الامام للاصل وعدم دليل فيه من جهة نظرية لا من جهة القول
عن النبي والائمة عليهم السلام ولان الخطبة والصلوة معا فان كان تمام الطهارة في
احب بان يقرأ ما تقرأ الا يقتصر كونهما عبادة واحدة ففقه وان قوة
ان كان لا يحول الاقتضار في موضع الضرورة واشترط العلامة الخطبة في
يشترط من ان لا يقرأ الا بشرط الاشارة الى الخطبة في التذكرة
الاشترط في حوط وبيته في الخطبة في الامام عليه السلام في التذكرة
ان كان الكلام المطابق لفق في الحال في التذكرة في
كس المطول من غير الامام ولا يخلان مع وضاحية

بما يجب بطلبه
من الخطبة

بما قرب وحشية لان ذلك اثنان
افضت عليها في اول وقاية رتبة
ما وقع ومن الامم تيمنا وصدقا
في ولادة اسب بالوكلاء واعلم ان

والارث بغيره او عده

الارث بغيره او عده
الف والذي هو الامام عليه السلام في حقه ومضى بالضم البردة من يرد ايمن منها
الاعتقاد على شي من الخطبة سيف او عكاز او قوس وقضيت اسبابا بالشي
فانه كان يعقد في عزته اعتمادا او لقول الصادق ع ويؤكد على قوس وعصاه
منها القسليم على الناس اول ما يصعد المنبر اختاره المرتضى وجع من الاصحاب لرواية
عمر بن ميمون رفعه عن علي ع قال من التمس فيه الامام المنبر ان يسلم اذا
استقبل الناس ونفى الشيخ في الخلاف استحبابه واحله استضعافا للرواية
وانما سلم عليهم وجبا لرد عليه كفاية لغوم اشرار الحق ومنه ابوسيد
السلم حتى تخرج المؤذن فخرج عن ثقب الصعود وقد روى ان النبي ص كان
يخرج من جيبه وعن الباقر كان رسول الله ص اذا خرج الى الجمعة
على المنبر حتى يفرغ المؤذن ويستحب ان يدع على من رفع ليكون المخرج الاسماع
ولنعلم ان ذلك من جهة التواضع فلا يصح فرادى ويستترط طريفة الامام
والمأموم لها وادرك السبوة في الامام عليه السلام في انه ادرك الجمعة فيتم بعد ذلك
ولو شك في ذلك فلا يصح في طائفة الخاسر الجماعة ومع شرط الابتداء بالامام
ولا كان من شرطه غير مستلزم للجماعة مالم يتوجه رابطة التتبع بالامام
الجماعة شرط بالامام لان للاجماع على عدم صحة ائمة من جهة الجمعة في
عند السلام في وقتها وله جلا ولا روى عن زائدة قال من روى من الجمعة
الجمعة تحت كسجين على حد في زمانه في جماعة من ائمة وحققة في
فقه الاشارة الى الامام عليه السلام بذلك في بعضه على فشرطية الامام
لل امام هاشم عليه السلام في قوله وانا لکن اری ما نوى من حضر
الامام عليه السلام في قوله وانا لکن اری ما نوى من حضر

فان من اليه منه وان الكف بالبحر في

دولة قطعا لا يتحقق من

الامة في غير ذلك الا بالاحرف

مع ادراك ركعة فيم بعد ذلك

الركعة في قول الله

وركعة قبل ان يرفع راسه فقد ادركت الركعة

فانك في الزيادة لا بد من ادراك تكبير الركوع

ان لم يدرك القوم قبل ان يركع الامام للركعة فلا بد من ادراك تكبير الركعة

اشهر من ذلك انما على الافضلية او على كون قوت الركوع فان الغالب ان من دخل المسجد

تكملة الركوع لا بد من تكبير الركعة في تسع الساعات بين المصلين مع اليه وتكبير الركوع

الاحرام ولو شك في اداء الامام ركعة فلا بد من ادراك تكبير الركعة

ولم يعتبر تحريك الركعة في الامام ستة الى ركوع الاموم لانه لم يفتل

الاولى مقابلته بعلم ولا ظن ومع تناقض هذين الاصلين فيقال لا ترجع

على الامر فلا يتحقق بذلك الخرج عن

بواجب يتلزم اليقار في هذه التكليف فلا جرم وجب

باصالة البقاء في هذه التكليف على الاستمرار

بن يكون بين المحققين في نسخ فاقعة

خاصة ان نسبت احديهما ولو به ومع اشتداد

اعتبار فاعدا في اوردانه من خارج ومع اشتداد السبق

منه فبعضه انما بان من الشرط السادس للوحد

بين اثنين في سائر الحالات

من فوج سوا كذا

لا نقول لا يفرع لا يكون

بدان صليت في مسجد

كلما بعضهم في الصلوة لا يبلغ بعد

في العدد

في صفة

في اعتبار

في ادراك

في ركعة

في تكبير

في ان لم يدرك

في اشهر

في تكملة

في الاحرام

في ولم يعتبر

في الاول

في على الامر

في بواجب

في باصالة

في بن يكون

في خاصة

في اعتبار

في من فوج

في لا نقول

في بدان

في كلما

في العدد

في صفة

في اعتبار

في ادراك

في ركعة

في تكبير

في ان لم يدرك

في اشهر

في تكملة

في الاحرام

في ولم يعتبر

في الاول

في على الامر

في بواجب

في باصالة

في بن يكون

في خاصة

في اعتبار

في من فوج

في لا نقول

في بدان

في كلما

في كلما

في كلما

في كلما

في كلما

في الصورتين والصورتين
 على ما علم
 حصول البراءة بدون ذلك
 الاعادة عليه تقضي كون الواقعة غير معتبرة في نظر الشارع مكان المصير في اوقافه
 وجواب ان الاعادة ليس كونها غير معتبرة بل من العلم بمن وقفت منه عينها ليعلم
 سقوط التكليف وذلك لانها في صحتها واعتبارها في غير محل فعل علم جواز ابتداء
 بامام نزل الجواز كونه ممن صحت جميعه فلا تشرع منه الظاهر فلا يكون قوله الاخرين
 صحيحه الا ان بام كل فريق امامهم ويحتل الجواز لوجوب فعلها طاهر على كل من علم فلا
 ينصرف عن المعاده ان يشبهه السبق والاقراء وفيه قولان احدهما وبه قال الشيخ
 البطالان وبوجه احتمال سبق في كل منهما على حد سواء ولا يترفع والاصل عدمه
 الى كل منهما والوجه الذي يتيقن فلا يترأى الاستيان شله وانما يمنع من فعلها ثانيا
 مع التيقن بعينه واحده ولو في الجملة ولم يحصل فعلها بعد ذلك بل مع خاصه
 يشكك بانه وان لم يمنع من اعادة الجمعه الا انه لا يجوز ان يفتقر اليقين البراءة كاستيفه
 فانها انهم يصلون للجمعه والظاهر معا وبه يتيقن بانه موقوف عليه لا
 الواقع في نفس الامر ان كان موافقه بقا فالفرق هو ان كان الاقراء فانهم من
 هو للجمعه فلو اتوا بالجدد ما دون الاخرى لم يتحقق الرباط لك وهذا هو الاصح
 وبخلاف في الظاهر لوصولها من عدة احوال معتبره ان كان امامها ليس منهم كما سبق
 سلم الله نعم ويستحب لغيره بالقرارة واختيار رتبته الاولى والمما فتيقن في الثاني
 ويحرم الاذان الثاني زمانه السفر قبلها بعد وجوبه والبيع وشبهه بين الاذان
 من غير احد من قدامين وينعقد ويستحب بكونه افضل انما من جرح الجمعه الى
 الزوال وقضاها في الموضع وتقام من اول الحسب ما يثبت في مواضع يستحب انما
 لغيره لقرائه صوابا ويستحب ايضا ان يثبت في الركعة الاولى وسواء
 في اثنين في الركعة في الركعة في المختار المشرع يستحب ان يسوره للجمعه والثاني
 في الجمعه في سبيليه الشهاد والسبيل لا يرفع واتباعهم وبه قال في ادريس ونقله
 بعض علمائنا وجوبها وحال ابو الصلاح والاصل الاول انما الاصل براءه ورواه الله

في الجمعه لا يبان ان يقرأ فيها بقية
 بانها ابا المصير الاول من غير
 في ذلك اتيه في جوارحه
 محمد بن ابي بصير قال قلت لابي
 لا الا للجمعه في اوقافها بالجمعه والمشافق ولا في جوارحه الا في اوقافه
 فقال الشيخ في ما ذكره من معتبره في المعبره وقال ابن ابي عمير في وفاته واختار
 في القواعد والاختلاف واسمايه واختاره الشهيد في الادب والتميز في اوقافه
 الاتفاق واقع على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل وان الاذان كان على ما علم ولا خلاف في ذلك
 انه كان الاخرى الى الجمعه فقد علم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل وان الاذان كان على ما علم ولا خلاف في ذلك
 الافضل خلافا لابي الصلاح حيث استحب الصعود به في الاذان استنادا الى مقتضى
 محمد بن مسلم والثاني به وجب ولان العلاقات اغلر فتعا وتوقف الشارع والا
 كانت بدعيه محرمه وقد ورد في اول من احدث في الاذان في اوقافه بالجمعه
 وابوبكر وعمر احيى من فعل ذلك معويه فان قيل الاذان ذكر في تضمن النظم
 يكون محرما الامر بطقه لانه ليس من النبي صلى الله عليه وسلم في فعله كان حقيقا بوصف
 الكراهه فلما ليس الشارع فاما في مطلقا من غير بعد وظيفه فان الرذان
 مدلوله تعدد واسع الوقت في تناولها يكون بحد الاذان محرما ولا يكونها انما الكلام
 في اوقاف الاذان في مطلقا من غير بعد وظيفه فان الرذان
 الوجه لا يكون الا بحد واداء الاذان في مطلقا من غير بعد وظيفه فان الرذان
 اذا تم هذا فالرذان الثاني يتيقن ثانيا بالزمان في الاذان كغيره الواقع ولا
 هو المأمور به لان به يتأدى فظيفه الوقت ويحتمل ان يكون ما يكون في الاذان
 لانه الثاني في اذان الاذان سوار يقع او لا او ثانيا في الزمان في وقت بانه فيه
 الاذان الواقع في مطلقا من غير بعد وظيفه فان الرذان
 ولم يصعد من قبل في مطلقا من غير بعد وظيفه فان الرذان
 هو المحدث فان قيل من اين يعلم ان الاذان في مطلقا من غير بعد وظيفه فان الرذان
 المحدث في مطلقا من غير بعد وظيفه فان الرذان

والفنان والاستاذ

وہی ہے جس نے ان کو پیدا کیا اور ان کو پالیا اور ان کو مرانا ہے

سأول كالأمة والفتنة الشديدة الروح الصفاء والوداد لا يحسب كالكواكب وقبها
في السمر من مائة سنة إلى تمام الأجل على الأقرب وفي غيره مائة سنة فإن لم يجد
الأنزل في ذلك من ثم يكون إذا لم يجد العزم من الوجوه فوجد بين التابعت وأما
سعة الفعل في حركته لا يجمع مع الفوات عداؤنا لا يجمع إلا أن لا يجمع
الاحتراق وقيل المصنوع منها ومن لا يضر رجوايا فإني أضيق فتمت الحاشية
في أنما الكسوف فاعلموا واشتغلوا بالآخره يراون مع ما يخرج ويقل
افصل لما يقع من بيان صفة العيد شرع في بيان صفة الأيات وهي ركعتان كبير
الصلاة وينفذ بأبواب أحد الأركان في كل ركعة خمس مرات وثانيها وجوب تكرار
الحمد والثناء خمس مرات في كل سورة وإن بعض لم يجب تكرار الحمد وقال ابن ادریس
لا يجب تكرار الحمد مع كل السورة بل يستحب وثانيها استحباب الجهر فيها سواء كانت
سورة أو آية كسوقها وكذا باقي الأيات للجماع وللرواية وقال الشافعي يقرأ في
سورة ويقرأ في آية في كل ركعة حنيفة ومالك ولا يبعث بها استحباب الفوت
في كل قراءة ثانية للجماع وللرواية خلافا للجمهور فإنهم أنكروا الفوت وقبلوا على
الخامسة والعاشره وخامسها أنه لا يقول سمع الله لمن حمده إلا في الركعة الأولى
الخامسة والعاشره بل يقتصر في باقي الركعات على البكر لا انتصاب كما يكره الأئمة في
الركوع للجماع روي أنه خلافا للجمهور فإنه يقول في كل ركعة سمع الله لمن حمده
وهو أمان الحمد وسببها استحباب لتساوي زمان قراءة الركعة وسببها
وتفوتها في التطويل للجماع روي أنه وقال الشافعي في أحد القوانين في الركوع
بعد من سورة البقرة الركعة الثانية بقدر يركع الركعة الأولى وفي الركعة
الثالثة الذكر من آية الركعة الثانية بقدر يستحب من آية من سورة البقرة في الرابع
وهو باقي الثانية بقدر خمسين آية من سورة البقرة في التطويل الصلاة بقراءة
السور الطوال للجماع وللرواية إذا علم وأن سعدا رقت وثانيها الطول في الركعة
وإن لم يبعث للجماع في ركعة خلافا لحنيفة وثانيها الاعتدال في
الاعتدال وقيل الوجوب في عارده وهو ظاهر المقتضى وإلى الصلح وسأله وتنه
رواه هو بن عمار الصحيح عن أبي عبد الله إذا قرئت في الصلاة فاعرف

بفضل الله في شئ من هذه وهو من مسأله في ما عدا الباقي والصدق عليها السلام
بذلك في سنة فتح مكة ثم قرأ أم الكتاب وسورة ثم في رواية كسيفه أو
أم الكتاب وسورة ثم ركع الفاتحة فيقرأ أم الكتاب وسورة ثم ركع ثم رفع رأسه
مع الله لمن حمده ثم ركع ركعتين ثم يقوم فيصنع كما صحت في الأولى
وأما وان هو قرأ في السنة في كل سورة أم القرآن في آخرها كقراءة أم القرآن في أول
أول كل خمس سور من كل سورة أم القرآن في آخرها كقراءة أم القرآن في أول
فإن احتج ابن ادریس برأيه عبد الله بن سنان عن الصادق ع قال انكشفت
على عهد رسول الله ص فسل ركعتين قال لا في سورة ثم ركع فاطال
الركوع ثم رفع رأسه فقرأ سورة ثم ركع فاطال الركوع ثم رفع رأسه ثم ركع
الركوع ثم رفع رأسه فقرأ سورة ركع فاطال الركوع ثم رفع رأسه فقرأ
ثم ركع فقل ذلك خمس ركعات قبل أن يسجد ثم يسجد سجدة ثم تقرأ
مثلا لك وكان له عشر ركعات وأربع سجرات والتوفيق بينهما وبينه باقي الأيات
بما كان عليه استحباب قراءته الفاتحة مع الأكمال فإجابات تلك الروايات أشهر وأكثر
بما لا يصحان يضمنونها فتأمل هذا الرواية غير أن الرواية ترك الحمد للعلم به لتبين
ما لا يخفى ذكره في الذكرى وذكره فيه أيضا لبعض وجب الأكمال سورة
بما لا يخفى من صلوة واجبة وتكون من سجود أو ثلاث أو أربع فالظاهر
بما أنه إذا أم السورة وجب أن يقرأ بعد الحمد ولو قرأ السورة في
قيام الأول وبعضه ليس به أو زيد في القيام إلى أن يجازي الظاهر ثم وجب
أكمال السورة فإني هنا لمحصل اسم السورة ركعة واحدة من أن ينحصر الجهر في
سورة في عدة أو خمس سور ولا نهان كما لا يخفى من أن لا يقرأ
حسب ما لم يكن فكن استثناء ذلك إلى نحو ما مر
في القيام الأول بعض سورة ثم قام إلى الثاني و
فضها وأعاد الحمد بين القراءة من موضع
سورة مع احتمال مع هذا الأخير لمخالفته
في الجهر لم يجز لما بيننا من وجوبه كمال

بين النافيت ولا اعتبار بغيره للفعل ويشترط ان لا يقع في وقت
 ثم ياتي في الايام بغيره للعبادة الموقرة الشاع الوقت لها
 من وقتها: اعتبارا لوجوب لان التكليف بفعل وقت لا يتبع له حال
 في الاصول: تنوع التكليف بانواع التكليف ففعل هذا: ان تقع الوقت
 فيه مما لم يكن: مقلوبة من الواجب وجب الاتيان بها لان الزمان الذي هو
 صلوة الايات بعد ولها ومصلحة التكليف بها ومواساة الوقت لها
 الوقت لم يجب الصلوة لادل عليه الدليل من استناع التكليف بالحل كالشرع باليد
 لزوم الاصول ان الاداء: ان تقع في اربع النافيت متى كان للعبادة وقت محدد
 في اربع ففعلت فيه وقضاء ان فعلت في خارج كصلوة الظهر في الموقرة بالاول
 والغروب ومتى لم يكن للعبادة وقت محدد فلا ادائها ولا قضاء كصلوة الختان
 فانما ياتي الشاع لها لم يتعلق بوقت محدد اوله وآخره اطلق الاصحاب
 في ان صلوات الله على من صلى في وقتها وصرحوا بان لا بد فيها من بين الاداء
 ان لا يزل ما طوع على انهم يرونها من الموقرة اذا اداء من اربع النافيت كما
 علمت ومع ذلك اجمع على وجوب فعلها وان كان وقت الزلزلة وانما
 لان الغالب تصور الوقت عنها اذ زمان الزلزلة فصرحوا فلا يوجب
 لتصور الوقت لا في عدم وجوب فعلها غالبا وموساة الوقت الشاع
 ذلك حيث ان وقت العبادة اذا قصر عنها استنع التكليف بها فلم يملك
 لعدم وجوبها وجواز التكليف بعبادة في وقت تقصر عنها او كون الزلزلة غير موقرة
 وكل ما قبل بالاول والثالث: بانما هو انما الذي في زمانه في الاصول دفع هذا
 اشكال بان يقولوا: انما التكليف بعبادة في وقت لا يستلزم ان لا يكون
 الاتيان بها في ذلك الوقت القاصر اذا كان المراد الاتيان بها فيه وفي زمان
 آخر بعد بحيث يكون الجمع واذ في بقدر العبادة في وقتها كالمصلي في
 تكليف من آخر وقتها فلا يكون فاما يجب عليه وقت موقرة في وقتها
 وقت المغرب خصوص اعطاء القول بكونها اذا لم يجمعها كالمصلي في الاكثر وموساة
 ولما كان نسبة اجزاء الوقت الى زمان الزلزلة في نظر الشاع على ما سار



وقد جعلت هذه العروة في العلم
 بعد الموضع ما حد الشاع اول وقتها وآخره وكذا ما كان

114

من هذا القبيل ان التوسع من هذا الموضع في العلم
 انما هو التوسع من هذا الموضع في العلم
 فيما يحفظه على الوقت المعتبر او ما يقرب منه بحسب الامكان فيجب عليه
 انما هو في النافيت وحيث عرفت علم اول وليلة زمانه انما هو في النافيت
 انما هو في المدة المذكورة فانما بين القواعد المتفاوتة في هذا المسئلة بان انبتوا
 من كل واحد منها حكما لاينا في نفيه الاحكام انما هو في ذلك فقول في الرسالة فان
 قصر لم يجب الا الزلزلة معناه ان وقت الزلزلة اذا قصر عن قدر الصلوة في بعض
 للقاعد المترتبة واستثنى الاصحاب من ذلك صلوته الزلزلة وشك فيه بعض
 المحققين من حيث مناهة هذا القاعدة وحلها بما عرفت ولا يلزم الزلزلة
 غير هاتين الا اذا قصر زمانها وان كان يتحقق في الزلزلة في بعض
 ومكانه لا وجه للتخصيص انما هو في الاصل الزمان في النافيت وموساة في بابي
 في وقت وفيه نظرين على ان عدم الفرق لا يوجب وجوب ادائها بل هو دليل
 على التسعة او الاجماع وموساة في غير الزلزلة ومن ثم لم ينعاه ومن
 الجرح: ان قصره فيها يكون في هذه العروة الشاع التكليف بها في ذلك
 الوقت القاصر لا متناع التكليف بالحال ولا اولية لوقت اخر فقد بداه العلم
 يكون الوجوب فيها اذ ليس ذلك بموسع في نظر الشاع فيستوى اجزاء الوقت في
 بل انصروا في الحافظة على القاعدة المذكورة في بعض مع قوله في جملة ما
 واعتبار سعة للفعل فكذا يجب في القواعد انما هو في النافيت في بعض
 الوجوه لان فعل بعض وطرح بعض في مع الترجيح في مرجح البطل الدليل في
 في بعضه وموساة العلم ان اسن انما هو في ذلك فقول في الرسالة فان
 ما يتصل وجب القضاء في شتوا الزمان وعموم روي في وجوب القضاء في
 من قول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى ركعة او ثلثا ركعة او ثلثا ركعة او ثلثا ركعة
 فاسمعه في نفيه فليصبرها انما هو في ذلك فقول في الرسالة فان
 فاسمعه في نفيه فليصبرها انما هو في ذلك فقول في الرسالة فان

117

احيى القضاة وفاتت نياتنا وبنوم و...
 غلبت اوقات فاما فعلت ثم غلبت عليك فلم يصار...
 من اوقات بن احراق نيل البعض بعموم الاداء...
 الشيخ ان احرق البعض وترك نسياناً لم يقص وظهر المراسل...
 الذي لم يدع عن ولو ترك وترك وكان كافر لا قضاء طاق القول...
 رايتم ذلك فافروا الى ذكر الله والصلوة حتى نجلى فجعل الاخلال للصلوة...
 بعد ولوم يعلم بالكسوف حتى تجلى فان كان قد احرق القرص كله...
 والا فلا لاروى عن الصادقة عا ان قال اذا كسفت الشمس كلها احترقت...
 ثم عا... ذلك فعليك القضاء وان لم تحرق كلها فليس عليك قضاء واجب...
 المتدبر عليه القضاء وان لم يستوعب غيرها بقصص جماعة مع الاستيعاب وفرا...
 معه وابن بابويه اوجب القضاء مطلقا ما جاهلي غير الكسوف مثل الزلزلة والرياح...
 كسوف الشمس... سقو طرها عن اهل غلا بالاصل المسام عن المعاص...
 دس في التندرة وبنات في وقت فيضه حاضرة فان اشبع الرقان قدم الى...
 استجابا لشد اعتبار سابع بها وهذا سقوع قطع الكسوف والاش...
 الحاضر فتقدم بها الى ولا يضيق الوقتان قدمت الحاضرة وجوب...
 تصبقت لحد ما تقيمت للفقير يصل الاخرى بعد كسوف...
 الكسوف وتصيب في الحاضرة وخاف في الزوام الكسوف قطع اجاز...
 وصلى الحاضر بخصيلا الفرض بقول الصادق ع فصلة الكسوف تجزئ قوت...
 الذي يرضه قال قطعوها و... يرضه وعو الى اطلاقكم فاذا قطع الكسوف...
 من قطع او يستأنف... الشيطان... الرضى بالاول له واية وفيه...
 استال ينشأ من صلاة... لعل الكثير ودلالة الحديث ليست...
 اتمال العود الى ابتداء... والاعتدال بان ينزل...
 يرضه هنا لعدم ساقاة الصلوة بعد فاما لم تنبها بافعال الكسوف...
 الشرح في الحاضر فاذا وقع منها فقلنا بما جلى بظلمة الكسوف...
 اعدادها من راس بخصيلا لمعين البراءة... الكسوف...



فبين ضيق وقتها معا في ابطال صلوة الكسوف في اشكال بشا من سبق...
 فيتمها منى عن ابطال العمل... مع الحاضرة وتبقى الا...
 للما... ركة لا يجبه جعابين الصلاتين اذا ومن...
 السدرة عليه والثاني هو المشي... عليه اذا...
 في انشاء الكسوف قطعها الا انشاء... لا...
 ... واما صلوة الطواف في كعتان كالبرية لا يجب فعلها...
 ... في المكان المعروف المعد لذلك الان فلو منع ذلك عام على...
 الى جانبيه ولو سار بها مرجع المقام...
 يجب كونها بعد الطواف الواجب وقيل السعي ان وجبا ويستحب المبادرة...
 قضاء وقد تقدم في الغسل صلوة الاموات لما وقع بان صلوة الاموات...
 في بيان صلوة الطواف لا خلاف في جوبها لركعتين...
 ونقل الشيخ استجبابا لركعتين ويوشك وكيفية الكيفية...
 فعلها... مقام... عند التراب اصحاب رحة...
 ... صرح الخالي بفعلها... من مسجد الحرام...
 ... خاصة والاول شهر... ركة طواف النفل حيث شاء...
 ذكره في البدر ومن... بالمقام البناء المعد للصلوة...
 عليها... قدس ابراهيم ع وهذا الصفة...
 في المقام الصلوة... اسم المقام... الذي خلفها بحار...
 المقام باسمه ونية بالان... المقام...
 ومع الوجاه يصل خلف... لا...
 والمنع من الاستدانة... عن الصادقة ع...
 ... فان تعدد حيث شاء من... فان تعدد حيث...
 ... مكان مقطوعا... محمد بن مسلم عن...
 ... والاول ظهر... لا...
 ... في البدر ومن... ولو كان من وجب عليه...

١٤٤

١٤٨

في وسائر النذر الاكبر بالانبياء المذكورين وورقتهما عند الفراق من الطوائف قبل
 السعي لغير الصادق لا ينفذها سواه اذا طفت نصيبا يجب به اليه
 في ركعة في غير الاسلام او غيره والوجه في الاول والقضا
 حكم في آخرها قد تقدم في انفسهم انما الاموات فلم يخرج الى الذكر
 ولا في من لم يبق بعد وفاته في غير نية بالغيره اليه
 المعينه فيه اذا كان شرعه ولو قيد بزمان شخص يوم الجمعة معان
 قضى وكفى والاقى به من بعد الى ان يطهر من الموت ويعتبر فيه الاداء ان نقصا
 لخاصه ولو عين مكانا القدر لا ينافي قوله وفي الفرق بينه وبين
 عند نظر فلو اني تب فيها ما من يدعيه قبل جري للظرف في حال ولو عين عند
 يسلم بعد كل ركعة ولو قيد اربعاً بتسليم في الاختصاص الا ان يطلق فيرسل على
 والاطلاق اطلق رجب ان كان على الاقوى وكونه غوا الكسوف والتعبد وقت
 شهر رجب الاثني عشر والا فلا وشبهه النذر العمد والميوس والحق على الغير باجاءه وعلى
 ولا ريب في اشتراط العمد في الجهر وعدم نقصان صلوة ينفذ ان كان
 عن التمام او عن بعض الركعة ولو تجدد العجز احتمل الانسحاب والفسخ والوجه
 واضعفها الاجزاء بمقدارها وهي على الفورام على التراخي لا بعد فيه
 ويجوز بعد به متشاغلا لما في من بيان صلاه الطوائف شرع في صلوة الاداء
 وشبهه العمد والميوس في وجوبه نذر او ما يجري مجراه اجزاء ولو قل
 بالنذر او في باب العقود او في العمد وشروطها شرعية الداجية بالاصالة الظاهر
 في نذر والشرع والكل في وجوبه في النذر اطلق او قيد نذر
 في العمد والواجبة كذا في الركعة او يترك ذلك بطلان صلاه والاداء
 بعد ذلك ما ينافي العمد بطلانها كما في ركعة او ركعتين او سجدة او سجود
 وان لم يخالف لزومه وكان في شروطه كالسجدة او في الاضحية او
 بين في ركعة او ايامها والقراءة بسورة معينة او بسيرة معينة او في ركعة
 كذا في العمد وشبهه بطلانها بالشرعية او لا في ركعة او سجدة او سجود
 بين في ركعة او ايامها والقراءة بسورة معينة او بسيرة معينة او في ركعة



في ان يغلب من الموت ويعتبر فيه الاداء في صلوة اذا كان النذر مقيداً بزمان
 اذاه بعد الموت ويعتبر فيه الاداء في القضاء اذا كان النذر غير مقيد بزمان
 في ركعة في غير الاسلام او غيره والوجه في الاول والقضا
 حكم في آخرها قد تقدم في انفسهم انما الاموات فلم يخرج الى الذكر
 ولا في من لم يبق بعد وفاته في غير نية بالغيره اليه
 المعينه فيه اذا كان شرعه ولو قيد بزمان شخص يوم الجمعة معان
 قضى وكفى والاقى به من بعد الى ان يطهر من الموت ويعتبر فيه الاداء ان نقصا
 لخاصه ولو عين مكانا القدر لا ينافي قوله وفي الفرق بينه وبين
 عند نظر فلو اني تب فيها ما من يدعيه قبل جري للظرف في حال ولو عين عند
 يسلم بعد كل ركعة ولو قيد اربعاً بتسليم في الاختصاص الا ان يطلق فيرسل على
 والاطلاق اطلق رجب ان كان على الاقوى وكونه غوا الكسوف والتعبد وقت
 شهر رجب الاثني عشر والا فلا وشبهه النذر العمد والميوس والحق على الغير باجاءه وعلى
 ولا ريب في اشتراط العمد في الجهر وعدم نقصان صلوة ينفذ ان كان
 عن التمام او عن بعض الركعة ولو تجدد العجز احتمل الانسحاب والفسخ والوجه
 واضعفها الاجزاء بمقدارها وهي على الفورام على التراخي لا بعد فيه
 ويجوز بعد به متشاغلا لما في من بيان صلاه الطوائف شرع في صلوة الاداء
 وشبهه العمد والميوس في وجوبه نذر او ما يجري مجراه اجزاء ولو قل
 بالنذر او في باب العقود او في العمد وشروطها شرعية الداجية بالاصالة الظاهر
 في نذر والشرع والكل في وجوبه في النذر اطلق او قيد نذر
 في العمد والواجبة كذا في الركعة او يترك ذلك بطلان صلاه والاداء
 بعد ذلك ما ينافي العمد بطلانها كما في ركعة او ركعتين او سجدة او سجود
 وان لم يخالف لزومه وكان في شروطه كالسجدة او في الاضحية او
 بين في ركعة او ايامها والقراءة بسورة معينة او بسيرة معينة او في ركعة

